

شرح

فَتْحُ الْقَرِيبِ الْمَحْدِيِّ



بِأَعْيُنِ عَلِيِّ فَسَانَتَيْنِ

EDISI REVISI

شرح

العلامة الشيخ محمد بن قاسم الغزي

المسمى

(فتح القريب المجيب)

على الكتاب المسمى

(بالتقريب)

للامام العلامة أحمد بن الحسين الشهير بأبي شجاع

رحمهما الله تعالى ونفع بعلومهما آمين

(وبها منه المتن المذكور)

يُطْلَبُ

منه المعهد للدراسات الإسلامية

مفروق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد النبي وآله الطاهرين
وصحابة أجمعين قال
القاضي أبو شجاع أحمد
بن الحسين ابن أحمد
الأصفهاني رضي الله
تعالى عنه سألتني

قوله في المتن قال القاضي
الحلم يكن بالشرح
ولعلها نسخة لم يشرح
عليها الشارح

کلیه دین و ورهائی
 ۱) وفی معنی اخر
 ۲) سوار
 ۳) طبعی و بصورتی فاعلی

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي رحمه الله تعالى ورضوانه
 آمين الحمد لله عز وجل بفتح الكتاب لأنها ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء بحجاب وأخر دعوى
 المؤمنين في الجنة دار الثواب أحمد أن وفقني إرادته من عبادة الفقهاء في الدين على وفق مراده وأصل
 وأسلم على أفضل خلقه محمد بن عبد المرسلي القائل من نزل الله به تحجيها ينفقه في الدين وعلى اله وصحبه يودة
 ذكر الذاكرين وسهو الغافلين (وبعد) هذا كتاب في غاية الاختصار والتهديب وصنعه على الكتاب
 المستقي بالتقريب ليتفهم به المحتاج من المبتدئين لفرع الشريعة والدين وليكون وسيلة لنجاة يوم الدين
 ونفعًا لعباده المسلمين أنه يجمع دعاء عباده وفريق بحجبه ومن قصده لا يخفى وإذا سالك لهادي غني فاني
 في قريه وأعلم بما فيه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبه تسميته نارة التقريب ونارة بغاية
 الاختصار فلذلك سميت باسمين :: أحدهما فتح القريب المحجب في شرح الفاظ التقريب :: والثاني
 القول المختار في شرح غاية الاختصار :: قال الشيخ الإمام أبو الطيب ويشهر أيضًا بأبي شعاع شهاب
 الملقب والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الإصفيهاني سقى الله نوره صلب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى
 فراديس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ بركتاني هذا والله أعلم للذات الواجب الوجود والرحمن
 بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لا جمع وتفرد به عالم بفتح اللام لأنه اسم
 عام لما سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) هو بالهمز وتركه الإنسان
 كأوصي كاليه شرعي يعقل به وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر بتبليغه ففتح وزسول أيضًا والمعنى تبشير الخلافة
 والسلام عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضطعف العين والنبي بدل منه أو عطف بيان (و) على
 (آله الطاهرين) هم كما قاله الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي
 فكانهم كل مسلم ولعل قوله الطاهرين منزه عن قوله تعالى ويظهر كتمهيد (و) على (صحابته) جمع صاحب
 النبي وقوله (أجمعين) تأنيد لصحابته :: ثم ذكر المصنف أنه يسؤل في تصنف هذا المختصر بقوله (سألني

بعض الاصدقاء جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (ان اعلم مختصرا) وهو ما قل لفظه
 وكثير فغناء (في الفقه) هو لغة الفهم والاصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العقلية المكتسبة من ادلتها
 التفضيل (على مذهب الامام) الاعظم المجتهد ناصر الشريعة والدين ابي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس
 ابن عثمان بن شافع (الشافعي) ولذا تميزت فيه خمسين ومائة ومات (رحمته الله تعالى) عليه ورضوانه يوم الجمعة
 سبعة ورجب سنة اربع ومائتين ووصف المصنف مختصرا بما وصف فيها (في غاية الاختصار ونهاية
 الاجاز) والغاية والنهاية متعاربان وفي كتاب الاختصار والاجاز ومنها انه (يقرب على المتعلم) لفهم الفقه
 (درسه ويسهل على المستد) اي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه (و)
 سألني كنيها بعض الاصدقاء (ان اكثر فيه) اي المختصر (من التفسيرات) للاحكام الفقهية (و) من
 (مختصر) اي ضبط (الحاصل) الواجب المندوب وغيرهما (فاجته الى) سؤاله في (ذلك كمال الثواب) من الله
 جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر
 و (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) اي يريد (قد روي) اي فادى (وبعبارة لطيفة
 خيرة) باحوال عبادته والاول مقتبس من قوله تعالى (الخير والظرف عبادته) والثاني من قوله تعالى (وهو الحكم
 الخير والظرف) والخبر ايمان من اسمايه تعالى ومفني الاول العالم بحدائق الامور ومشكلاتها وبطلان
 ما يضا معنى الزيف هم لله تعالى عالم بعشاده وبما وضع حواجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من
 معنى الاول ويقال خبرت الشيء اخره نظرا بغيره اي علمه قال المصنف رحمه الله تعالى
 (كتاب) احكام (الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع والاصطلاح اسم الجنس من الاحكام لها الباب فاسم نوع مما دخل
 تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة والمباشرة عاقبتها تفسير كثيرة منها قوله فعل ما يستباح
 به الصلاة اي من وضوء وغسل ويضم وازالة نجاسة لها الطهارة بالضم فاسم لبقاء الماء ولما كان الماء حالة
 للطهارة استطراد المصنف انواع المياه فقال (المياه التي يجوز) اي يصح (التطهير بها سبع مياه) (المياه التي
 اي التازل منها) وهي المطر (وما البحر) اي الملح (وما النهر) اي الخلو (وما البر) وما بالثلج
 وما البردي) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء او نبع من الارض على اى صفة كان من اصل الخلق
 (ثم المياه) تنقسم (على اربعة اقسام) (ما طهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه استعماله) وهو
 الماء المطلق عن قيد لازم فلا يضرب القيد المنك كالماء في كونه مطلقا (وما الثاني) (ظاهرا) في نفسه
 (مطهر) لغيره (مكروه استعماله) في البدن لاني الثوب (وهو الماء المشمس) اي المشتمل بانبعاث الشمس فيه
 واما يكره شرعا فطهر حار في اناء ينقطع الا اناء النحاس الصفا جوهرا واذ ابر ذر الشكر اياه واختار
 النووي عدم الكراهية مطلقا ويكره ايضا شدة التخثر في البرودة (والقسم الثالث) (مجاهر) في نفسه
 (غير مطهر لغيره) وهو الماء المستعمل (في رفع حدث او ازالة نجس) ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما
 كان بعد اعتبار ما ينشأ به المغسول من الماء (والتغير) اي وفي هذا القسم الماء المتغير اخذ او ضافه (وما)
 اي بشي (خالطه من الظاهرات) تغير اتمتع الخلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهر جسا كان التغير
 او فقد تركه كان اخلاط الماء مما هو اقله في صفاته كما لو زيد المنقطع الرأخو الماء المستعمل فان لم تنع
 اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالظاهر بغير او مما يترك في صفاته وقد ذكر مخالفة لم يتغيره فلا
 يسلب ظهوره فهو مطهر لغيره واحذر بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فانه نافي على ظهوره ولو كان
 التغير كثيرا وكذا المتغير مختلط لا تستقي الماء عنه كطينه وطينه وما في بغيره ومثله والمختلطة بطول
 المتكث فانه ظهور (والقسم الرابع) (مناجس) اي متنجس وهو فثمان احدهما (وهو الذي حلت فيه نجاسة)
 من ماء سورج تور الى

بعض الاصدقاء
 حفظهم الله تعالى ان
 عمل مختصرا في الفقه
 على مذهب الامام
 الشافعي رحمه الله تعالى
 عليه ورضوانه في غاية
 الاختصار ونهاية الاجاز
 يقرب على المتعلم درسه
 ويسهل على المستد
 حفظه وان اكثر فيه
 من التفسيرات وحصر
 في الخصال فاجته الى
 ذلك طالبا للثواب راغبا
 الى الله سبحانه وتعالى
 في التوفيق للصواب
 على ما يشاء قد بر وعباده
 لطيف خبير
 (كتاب الطهارة)
 المياه التي يجوز التطهير
 بها سبع مياه ماء السماء
 وما البحر وما النهر
 وما البر وما العيون
 وما الثلج وما البرد ثم
 المياه على اربعة اقسام
 طاهر مطهر غير مكروه
 استعماله وهو الماء المطلق
 وطاهر مطهر مكروه
 استعماله وهو الماء
 المشمس وطاهر غير
 مطهر لغيره وهو الماء
 المستعمل والمتغير بما
 خالطه من الظاهرات
 وما نجس وهو الذي
 حلت فيه نجاسة

(فصل) الاستنجاء والاسنجاء
واجب من البول والغائط
والافضل ان يستنجى
بالاحجار ثم يتبعها بالماء
ويجوز ان يقتصر على
الماء او على ثلاثة احجار
ينقي بين المحل فاذا اراد
الاقتصار على أحدهما
فالماء افضل ويجتنب
استقبال القبلة واستدبارها
في الصحراء ويجتنب
البول في الماء الراكد
وتحت الشجرة المشمرة
وفي الطريق والظل
والثقب ولا يتكلم على
البول والغائط ولا
يستقبل الشمس والقمر
ولا يستدبرهما
(فصل) والذي ينقض
الوضوء ستة أشياء
ما خرج من السبيلين
والنوم على غير هيئة
المتمكن وزوال العقل
بسكر أو مرض ولمس
الرجل المرأة الأجنبية
من غير حائل ومس
فرج الأدي بباطن
الكف ومس حلقة
دبره على الجديد
(فصل) والذي يوجب
الغسل ستة أشياء ثلاثة
تشارك فيها الرجال
والنساء وهي التقاء

١١ جارية لانه اورا كذا

١٢ لانه فحة

(فصل) في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة :: (ولا استنجاء) وهو من تجوزت الشيء أي قطعت فكان
المستنجى يقطع به الأرض عن نفسه (ويجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه حين
كل جامد ظاهر فالج غير محترم (و) لكن (الافضل ان يستنجى) أو لا (بالاحجار ثم يتبعها بالماء) (أو لا)
والواجب ثلاث مشحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز ان يقتصر) المستنجى (على الماء أو على
ثلاثة أحجار ينقي بين المحل) ان حصل الإبقاء بها والأزاد عليها حتى ينقي ويسن بعد ذلك التلث (فاذا اراد
الاقتصار على أحدهما فالماء افضل) لانه ينزل بيمين النجاسة وأثرها بشرط أجزاء الاستنجاء بالحجر ان
لا يجف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر اجتنى عنه فان اتى شرط من
ذلك يعين الماء (ويجتنب) وجوباً قاضي الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (واستدبارها
في الصحراء) ان لم يكن بينه وبين القبلة شاة أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة
أذرع بذراع الأدي كما قاله بعضهم والبيان في هذا كالصحرى بالشرط المذكور إلا البناء المعدل لقضاء الحاجة
فلا حرمه فيه مطلقاً وخرج بقولنا الآن عما كان قبله أو لا كبيت المقدس واستدبارها مشكوك
(ويجتنب) أيضاً قاضي الحاجة (البول) والغائط (في الماء الراكد) (أو الجارية) فيكرة في القليل منه دون
الكثير لكن الأولى اجتناباً وبحث النووي محرم في القليل جارحاً أو راكداً (و) يجتنب أيضاً البول
والغائط (تحت الشجرة المشمرة) وقت الحر وغيره (و) يجتنب (في الطريق) المشوك للناس (و)
في موضع (الظل) ضيقاً وفي موضع الشمس شدة (و) في (الثقب) في الأرض وهو النازل المستدير والفظ
الثقب شاقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) إذ بالغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان
دعت ضرورة إلى الكلام كن رأي حجة نقضه أشأنا ثم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر
ولا يستدبرهما) أي يكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الروضة وشرح المذهب قال ان
استدبارها ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالها واستدبارها سواء أي فيكون مباحاً
وقال في التحقيق ان كراهة استقبالها لا اخل لها :: وقوله ولا يستقبل الخ شاقط في بعض نسخ المتن
(فصل) في نواقض الوضوء الستة أيضاً بأسباب الحدث :: (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء ستة
أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (السبلين) أي القبل والدبر من متوضي حتى واضح معتاداً كان الخارج
كبول وغائط أو نادراً كدم وحصى نجس كدها لأمثلة أو طاهر كدم والمني الخارج باحتلام من متوضي
يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل إنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجه جفتاً (و) الثاني
(النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخرج
بالممكن فقالو نام قائداً غير متمكن أو نام قائماً أو على قفاه ولو متمكناً (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة
عليه (بسكر أو مرض) أو مجنون أو غماز أو غير ذلك (و) الرابع (لمس المرأة الأجنبية) غير المحرم
ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكرهما أي بلغا تحت الشهوة محرراً والمراد بالمحرم من حرم نكاحاً لا نجل
نسب أو رضاع أو مصاهرة وتوقفت (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس
وهو آخر النواقض (مس فرج الأدي بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكرها أو أنثى صغيراً أو كبيراً جافاً
أو ميتاً ولفظ الأدي هنا في بعض نسخ المتن وكذلك قوله (وتمس حلقة دبره) أي الأدي ينقض (على القول
(الجديد) وعلى القديم لا ينقض لمس الحلقة والمراد بها فلق المفد وباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع
وخرج بباطن الكف ظاهره وحرقه ووضوء الأصابع وما ينقضها فلا نقض بذلك أي بعد التحلل من البتير
(فصل) في موجب الغسل :: والغسل ثلثة شيان الماء على الشيء مطلقاً وشرعاً ثلثة على جميع
البدن بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشارك فيها الرجال والنساء وهي

التقاء الختانين) ويبر عن هذا الالتقاء بأبلا حتى واضح غيب حشفة الذكر منه أو قدرها من مقطوعها
 في فرج ويصير الإدمى المبرقعة نجسا بأبلا حتى ما ذكر لها الميت فلا يعاد غسله بأبلا يغفها وأما الخنثى
 المشكل فلا يغسل عليه بأبلا حتى حشفته ولا بأبلا حتى قبله (و) فمن المشترك (الزوال) أي خروج (المني)
 من شخص بغير الابلاج وإن قل الماء بقطرة ولو كانت تحمل لثون الدم ولو كان الخارج مجامع أو غيره في
 بقطة أو نوم شهوة أو غيرهما من طريقه المعتاد أو غيره كان انكسرت فله فخرج فيه (و) من المشترك
 (الموت) إلا في الشهد (و) ثلاثة تختص بها النكاح وهي الحيض أي الدم الخارج من امرأة بلغت
 تسع سنين (و) النفاس وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه مؤجل للفعل قطعا (و) الولادة المصحوبة
 بالبلل مؤجلة للفعل قطعا والمجردة عن البلل مؤجلة في الأصح
 (فصل) ومن أنقض الفسل ثلاثة أشياء (أ) حدثها (ب) نوى الجنب (ج) وقع الحجاب أو الحدث الأكبر
 ونحو ذلك وتوى الحائض والنفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقفوعة بأول الفرض
 وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلو توى بعد غسل جزية وجبت أعادته (و) عار النجاسة إن كانت
 على بدنه أي المغتسل وهذا عار نجاسة الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح
 النووي الآية كقضاء بغسلة واحدة عنهما في محلها إذا كانت النجاسة محكمة أما إذا كانت النجاسة
 غنية وجبت غسلتان عنهما (و) إيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة وفي بعض النسخ يدل جميع أصول
 ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور أن لم يصل الماء إلى باطنه
 إلا بالنقص وجب نقضه وللمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل باطنه من صمغ أذنيه ومن أنف
 مجلوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة من الألف والي ما يتولد من فرج المرأة
 عند قعودها لقضاء حاجتها ويجب غسلها بماء لا ينظر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن
 (لرسنه) أي الفسل (ب) خمسة أشياء التسمية والوضوء كاملا (قبله) وينوي به المغتسل ستة الفسل إن
 تكرر حدث نجاسته عن الحدث الأصغر والأنوي به الأصغر (و) أمرار البدن (و) ما وصلت إليه من (الجسد)
 وتبر عن هذا الأمر بالدلك (و) الموالة (و) سبق فغسلها في الوضوء (و) تقديم المني من شيقه (على
 السرى) وبقي من سنن الفسل أمور مذكورة في المسوطات منها الثلاث وتخليل الشعر
 (فصل) ولا اغتسلات المسنونة سبعة عشر غسل الجمعة (و) الحاضرها وبقية من الفجر الصادق
 (و) غسل (العدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الفسل بنصف الليل (و) الاستسقاء أي طلب
 التساقط من الله (و) الخسوف (و) القمر (و) الكسوف (و) الشمس (و) العسل من أجل (غسل الميت) سبعة
 كان أو كافرا (و) غسل (الكافر إذا أسلم) إن لم يجنب في كفره أو لم يحض الكافرة والأوجب للفعل بعد
 الإسلام في الأصح وقبل يسقط إذا أسلم (و) الجنون والمغنى عليه إذا أفاقا ولم يتحقق منهما أنزال فان
 تحقق منهما أنزال وجب الفسل على كل منهما (و) الفسل عند إرادة (الأحرام) ولا فرق في هذا الفسل
 بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء يتيم (و) الفسل (لدخول
 مكة) المحرم بمحجر أو حجر (و) الوقوف بحرفة (في تاسع ذي الحجة) (و) البيت بمكة وكفى الجمار الثلاث
 على أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها غسلا أقل من جمره التقية في يوم النحر فلا يغتسل في القرب
 زمنه من غسل الوقوف (و) الفسل (للطواف) الصادق يطواف قدومه وإفاضة وداع وبهية الأغال
 المسنونة عند كورة في المطولات
 (فصل) والمسح على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلو أجنب
 ورمى رجله فإراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأشرف قوله بجائز أن غسل الرجلين
 ذكر في نسخة المصنف

الختانين وانزال المني
 والموت : وثلاثة تختص
 بها النساء وهي الحيض
 والنفاس والولادة
 (فصل) وفرائض
 الفسل ثلاثة أشياء النية
 وإزالة النجاسة إن كانت
 على بدنه وإيصال الماء إلى
 جميع الشعر والبشرة :
 وسنة خمسة أشياء التسمية
 والوضوء قبله وأمرار
 اليد على الجسد والموالة
 وتقديم المني على السرى
 (فصل) والاغتسلات
 المسنونة سبعة عشر
 غسلا غسل الجمعة
 والعدين والاستسقاء
 والخسوف والكسوف
 والفسل من غسل
 الميت والكافر إذا أسلم
 والجنون والمغنى عليه
 إذا أفاقا والفسل عند
 الأحرام ولدخول مكة
 والوقوف بعرفة للميت
 بمزدلفة ولرمي الجمار
 الثلاث وللطواف
 للسعي ولدخول مدينة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 (٧) هكذا نسخ
 الشارح وقد أسقط من
 المتن الفسل للسعي
 ولدخول مدينة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد
 ذكر في نسخة المصنف

ثلاثة شرائط

أب يندى

لبيها بعد كمال الطهارة
وأن يكونا ساترين لمحل
غسل الفرض من
القدمين وأن يكونا معاً
يمكن تابيع المشي عليهما
ويصح المقيم يوماً وليلة
والمسافر ثلاثة أيام
بليالهن وابتداء المدة
من حين يحدث بعد لبس
الخفين فإن مسح في
الحضر ثم سافر أو مسح
في السفر ثم أقام أتم
مسح مقيم ::

ويبطل المسح بثلاثة أشياء
بخلعها وانقضاء المدة
وما يوجب الفسل
(فصل) وشرائط
التيتم خمسة أشياء وجود
الغذر بسفر أو مرض
ودخول وقت الصلاة
وطلب الماء وتعذر
استعماله واعوازه بعد
الطلب والتراب الطاهر
الذي له غبار فإن خالطه
حص أو رمل لم يجز ::

٢٠ لون ايسية تنف

أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لا أحدهما فقط إلا أن يكون فائداً الأخرى (ثلاثة شرائط أن
يندى أي الشخص) لبيها بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلاً والسباخ فحقها ثم فقل بالآخرى
هكذا لم يجز ولو ابتدأ لبيها بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل فقدم الحنف لم يجز المسح
(وأن يكونا) أي الخفان (شأن من محل غسل الفرض من القدمين) بكسبهما فلو كانا دون الكعبين
كالمدا من لم يكف المسح عليهما ولمراد بالسائر هنا الجائل لا مانع الرطوبة أن يكون الفرض من أسفل ومن
جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا معاً يمكن تابيع المشي عليهما) لئلا يرد ما فر في حواجه من
حفظ رطوبة حال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء وبشرط أيضاً طهارتهما
ولو ليس بخف فلو خفي لشدة البرد مثلاً فإن كان الأعلى ضاحكاً للفسح دون الأسفل ضح المسح على الأعلى
وإن كان الأسفل ضاحكاً للفسح دون الأعلى فمسح الأسفل ضح أو الأعلى فوضل البطل لا شغل ضح أن يصح
الأسفل أو قصدهما معاً لا أن قصده الأعلى فقط وإن لم يقصد واحد منهما بل قصد المسح في الجملة انجز أي
الاصح (ويصح المقيم يوماً وليلة) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بليالهن) المتصلة بها سواء تقدمت أو تأخرت
(وأن تبدأ المدة) من حين يحدث أي من انقضاء الحديث الكائن (بعد تمام) لبس الخفين
لا من ابتداء الحديث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي طحال السفر والماتمة لمسح مقيم
وكرام الحديث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثاً آخر مع حديثه الدائم قبل أن يصلي بطهره فز صافى أن
يحدث مسح واستباح التواقل فقط (فإن مسح) الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم
أقام) قبل مصتي يوم وليلة (أنتم مسح مقيم) وأما يجب في مسح الخف فما يطلق عليه ثم المسح إذا كانت
على ظاهر الخف ولا تجزى المسح على باطنه ولا على عيب الخف ولا على خرقه ولا على أسفله من السنة في
مسحة أن يكون خطوطاً بأن يفرخ الملبس بين أصابعه ولا يمسحها (ويبطل المسح) على الخفين (ثلاثة
أشياء بخلعها) أو خلعه أحدهما أو أخلاعه أو خروج الخف عن صلاحه المسح كخرقه (وانقضاء
المدة) وفي بعض النسخ ملة المسح من يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام بليالها لمسافر (و) بعروض (ما يوجب
الفسل) كجناية أو حيض أو نفاس (ولا لبس الخف) كدوي وعكس مقيم
(فصل) في التيمم :: وفي بعض نسخ المتن تقدم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعاً
إيصال تراب طهور للوجه واليدين كداعن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط
التيتم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود الغذر بسفر أو مرض) والثاني
(دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لما قبل دخول وقتها (والثالث) طلب الماء (بعد دخول الوقت
بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رجليه ورفقه فإن كان مفرداً نظر حوائله من الجهات
الأربع أن كان بمسح من الأرض فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (والرابع) غدر
استعماله أي الماء بأن يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في الغدر حاله لو كان
في بقرته حاجاً وخاف لو قصده على نفسه من سبع أم عدو أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ
المتن في هذا الشرط زيادة بعد غدر استعماله (وهي) (اعوازه) بعد الطلب (والخامس) (التراب الطاهر)
أي الطهور غير المذق ويصدق الطاهر بالمغسوب وتراب مغيرة لم يمسح ويوجد في بعض النسخ زيادة في
هذا الشرط وهي (أن لا يخالطه نجس أو رمل) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح
المهذب والتصحيح لكن في الروضة والقارئ جرد ذلك وبصح التيمم أيضاً من في غار وخرج بقول
المصنف التراب غير كورة وسحابة خزي وخرج بالطاهر النجس ولما التراب المستعمل فلا يصح

التيسم (وهو انضه أربعة أشياء) (أشياء) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية الفرض فان نوى التيسم
 الفرض والنفل اشتباهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وحلاة الجنازة أيضا أو النفل فقط لم يستباح
 معه الفرض وكذا لو نوى الصلاة وبحب قرن نية التيسم بالنفل التراب للوجه والبدن واستدانة هذه
 النية إلى مسح شيء من الوجه ولو أحدث بعد نفل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (وبالجملة الثاني
 والثالث) (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحهما
 بغير ريتين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بهما تراب من غير ضرب مكفي (و) (الرابع) (الترتيب) فيجب
 تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ
 التراب للوجه والبدن فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يده دفعة على تراب ومسح يمينه وشماله
 ثم تيمم بجاز (وتيممه) أي التيسم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم النية)
 من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفل (والموالة) وسبق مسحها في الوضوء وتيمم
 للتيسم ضمن أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيسم بمخاضه في الضربة الأولى أملا الثانية فيجب نزع
 الخاتم فيها (والذي يبطل التيسم ثلاثة أشياء) (أشياء) (أ) ما يبطل الوضوء (و) سبق نية في أسباب الحدث
 في كان متعمدا ثم أحدث بطل تيممه (و) (الثاني) (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير
 وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله
 فيها وكانت الصلاة نمشا لا يسقط فرضها بالتيسم كصلاة فيم بطلت في الحال أو بما يسقط فرضها بالتيسم
 كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو فلا وان كان تيمم الشخص لم يرض ونحوه ثم رأى الماء فلا
 أثر لرؤيته بل يجهل باقي بحاله (و) (الثالث) (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في وضوء
 فان لم يكن عليه شائره وجب عليه التيسم وعمل الصحيح ولا ترتب لغيره الجنب أملا الحديث فلا يمسح
 وقت دخول غسل العضو العليل فان كان على العضو ميتا لم يفسد كونه في قول المصنف (و) (الرابع)
 الجائز) (جمع) جيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب نسوي وتشد على موضع الكسر ليتيمم (و) (الخامس)
 عليها) (بالماء) ان لم يمكن نزعها الخوف ضرر بما سبق (وتيسم) (جائز الجائز في وجهه ويديه كما سبق) (و) (السادس)
 ولا إعادة عليه ان كان وضوءا (على ظهره) وكانت في غير أعضاء التيسم والأعاد في هذا (فأما ما
 خالفوا في الوضوء لكونه في المجموع ان اطلاق الجهر يقتضي محذوم الفرق أي بين أعضاء التيسم وغيرها
 ويشترط في الجهر ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك والوضوء والعصاة والمزهر ونحوها
 على الجهر كالجيرة (وتيسم لكل فرضة) ومنذ وروى فلا يجمع بين صلاتي فرض تيسم واحد ولا بين طوافين
 ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها وللرأه اذا تيممت تمكن الحليل من تقبله مرارا وجمع
 بينه وبين الصلاة بذلك التيسم وقوله (وتيسم) (تيسم) واحد فاشاء من التوافل) فباطل من بعض نسخ المتن
 (فصل) في بيان النجاسات وازالتها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ تحت كتاب الصلاة
 والنجاسة لغة الشيء المستفاد من غير ما كان عين حرم تأويلها على الاطلاق بحالة الاختار مع سهولة التميز
 لا الحزم منها ولا لا اشتغالها ولا الضرر ما في بدن أو عقل وكذا في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج
 بالاختار الضرورة فانها يبيع تأويل النجاسة وسهولة التميز أنكل اليدود الميت في جبن أو فاكهة ونحو
 ذلك وخرج بقوله لا حزمها لغة الأدمي وبعدهم الاستفاد المتي ونحوه وبني الضرر الحجر والنبات المضر
 يدين أو عقل ثم ذكر المصنف غناط النجس الخارج من القبل والذبر بقوله (وكل مانع خرج من السيلين
 في نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط وبالناذر كالدم والقيح (الا المتي) (من آدمي أو حيوان غير
 كبير خنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمانع الدود وكل متصل لا تحمله العدة
 اسبق حيوان متواخا

وفرائض أربعة أشياء.
 النية ومسح الوجه
 ومسح اليدين مع
 المرفقين والترتيب ::
 وسنة ثلاثة أشياء.
 التسمية وتقديم النية
 على اليسرى والموالة
 والذي يبطل التيسم
 ثلاثة أشياء. ما يبطل
 الوضوء. ورؤية الماء
 في غير وقت الصلاة
 والردة وصاحب الجائر
 بمسح عليها وتيسم
 وبطل ولا إعادة عليه
 ان كان وضوءا على طهر
 وتيسم لكل فرضة
 وبطل تيسم واحد
 ماشاء من التوافل
 (فصل) وكل مانع
 خرج من السيلين نجس
 الا المتي

تقدمت على دين وبينه أوبان
 أحدها على ما كان ورثا في كل

(فصل) ويخرج من
الفرج ثلاثة دماء دم
الحيض والنفاس
والاستحاضة فالحيض
هو الخارج من فرج
المرأة على سبيل الصحة
من غير سبب الولادة
ولونه أسود عتيم لذاع
لوالنفاس هو الخارج
عقيب الولادة،
والاستحاضة هو الخارج
في غير أيام الحيض

(۴۰) تبع باعث فناسی (۴۱) توریع تعدد کو کمال فناس
باعث اباعی عو یوعائی

والنفاس وأقل الحيض
يوم وليلة وأكثره خمس
عشر يوما وغالبه ست
أوسبع وأقل النفاس
لحظة وأكثره ستون يوما
وغالبه أربعون يوما
وأقل الطهرين الحيضتين
خمس عشرة يوما ولا حظ
لأكثره :: وأقل زمز
تحيض فيه المرأة تسع
سنين وأقل الحمل ست
أشهر وأكثره أربع
سنين وغالبه تسعة أشهر
ويحرم بالحيض والنفاس
ثمانية أشياء الصلاة
والصوم وقراءة القرآن
ومس المصحف وحمله
ودخول المسجد
والطواف والوطء
والاستمتاع بما بين
النسرة والركبة :: ويحرم
على الجنب خمسة أشياء
الصلاة وقراءة القرآن
ومس المصحف وحمله
والطواف واللبث
في المسجد :: ويحرم على
المحدث ثلاثة أشياء
الصلاة والطواف
ومس المصحف وحمله
(كتاب الصلاة)
الصلاة المفروضة خمس
:: الظهر وأول وقتها
زوال الشمس وآخرها
إذا صار ظل كل شيء
مثله بعد ظل الزوال ::

وهي لغة الدعاء وشريعاً كما قال الرافعي في أقوال وأفعال مفتحة التكبير تحتمل بالتسليم بشرائط مخصوصة
 (المصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ المصلوات المفروضة (أخبر) يجب كل منها بأول الوقت وبحجوبها
 موشعاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فوضعت تحيند (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها
 ظاهرة وتوسط النهار (أو أول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر للنفس إلا مر بل بالمال
 يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تناهي قصر الذي هو غاية ارتفاع الشمس
 (آخره) أي وقت الظهر (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الإسرة تقول
 لها في ظل فلان أي ستره وليس بالظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر في جودتي بخلقه الله تعالى لنفع

في كل ليلة من رمضان وبهجتها خمس ترويحاً وترويحاً في كل ركعة منها سنة الترويح
أو قيام رمضان ولو صلى أربعاً منها بنسبته واحداً لم تصح وقرباً بين صلاة العشاء وطلوع الفجر
(فصل) شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء (١) النية والنية شرط في كل صلاة شرعاً
فما توقف صحة الصلاة عليه وليس تجزأ منها وخروج هذا القيد الركن فانه غرض من الصلاة الشرط الأول
(ظاهرة الاعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة هما فائدة الطهورين فصلان مع
وجوب الاعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يمتنع عليه في ثوب وبدن ومكان وتذكر
المصنف بهذا الأخير قريباً (و) الثاني (عسر) لو نزل العورة عند القدرة ولو كان الشخص غائلاً أو في
ظلمة فان عجز عن سترها صلى عازياً ولا يؤم بالركوع والسجود بل يتيمم ولا اعادته عليه ويكون
ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة إلا الحاجة من اغتساله
ونحوه والمسترها عن نفسه فلا يجب لكنه ينظره الباطن وعورة الذكور خبايا سرته وركبته وكذلك
الامه وعورة المرأة في الصلاة مما سوى وجهها وكفها طاهر ما طهره إلى الكوعين طهر عورة الحرف
مخرج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالدخول في العورة ولغة النفس وتطلق شرعاً على ما يجب ستره
من هو المزاها وعلى ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف) على مكان
طاهر فلا تصح صلاة من يجلس في بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود
(و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن
صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أي الكعبة سمت قبله لأن المصلي يقابلها وكعبته لا ارتفاعها
والاستقبال بالصدر شرط لم يشر عليه واستثنى المصنف عذراً كركبته بغيره (و) يجوز ترك استقبال
(القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال مباح فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً (وفي النافذة
في السفر على الراحلة) فليسا من سائر أوضاع ولو قصر عن استقبال صوت مفسده وترك ذلك الدافع لا يجب
عليه وضع وجهه على ستر جهته بل يؤمى بركوعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من
ركوعه ولها المناشئة فتعزى ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيها ولا يمتنع إلا في قيامه ويستبد
(فصل) في أركان الصلاة: وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعاً (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعة) (الحديث)
(قوله) ثم في فصد الشيء ما فصدته ففعله ثم حملها القلب فان كانت الصلاة فرضاً وجب ثبوت الفرضه وفصد
فعلها ونعيتها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نفلًا ذات وقت كراية أو ذات سبب كاستسقاء وجب
فصد فعلها ونعيتها لانه الثقله (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فان عجز عن القيام فقد كف شأ
ورقوده مغير شأ أفضل (و) الثالث (تكبيره الاحرام) فينبغي على القادر النطق بها بان يقول الله أكبر مثلاً
يصح الزجر أن ذكره ويحرم ولا يصح فيها تقديم الخبر على المبدأ كقوله أكبر الله أو من عجز عن النطق بها
بالقرينة ترتجى ما لا يفتش ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر ويحب قرن النية بالتكبير ولها النكوى واختار الأكرام
بالمسارعة الترتيب بحيث يفتد عزمه فانه مقتضى للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو ثلثها لمن
لا يحفظها فوضا كانت الصلاة أو نقلاً (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كما أنه قرأ من الفاتحة بحرفه
أو شذبه أو أبدل حرفاً منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته ان تعقد والاعجب عليه إعادة القراءة
ويحب ترتبها بان يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويحب أيضاً أن يقرأ بصل فمض كل ما يفيض من غير
فعل الا بقدر التقص فان تحلل الذكركم من الآيات فطمعها إلا أن يتعلق الذكركم بمصلحة الصلاة كتاب المأموم
في أثناء فاتحة القراءة أو أمامه فانه لا يقطع الموعظة ولا يجل الفاتحة أو تعذر عليه لعدم معمله مثلاً وأحسن
تخيرها من القرآن وعجب عليه جميع آيات سورة البقرة عدا عن الفاتحة أو من قرأ من القرآن أي يذكر

(فصل) وشرائط

الصلاة قبل الدخول فيها
حسنة أشياء طهارة
الاعضاء من الحدث
في النجس وستر العورة
لباس طاهر والوقوف
على مكان طاهر والعلم
بدخول الوقت
واستقبال القبلة ويجوز
ترك القبلة في حالتين
في شدة الخوف
وفي النافذة في السفر
على الراحلة

(فصل) وأركان

الصلاة ثمانية عشر
ركناً الية والقيام
مع القدرة وتكبيره
الاحرام وقراءة الفاتحة
وبسم الله الرحمن الرحيم
آية منها

(١) ومنه

من ذلك ما ذكره
اشتراط الاستيقاظ

(٢) لافاء / اياه

لا بد لا عنها بحيث لا ينقص عن حرورها فان لم يحسن قرأنا ولا ذكر أو قَبَّ قدر الفاتحة وفي بعض النسخ
 وتقرأ الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامسة (والركوع) والركوع فركعة واحدة
 على الركوع معتدل الخلقه سلم يديه ورأسه ان ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحته ركنه كركعة أو ازيد
 وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى بمقدوره وانما ينظره وانما كل الركوع تقوية الرأى
 ظهره ويحتمل بحيث يصير ان عكصفه واحدة ونصبت ساقيه واخذ ركنه يديه (و) السادسة (الطمأنينة)
 وهي تكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل للطمأنينة في الاركان ركعتين مستقلة ومتى
 عليه التوكل في التحقيق وغير المصنف يجعلها هتئة تابعة للاركان (و) السابعة (الرفع) من الركوع
 (والاعتدال) قائما على الهتئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن
 (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (الشجود) مرتين في كل ركعة وقوله مباشرة بعض جهة
 المصلي موضع سجوده من الارض أو غيرها ولم يكله أن يكثر طويته للشجود بل ارفع يديه ويضع ركبتيه
 يديه ثم بجهته وأنته (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي الشجود بحيث نال موضع سجود ثقل رأسه ولا
 يكفي أمشاس رجليه موضع سجوده بل يتعامل بحيث لو كان تحته قطن مثلا لا ينكس وظهر أثره على يديه
 فرخصت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء جالس قاعدا أو مضطجعا
 أو مضطجعا أو قاعدا أو مضطجعا بعد حركة أعضائه ولم يكله الزيادة على ذلك بالدعاء أو ازيد فيه فلو لم يجلس بين
 السجدين بل صار إلى الجلوس أفرغ لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و)
 الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي في الجلوس الأخير
 :: وقوله تشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد
 أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقيل كل تشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا
 رسول الله (و) الخامسة عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في الجلوس الأخير بعد الفراغ
 من التشهد وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على
 الآل لا يجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادسة عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام بحال
 القعود وقوله السلام عليكم مرة واحدة ولم يكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (و) السابعة
 عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا الوجه من وجوه وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه
 هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الاركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) أي نية الخروج من الصلاة وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه
 الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (ثم نية قبل الدخول فيها ببيان الاذان)
 ثم هو لينة الاذان وشرعا ذكر مخصوص لا علام بدخول وقت صلاة مفروضة ولا فاطة منى الا التكبير
 أوله فليرفع والالتوحيد آخره فواحد (و) الصلاة (ثم نية قبل الدخول فيها ببيان الاذان)
 إلى الصلاة وأما يشرع لكل حين الاذان والاقامة للكتابة وأما غيرهما فنادي الصلاة جامعة (و) سنتها
 (بعد الدخول فيها ببيان التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء
 وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهديني هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) القنوت (في) آخر
 (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو ركعتين الصبح المتكبر في تحلة ولفظه ولا تتعين كلمات
 القنوت السابقة فلو قنيت ثمانية تضمنت دعاء وكف القنوت حصلت منه القنوت (وهيأتها) أي الصلاة

والركوع والطمأنينة
 فيه والرفع والاعتدال
 والطمأنينة فيه والسجود
 والطمأنينة فيه والجلوس
 بين السجدين والطمأنينة
 فيه والجلوس الأخير
 والتشهد فيه والصلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه والتسليم
 الأولى ونية الخروج من
 الصلاة وترتيب الاركان
 على ما ذكرناه ::
 وسنها قبل الدخول فيها
 ببيان الاذان والاقامة
 وبعد الدخول فيها ببيان
 التشهد الأول والقنوت
 في الصبح وفي الوتر
 في النصف الثاني من
 شهر رمضان

١٥ وفنسخة وهي
 مصدر قائم سمي بها

وأراد بها أنها ما ليس تركها ولا بعضا يحترس بسجود الشهو (خمس عشرة خصلية) رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام الى حد ومنكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) ولتحمد (الرفع منه وترضع اليدين على الشمال)
ويكونان تحت صدره وفوق يمينه (والتوجه) أي قول المصلي بحسب التحريم والتجسس والذين
فطر السموات والأرض والحمد لله الذي خلقنا من الطين الطينة الأولى أو غير هاتين
من الشيطان الرجيم (والتوجه) وهو الضبح وأولنا المغرب والعشاء والجمعة والعيدان (والأسترا)
الحق موصيه (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغير هاتين
في الصلاة أعادها مع تأمين أمانه (وقرأه السورة بعد الفاتحة) لا مام ومنفرد
الحق ركني الضبح وأولتي غير هاتين تكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها محسب (والتكبيرات)
عند الخفض (الركوع) أي رفع الضحك من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) (تضمن يرفع رأسه
من الركوع ولو قال من حمده الله سمع الله كفى ومعنى سمع الله لمن حمده تجده وتجاهه عليه وقول
المصلي (ربنا لك الحمد) إذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في هذا التسبيح تسبحان
ربي العظيم ثلاثا (والتسبيح في السجود) ولأدنى الكمال فيه سبحان ربي الأعلى ثلاثا ولا كمال في التسبيح
الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للشهادة الأولى والأخير (ميسط)
(اليسرى) بحيث تساميت رؤوس أصابعها الرئية (ويقبض) اليد اليمنى (أي أصابعها) (الاستحبة) من اليمنى
فلا يقبضها (فأية يشير بها) وأفعالها حلال كونه (متشهدا) ونزلت محمدا قوله لا اله الا الله ولا يحتر كها فان حركتها
ذكره ولا تبطل صلاته في الأصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة وجلوس الاستراحة
والجلوس بين السجدين وجلوس الشهادتين (والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى
جاءلا ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع يده على الأرض أطراف أصابعها جهة القبلة) (والتورك
في الجلسة الأخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس الشهادتين الأخير والتورك مثل الافتراش إلا
أن المصلي يخرج يديه على هبته في الافتراش من جهة يمينه ويصق ويحرك بالأرض لها المسبوق
والسأهي فيفتريشان ولا يتورك (والتسليم الثانية) هما الأولى فسبق أنهما من أركان الصلاة
(مفضل) في أمور يخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة: وذكر المصنف ذلك بقوله (والمراة تخالف الرجل
في خمسة أشياء فالرجل يجافي عن جنبه ويقل) أي رفع (بظنه عن نخذه في الركوع
والسجود ويجهز في موضع الجهر) وتقدم في مكانه (وإذا نابه) أي أصابه (شيء في الصلاة يسبح)
فيقول سبحان الله بقصد الذكر فقط أو مع الأعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الأعلام فقط بطلت (وعورة
الرجل غايب سرته وركبته) أي ما فيها فليس يستر العورة لا مما فوقها (والمراة) تخالف الرجل في الخمس
المذكورة فأنها (تضم بعضها إلى بعض) فتصق بطنها بفتحها في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها)
ان صلت (بحضرة الرجال الأجانب) فان صلت منهم جهرت (وإذا نابه شيء في الصلاة صفت)
بضم الهمزة على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن القصد اللب (والفعل مع علم التحريم بطلت صلاتها
والخشي كالمرأة) (وتجمع بدن) المرأة (الحرة عورة الأوجها وكفها) وهذه عورتها في الصلاة فلهذا
خارج الصلاة فتعورتها جميع بدنها (والأمة كالرجل في الصلاة) فتكون عورتها غايب سرتها وركبتها
(فصل) في عدد مبطلات الصلاة: والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا الكلام العمدة الصالح
الخطاب الأديمين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أو لا (والعمل الكثير) المتوالي ككلايت خطوات عمدا
كناوي عظام مودع / صوبوعان ملامس / كعب نون / جاعه هان

وهياتها خمسة عشر
خصلة رفع اليدين عند
تكبيرة الاحرام وعند
الركوع والرفع منه
ووضع اليدين على الشمال
والتوجه والاستعاذة
والجهر في موضعه
والإسرار في موضعه
والتأمين وقرائة السورة
بعد الفاتحة والتكبيرات
عند الخفض والرفع
وقول سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد والتسبيح
في الركوع والسجود
ووضع اليدين على
الفخذين في الجلوس
بسط اليسرى ويقبض
اليمنى إلا المسبحة فانه
يشير بها متشهدا
والافتراش في جميع
الجلسات والتورك في
الجلسة الأخيرة
والتسليم الثانية
(فصل) والمرأة تخالف
الرجل في خمسة أشياء
فالرجل يجافي مرفقيه
عن جنبه ويقل بطنه
عن نخذه في الركوع
والسجود ويجهز في
موضع الجهر وإذا نابه
شيء في الصلاة يسبح
وعورة الرجل ما بين
سرتها وركبته والمرأة
تضم بعضها إلى بعض
وتخفض صوتها بحضرة
الرجال الأجانب وإذا
نابه شيء في الصلاة صفت

و جميع بدن الحرة عورة الأوجها وكفها والأمة كالرجل في الصلاة (فصل) والذي يبطل الصلاة أحد عشر شأ الكلام

والعمل الكثير والحدث
وحدوث النجاسة
وانكشاف العمرة
وتغيير النية واستدبار
القبلة والاكل والشرب
والفقهية والردة

(فصل) ور كعات
الفرائض سبعة عشر
ركعة فيها أربع وثلاثون
مجددة وأربع وتسعون
تكبيرة وتسع تشهدات
وعشر نسيات ومائة
وثلاث وخمسون تسبيحة
وجملة الاركان في الصلاة
مائة وستة وعشرون
ركنا في الصبح ثلاثون
ركنا وفي المغرب اثنان
وأربعون ركنا وفي
الرباعية أربعة وخمسون
ركنا ومن عجز عن القيام
في الفريضة صلى جالسا
ومن عجز عن الجلوس
صلى مضطجعا

(فصل) والمتروك من
الصلاة ثلاثة أشياء
فرض وسنة وهبنة
فالفرض لا ينوب عنه
سجود السهو بل ان ذكره
والزمان قريب أنى به وبني
عليه وسجد للسهو السنة
لا يعود اليها بعد التلبس
بالفرض لكنه يسجد
للسهو عنها والهبنة لا يعود
اليها بعد تركها ولا يسجد
للسهو عنها واذا شك في
عددها أنى به من الركعات
بنى على اليقين وهو الاقل

رسجد للسهو وسجود السهو سنة وحله قبل السلام

كان ذلك أو سهوا منها العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الا صغروا الا كبر (وحدوث
النجاسة) التي لا تبقى عليها ولو وقع على نوبه نجاسة بآنية فنقص نوبه نحالا لم تبطل صلاته (وانكشاف
العمرة) سجدا فان كشفها الرميح قسرها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كان ينوي الخروج
من الصلاة (واستدبار القبلة) كان يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيرا كان فلما كثر
والمشروبات أو قليلا الا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلا بخبره ذلك (والفقهية) ومنهم من يعتبر
عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

(فصل) في عدد ركعات الصلاة: (وتركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا يوم الجمعة
(سبعة عشر ركعة) اتم يوم الجمعة في عدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة ولما عدد ركعات صلاة
السفر في كل يوم ثلثا صر فاحدى عشرة ركعة وهو له (فيها لم يجمع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة
وتسعة تشهدات وعشر نسيات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجملة الاركان في الصلاة مائة وستة
وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان وأربعون ركنا وفي الرباعية أربعة وخمسون
ركنا) الى آخره فظاهر غنى عن التزج (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لم يشق تلحقه في قيامه (على جالسا)
على أي هيئة شاء ولكن الفريضة في موضع قيامه افضل من تركه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى
مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقا على ظهره أو رجلا للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما ينظر فيه
ونوى بقلبه ويحب عليه اعتقالاتها بوجهه بوضع شيء تحت راسه وبجانبه في ركوعه وسجوده فان
عجز عن الائمة برأسه أو ما يجفاهه فان عجز عن الائمة بها أجرى اركان الصلاة على قلبه ولا يتركها
ثم ادام عقله نائبا والمصل فاعدا الاضحية عليه ولا ينقص أجره لانه قد ورد في ما قوله صلى الله عليه وسلم من
صلى فاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائبا فله نصف أجر القائم فحمل على النفل عند القدرة

(فصل) والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض وسنة وهبنة (وسنة وهبنة) وهما ما عدا
الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه وسجود السهو بل ان ذكره) أي الفرض وهو
في الصلاة أنى بنو تمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أنى به وبني عليه) أي ما عدا
(وسجد للسهو) وهو هبنة كما سبأني لكن عند ترك ما مورخه في الصلاة أو فعل منهى عنه قبل (والسنة) ان تركها
المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) في تركها النسيئة الا ترك مثلا فذكره بعد اعتداله مكتوبا لا يعود
اليه فان عاد اليها لم ينوب عنه بطلت صلاته أو ناسيا لانه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته وبطلت الفريضة
تعد ذكره وان كان مأمورا عاد وجوبا لما تباعه امامه (لكنه يستجد للسهو عنها) في صورة عدم العود
أو العود ناسيا أو اراد المصنف بالسنة هنا الاماكن الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح
وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاول والصلاة على الال في التشهد الاخير (والهبة) كالنسيات ونحوها مما لا يجزئها السجود
(لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يستجد للسهو عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (واذا شك) المصلي
(في عود ما أنى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً (بنى على اليقين وهو الاقل) كاللثلاثة
في هذا المثال وأنى ركعة (وسجد للسهو) ولا يفتحة عليه الظن بانه صلى أربعاً ولا يتعمل بقول
غيره له أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كما سبق (وحله قبل السلام)
فان سلم المصلي كما مدعا عالم بالسهو أو ناسيا وطال الفضل ثم فأت محله وان قصر الفصل
ثم عرفاً لم يفتت ويحتمل فله السهو سجود وتركه

(فصل) في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها

شرح المذهب في نوافل الوضوء (في خمسة اوقات لا يصلي فيها الا صلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تتكامل وترفع قدر ربح واذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها)

(فصل) وصلاة الجماعة

صلاة مؤكدة وعلى المأموم ان ينوي الانتماء دون الامام ويجوز ان ياتم الحر بالبعد والبالغ بالمراهق ولا تصح قدوة رجل بامرأة ولا قارى بامى واى موضع صلى في المسجد صلاة الامام فيه وهو عالم بصلاته اجزاه مالم يتقدم عليه وان صلى في المسجد والمأموم خارج المسجد قريته و هو عالم بصلاته ولا حائل هناك

(فصل) ويجوز للسافر

قصر الصلاة الرباعية بخمس شرائط ان يكون سفره في غير معصية وان تكون مساقته سنة عشر فرسخا وان يكون مؤديا للصلاة الرباعية وان ينوي القصر مع الاحرام وان لا ياتم بمقيم ويجوز للسافر ان يجمع بين

(فصل) في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها شرح المذهب فيها كما في الروضة وشرح المذهب فيها وتزيتها كما في التحقيق وشرح المذهب في نوافل الوضوء (في خمسة اوقات لا يصلي فيها الا صلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تتكامل وترفع قدر ربح واذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها)

كالفائتة او مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء وظل ولا يصلي فيها الا صلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تتكامل وترفع قدر ربح واذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها

(بعد صلاة الصبح) ويستمر انكر آهة (حتى تطلع الشمس) والثاني الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت حتى تتكامل وترفع قدر ربح (في رأي العين) والثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه فقلت الاستواء وكذا حرم مكة المشجدة وغيره

فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الاوقات كلها سواء صلى في الطواف او غيرها (في الرابع بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) (الخامس عند الغروب) للشمس اذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

(فصل) وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) وعند المصنف والرافعي (لا يصح عند النووي) ان يفرض كفاية ويذكر المأخوذ من الجماعة مع الامام في غير الجمعة فمالم يسلم التسليمة الاولى وان لم يسمع معه اما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب على المأموم ان ينوي الانتماء او الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالحاظر ان لم يعرفه فان عيبه واخطأ هلك

صلاته الا ان انصت اليه اشارة بقوله نوبت الاقتداء بزيده هذا فان عجزا فتصح (دون الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير الجمعة ان ياتى بالامامة بل هي غمسية في حقه فان لم ينو بصلاة فرداى (ويجوز ان ياتى بالحر بالبعد والبالغ بالمراهق) انما الصلوة المستمرة فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة)

ولا تجزئ مشكل ولا حتى مشكل بامرأة ولا بمشكلا (ولا قارى) وهو من يحتمل الفاحشة اى لا يصح اقتداؤه (بامى) وهو من يخل بحرف او تشديدا من الفاحشة ثم اشار المصنف لشروط القدوة بقوله (ولم يوضع تحلي في المسجد بصلاة الامام فيه) اى في المسجد (وهو) اى المأموم (فمالم بصلاته) اى الامام

بمشاهدة المأموم له او بمشاهدة بعض صف (اجزاه) اى كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (مالم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بغيره في جهته لم تنعقد صلاته ولا تصح مشاواته لا مائة ومئتين بخلفه عن امانة قليلا ولا بصير بهذا الخلف بمنفردا عن الصف حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (في المسجد والمأموم

خارج المسجد) حائلا كونه (قريته) اى الامام بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثمانية ذراع تقريبا (وهو) اى المأموم (فمالم بصلاته) اى الامام (ولا حائل هناك) اى بين الامام والمأموم (بجواز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الاقام والمأموم في غير المسجد اما قضاء او بناء فالحشر ط ان لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع وان لا يكون بينهما حائل

(فصل) في قصر الصلاة وجميعها (ويجوز للسافر) اى المنليس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثمانية وثلاثة ويجوز ان قصر الصلاة الرباعية بخمس شرائط (الاول ان يكون سفره) اى الشخص (في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين والسندوب كصلة الرجم واللباح كسفر تجارة والسفر المعصية كسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا يجمع (والثاني ان تكون مساقته) اى السفر (سنة عشر فرسخا) تحذيرا في الاصح ولا تحسب قدوة الرجوع منها في السفر شيخ ثلاثة اميال وتحسب في مجموع السفر اسنخ ثمانية واربعون قبلا والليل اربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة اميال والمراة مثلا لا اميال المسامية (والثالث ان يكون) القاصر (مؤديا للصلاة الرباعية) لها الفائتة محضرا فلا تقضى فيه مقصورة والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضر (والرابع ان ينوي) المقيم (المقيم) القصر للصلاة (مع الاحرام) بها (والخامس ان لا ياتى) في جزية من صلاته (بمقيم) اى بمن يصلي صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (ويجوز للسافر) سفر اوطى لا مباحا (ان يجمع بين

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

صلاحي

ويسرى كسوف الشمس
ويجهر في خسوف القمر
(فصل) وصلاة
الاستسقاء مسنونة
فيأمرهم الامام بالتوبة
والصدقة والخروج من
المظالم ومصالحة الاعداء
وصيام ثلاثة ايام ثم
يخرج بهم في اليوم الرابع
في ثياب بذلة واستكانة
وتضرع ويصلي بهم
ركعتين كصلاة العيدين
ثم يخطب بعدهما ويحول
رداه ويكثر من الدعاء
والاستغفار ويدعو
بدعاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم (اللهم اجعلها
سفارحة ولا تجعلها سقيا
عذاب ولا محق ولا بلاء
ولا هدم ولا غرق اللهم
على الظراب والآكام
ومنابت الشجر وبطون
الاودية اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم اسقنا غيا
مغيا هنيا مريثا مريعا
سحاما مغدقا طبقا مجللا
دائما الى يوم الدين اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا
من القانطين اللهم ان
بالعباد والبلاء من الجهد
والجوع والفتك مالا
نشكو الا اليك اللهم
انبت لنا الزرع وادر لنا
انضرع وانزل علينا من

الخير من صدقة وعنت ونحو ذلك (ويستتر) بالقرامة (في كسوف الشمس ويجهز) بالقرامة (في خسوف
القمر) وتنفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للكسوف ويغزو بها كاسفة وتنفوت صلاة خسوف
القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا يطلع في الفجر ولا يغروب في خاسفة فلا تنفوت الصلاة
(فصل) في احكام صلاة الاستسقاء : اي طلب الشقا من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم
ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث او عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء نانا واكثر من ذلك
ان لم يسقوا حتى يسقط من الله (فيأمرهم الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم فامثال امره كما افتي به
في النووي من التوبة من الذنب في اوجه الامام ما اولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحه
الاعداء وصيام ثلاثة ايام) قبل صلاة الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) فصياما
ما غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) ثم يخطب مكيوبة وذال معجزة ساكنة قري
فيما يلبسون من ثياب المنه وقت العمل (واستكانة) اي خشوع (وتضرع) اي خضوع وتذلل ويخرجون
معهم الصبيان والشيوخ والعجائز واليهام (ويصلي بهم) الامام او نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في
كفهما من الافتتاح والعود والتكبير سبع في الركعة الاولى وخمس في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم
يخطب) يذبا خطبتين خطبتي العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين يذبا التكبير
او كما في منطبة العيدين فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية تسعا ومهيغة بالاستغفار
ثم استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) اي الركعتين
(ويحول) الى الخطيب (ركعة) فيجعل بمغية يسارته واعلاه اعطفه ويحول الناس اذ ذنبهم لمحل تحويل
الخطيب (ويكثر من الدعاء) يترأ وجهه حيث استقر القوم بالدعاء ويحث جهرا على ان يقولوا
دعائهم (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا اترسل السماء
عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
اجعلها سفارحة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب والآكام
ومنابت الشجر وبطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيا مغيا هنيا مريثا مريعا
سحاما مغدقا طبقا مجللا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان
بالعباد والبلاء من الجهد والجوع والفتك مالا نشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر لنا
انضرع وانزل علينا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك
كنت غفارا فازسل السماء علينا مدرارا ويتنسل في الوادي اذا سال ويستج للعدو والبرق انتهت الزيادة
وهي لطولها لا تناسبت مع المتن من الاختصار والله اعلم

(فصل) في كيفية صلاة الخوف : وانما افردتها المصنف عن غيرها من الصلوات بترجمة لانه يحتمل
في اقامة الفرض في الخوف تعالى لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) انواع كثيرة تبلغ مائة اضراب كما في صحيح
مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة اضراب) أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهو قليل
وفي المستبين كثره بحيث تداءم كل فرقة منهم العدو (فيترفعهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو)
ثم يخرج منه (فرقة تقف خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية
(يتم لنفسه) بقية صلاتها (وتمضي) الى وجه العدو (يتم منه) وتأتي الطائفة الاخرى
التي كانت خارجة في الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا اجلس الامام للتشهد

بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء
علينا مدرارا ويتنسل في الوادي اذا سال ويستج للعدو والبرق

(فصل) وصلاة الخوف على ثلاثة اضراب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو
وفرقة تقف خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم تم لنفسه وتمضي الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي بها ركعة

تقارقه (وتم لنفسها) ثم ينظر ما الامام (ويكسر بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذيات
 الوقاع بحيث بذلك لا ينهم غرقوا اقطارها بانهم وقيل بغير ذلك (والثاني ان يكون في جهة القبلة) في مكان
 لا يستمر عن اعين المسلمين حتى وفي المستنبتين كثره تخيل فزهم (فصفهم الامام طهين) مثلا (ويحرم
 بهم) (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه أحد الصنفين) (ووقف الصفين) (ووقف الصفين)
 سالا خريجهم (فاذا رفع) الامام رأسه (سجدوا وحفوه) ويتشهد بالصنفين ويسلم بهم وهذه صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير تقارقه وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها وبين مكة ثم حلتان ثبتت
 لذلك لتصف الشول فيها (ولم الثالث ان يكون في شدة الخوف والتحام الحرب) كونه كناية عن شدة
 الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القبائل ولا يقدر على النزول
 ان كانوا اذ كانوا ولا على الاخر اذ ان كانوا امشاة (فصل) في كل من القوم (مكثت أمكنه واجلا) أي تماشت
 (أورا كما مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعتدون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات منوالف
 (فصل) في اللباس :: (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب) والقز في حال الاختيار
 وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الاقتران وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويجل لرجال لبسه
 للضرورة وكثرة وزنه مهلكين (ويجوز للنساء لبس الحرير واقتراسته ويجل للولي بالباس الصبي الحرير
 وقبل سبع سنين وبعد ما (يرقبيل الذهب وكثيره) أي استعمالها (في التحريم) سواء وإذا كان لبعض
 الثوب ابريقه) أي حريرا (وبعضه) الآخر (قطنا أو كنانا) مثلا (تجارت) للرجل (لبسه ما لم يكن
 الا برسم غالبا) على غيره فان كان بغيره الا برسمه غالبا ليجل كذا ان استويا في الاصح
 (فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه :: (وبلزم) على طريق فرض
 الكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (اربعة أشياء غسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه) وان لم
 يعلم بالميت الا واحد فنعين عليه فاذا ذكر ولما الميت الكافر بالصلاة عليه غرام حر به كان أو ذميا ويجوز
 غسله في الحالين ويجب تكفنه الذي ودفنه دون الخزي والمرنود وما المحرم اذا مكفن فلا يستر في نفسه ولا
 وجه المحرمة ولما الشهيد فلا يغسل عليه كاذكرة المصنف بقوله (ولم تان لا يغسلان ولا يغسل عليهما)
 لحدما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه فمات مقتله كافر مطلقا
 او مسلم خطا أو عادى لا يحل له أو سقط عن دانه أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بغير احية فيه يقطع
 بموته منها بغير شهيد في الاظهر وكذا الوقات في قتال الكفارة أو مات في القتال لا يطيب القتال (والثاني
 لا يتقط الذي لم يستهل) أي لم يرفع ضوئه (طيارحا) فان استهل صار خاوا وبكى لحركته كالكبيرة (والسقط
 بثلاث السنين الولد النازل قبل تمامه ما خوذ من السقوط) (وبغسل الميت كثر من ثلاثا أو خسا أو أكثر من
 ذلك) (ويكون في أول غسله سدر) أي يسر ان يستعين الفاضل في القبلة الاولى من غسلات الميت
 بغيره أو يخطم (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شيء) قليل (من كافور) بحيث
 لا يغير لما أو علم ان أقل غسل الميت تعميم بذكره بالما مرة واحدة ولما اكلمه فذكر في المبرطيات (وبكفن)
 الميت ذكر كرا كن أو أنى بالنا كن أو لا (في ثلاثه أثواب بيض) وتكون كلها لفائف متساوية بطول لا
 وغر صا ستر كل واحد منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا عمامة) وان كفن الذكر في خمسة فهي ثلاثا
 المذكرة وقميص وعمامة أو المرأة في خمسة فهي ازاز وخاوق قميص ولفافان وراقل الكفن ثوب واحد يستر
 عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف فذكره مذكرة الميت وأنوته يكون الكفن من
 جنس ما يلبسه الشخص في حياته (ويكدر عليه) أي الميت اذا صلى عليه (أو جمع تكبيرات) منها تكبيرة
 الاحرام ولو كثر محاسن بطل لكن لو حش ما لم يتابع بل يسلم أو ينظره ليسل مع وهو افضل (يقرا)
 الصلاة

وتتم لنفسها ويسلم بها
 والثاني أن يكون في
 جهة القبلة فيصفهم
 الامام صنفين ويحرم بهم
 فاذا سجد سجد معه
 أحد الصنفين وقف
 الصف الآخر يحرسهم
 فاذا رفع سجدوا
 ولحقوه والثالث أن
 يكون في شدة الخوف
 والتحام الحرب فيصلي
 كيف أمكنه واجلا
 أورا كما مستقبل القبلة
 وغير مستقبل لها
 (فصل) ويحرم على
 الرجال لبس الحرير
 والتختم بالذهب ويجل
 للنساء وقليل الذهب
 وكثيره في التحريم
 سواء وإذا كان بعض
 الثوب ابريسا وبعضه
 قطنا أو كنانا جاز لبسه
 ما لم يكن الا برسم غالبا
 (فصل) وبلزم في
 الميت اربعة أشياء
 غسله وتكفنه والصلاة
 عليه ودفنه واثنان
 لا يغسلان ولا يغسل
 عليهما الشهيد في معركة
 المشركين والسقط الذي
 لم يستهل صار خاوا بغسل
 الميت وترا ويكون في
 أول غسله سدر وفي
 آخره شيء من كافور
 ويكفن في ثلاثة أثواب
 بيض ليس فيها قميص

بمع شرائط اذا كان
المراح واحدا والمرح
واحدا والمرعى واحدا
والفجل واحدا والمشرب
واحدا والحالب واحدا
وموضع الحلب واحدا
(فصل ونصاب الذهب
عشرون مثقالا) وفيه
ربع العشر وهو نصف
مثقال وفيما زاد بحسابه
:: ونصاب الورق مائتا
درهم وفيه ربع العشر
وهو خمسة دراهم وفيما
زاد بحسابه ولا يجب
في الحل المباح زكاة

(فصل) ونصاب
 الزروع والثمار خمسة
 أوسق وهي ألف وستمائة
 رطل بالعراقي وما زاد
 فبحسابه وفيها ان سقبت
 بماء السماء أو السبح العشر
 وإن سقبت بد ولا ب
 أو نضح نصف العشر
(فصل) وتقوم
 عرويين التجارة عند
 آخر الحول بما اشترت
 به ويخرج من ذلك ربع
 العشر وما استخرج من
 معادن الذهب والفضة
 يخرج منه ربع العشر
 في الحال وما يوجد من
 الركاز فيه الخمس

(فصل) وتجب زكاة
القطر بثلاثة أشياء
الاسلام وبغروب
الشمس من آخر يوم
من شهر رمضان ووجود

تخفيفاً بان يملكاً ثمانين تسكة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد نفد ثقلاً بان يملكاً أربعين تسكة بالسوية
بينهما فيلزمهما شاة وقد نفد تخفيفاً على أحدهما وثقل على الآخر كان يملكاً اثنين لأحد هلم بينهما
ولا آخر ثلثاهما وقد لا نفد تخفيفاً ولا ثقلاً كان يملكاً ثمانين شاة بالسوية بينهما وإنما بزر كان حركة
الواحد (يسمى شرائط اذا كان) وفي بعض النسخ لمن كان (المراخ غير أحد) وهو بضع المئة مساوي
المائتين لئلا (والمسرح واحد) المراد بالمسرح الموضع الذي تشرح اليه الماشية (والمرعى) والرعى
(وفاحد) والفحل (واحد) أي ان أحد نوع الماشية فان اختلفت نوعها كضأن وماعز فليزر ان يكون
لكل منهما فحل واحد يسبق مائتين (والمشرب) أي الذي تشرب منه الماشية كعين أو غيرهما (واحد)
ثم قوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسألة (والاصح) عدم الاتحاد في الحالب وكذا
المحلب بكسر الميم وهو الأناء الذي محلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحد) وحكى النوى
سكان اللام وهو اسم اللبن المحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا
(فصل) ونصاب الذهب عشرة وثلاثون مثقالاً (يحدّد أبو زن) مكة والمثقال درهم وثلاثة أساعدرهم
(وفيه) أي نصاب الذهب ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد على عشرين مثقالاً (بحسابه)
غران قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو الفضة (عما تدرهم) وفيه ربع العشر وهو خمسة
درهم وفيما زاد على المائتين (بحسابه) غران قل الزائد ولا شيء في المئتين من ذهب أو فضة حتى
يبلغ خالصه نصاباً ولا يجب في الحلح المباح زكاة (أما المحرم كسيوار وخلخال لرجل وخنثي فنجب الزكاة فيه
(فصل) ونصاب الزرع والنار خمسة أوسق (من الوسق نصف صاع) بمعنى الجمع لان الوسق يجمع الصاعان
(وهي) أي خمسة أوسق (بالحق وستة رطل بالبراق) وفي بعض النسخ البعادي (وهما زاد فحسابه)
فروطل بعدد النوى ثمانية وعشرون درهما وأربعة أساعدرهم (وفيها) أي الزرع والنار
(ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالشجر (أو السبح) وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر
فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشرون) ان سقيت بحدولاب) يضم الدال وفتحها ما تدرها
فالحوان (أو) سقيت (نضح) من نهر أو بئر بحوان كبير أو بقرة (نصف العشر) وفيما سبق بماء
السماء والدولاب عملان هو ثلاثة أرباع العشر

(الفصل و تقوم عروض التجارة عند آخر الحول بنما اشريت به) سواء كان ثمن مال التجاره نصا
 ثم لا فان بلغت قطعة العروض من آخر الحول نصا زكاهما والا فلا (ويخرج من ذلك) ما بعد بلوغ قيمة
 مال التجاره نصا (وبع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصا
 أربع العشر في الحال ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة والمعادن جمع قعدين بفتح داله وكسرها
 اسم للمكان خلق الله تعالى منه ذلك من موات او ملك (وسما يوجد من الركا) في هو دفن الجاهلية هو هي
 الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (فقيه) أي الركا
 (الحسن) ويصرف بمصر ق الزكاة على المشهور وبما شاء له فيه يصرف الى اهل الخير المذكورين في آية التي
 (مفضل) وبجوزكاة الفطر) ويقال لما زكاة الفطرة أي الخلقة (ثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرهم على
 مكافرا صل الآ في رقيقه وقربه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحسب
 فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد بعده (وجود الفطر) هو هو يسار الشخص
 بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وبكذلك أيضا (ويخرج من الشخص
 عن نفسه وعن تلزمه نفقة من المسلمين) فلا يلزم مسلم فطرة عبده وقريب وزوجه مكافرا وان وجبت
 نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فخرج (صاعا من قوت بلده) ان كان ببلده فان كان في البلد

وقدره خمسة أرطال
وثلك بالعراق
(فصل) وتدفع الزكاة
الى الاصناف الثمانية
الذين ذكرهم الله تعالى
في كتابه العزيز في قوله
تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين
والعالمين عليها والمؤلفة
قلوبهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله
وابن السبيل والى من
يوجد منهم ولا يقتصر
على اقل من ثلاثة من
كل صنف الا العا
مل وخمسة لا يجوز
دفعها اليهم الغنى
بمال أو كسب والعبد
وبنو هاشم وبنو المطلب
والكافر ومن
تلتزم المزكى نفقته
لا بد دفعها اليهم باسم
الفقراء والمساكين
(كتاب الصيام)
وشرائط وجوب الصيام
ثلاثة أشياء الاسلام
والبلوغ والعقل والقدرة
على الصوم : وفرائض
الصوم أربعة أشياء
النية والامساك عن
الاكل والشرب والجماع
وتعمد النية : والذي
يفطر به الصائم عشرة
أشياء ما وصل عدا
الى الجوف أو

أقوات غلب بعضها وجب الأخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت
أقرب البلاد اليه ومن لم يؤسر يصاع بل يعصيه لزمه ذلك البعض (وتقدره) أي الصاع (خمس أرطال
وثلك بالعراق) وسبق في كتاب الرطل العراقي في تصاب الزروع
(فصل) وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله
وابن السبيل) الخ هو ظاهر غني عن الشرح الامعرفة الاصناف المذكورة من الفقير في الزكاة هو الذي
لا مال له ولا كسب يقع موقعه من حاجته انما هو فقره لا نقده بل لا يملكه ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره
أو كسب يقع موقعه من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده شبعه والعامل من
استعمله الامام على اخذ الصدقات ودفعها لمستحقها والمؤلفة قلوبهم ثلثة اقسام اقسامهم اربعة اقسام
المسلمين وهم من أسلم وشره ضعفه في الاسلام فتألف بدفع الزكاة وبهية الاقسام المذكورة في المسبوبات
وفي الرقاب وهم المكاتبون في كتابه صحبة انما المكاتب كتابه فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم
ثلاثة اقسام اقسامهم اربعة اقسام اقسامهم اربعة اقسام اقسامهم اربعة اقسام اقسامهم اربعة اقسام
ذلك فيصلى ثلثة اقسام من سهم الغارمين غنيه كان أو فقيرا وانما يعطى الغارم عند ثبوت ثبوت الله فان اذاه من
ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبهية اقسام الغارمين في المسبوبات ولما سبيل الله في الغارم
الذين لا سهم لهم في ديوان الميزانية بل هم منطوقون بالجهاد والجهاد في سبيل الله من ينشئ بغيره من بلد
الزكاة أو يكون محتارا ببلدها ويشترط تحفة الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أي
على اصناف فيه اشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف الى من يوجد منهم فان فقدوا
كلهم تحفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في اعطاء الزكاة (على اقل من ثلاثة من كل
صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز ان يكون واحدا ان حصلت به الحاجة فان صرف
لاثنين من كل صنف غرم للثالث لقل متمول وقيل يغرم له الثلث (وخمسة لا يجوز دفعها) أي الزكاة
(اليهم الغنى بمال أو كسب والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) هو امر متفق المحقق من خمس الخمس أم لا وكذا
يعتقونهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل من أخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر)
وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلتزم المزكى نفقته لا يدفعها) أي الزكاة (اليهم باسم الفقراء
والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين
(كتاب) بيان أحكام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر ثلثة مخصوصة بجميع نهار
قابل للصوم من مسلم محافل ظاهر من حيض ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض
النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على ثلثة
فلا يجب الصوم على المتصف بالاضداد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) اربعة اقسام (النية) بالقلب فان
كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا فلا بد من ايقاع النية ليلا ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان
ولكل نية صومه ان يقول الشخص نويت صوم غد عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (والثاني
(الامساك عن الاكل والشرب) وان قل المأكول والمشروب عند التعبد فان اكل ناسيا أو جاهلا
لم يفطر ان كان قريبا عهد بالاسلام أو نشأ بعدا عن العلم والافطر (والثالث) الجماع (معمدا
ولما اجماع ناسيا فكل ناسيا (والرابع) تعمد النية فلو غلبه التيقن لم يحطل صومه (والذي
يفطر به الصائم عشرة أشياء) اربعة اقسام (اما وصل عمدا الى الجوف) (أو غير المنفتح كالوصول
الى الجوف أو

(فصل) في أحكام الاعتكاف :: وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر ومهره إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (ولا اعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الأول وآخر من رمضان أفضل منه في غيره لا أجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة محتملة لها لكن لم يلبى الوتران جهات ولم يجز ليالي الوتر ليلة الحادي أو الثالث والعشرين (قوله) أي للاعتكاف المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينبغي في الاعتكاف المذکور بالقرض أو النذر (والثاني) اللبث في المسجد ولا يكتفي في اللبث قدر الطعام نية بل الزيادة عليه بحيث يستفي ذلك اللبث عكوفه وشرط الاعتكاف الإسلام والعقل وبقاء عن حيض أو نفاس ولا يصح الاعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء ويجب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المذکور الحاجة إلى الإنسان) من بول وغائط وما في معناه كغسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لا جليها (أو) عذر من (مرض لا يمكن للمقام معه) في المسجد بان كان يحتاج لغيره وخادم وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كسهال وإذ أراد بول وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف حتى يخففه فلا يجوز الخروج من المسجد بسببه (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) بخلافه إذا كان للاعتكاف عالما بالتحريم ولها ما يشترط به وهو قنطل اعتكافه إن سأل أنزل والأفلا

(كتاب) أحكام (الحج) (فصل) في شرائط وجوب الحج سبعة أشياء

(فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف لمذور الحاجة إلى الإنسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن المقام معه ويبطل بالوطء

(كتاب الحج) وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء الإسلام والبلوغ والعقل والحرية ووجود الزاد والراحلة وتخلية الطريق وإمكان المسير :: وأركان الحج أربعة الإحرام مع النية والوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة :: وأركان العمرة ثلاثة الإحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد التولدين :: وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء

حكم هو لغة القصد ومهره عاقصة البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصائص (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المصنف بصد ذلك (ووجود الزاد) وأوغته أن احتاج إليها وقد لا يحتاج إليها كمن حضر قريب من مكة ويشتري أيضا ووجود الماء في المواضع المعتادة من الماء منها بمن المثل (ووجود الراحلة) التي تملكه بشرائه أو استئجاره إذا كان الشخص عياله وبين مكة من حلتان فأكثر سفره وقدره على المشي أم لا فإن كان عياله وبين مكة دون مراحلتين فهو قوي على المشي لزمه الحج بلا راحلة وشرط كون ما ذكره فاضلا عن ذنبه وعن مؤنة من يملكه مؤنة من يملكه ذهابه وإيابه وفاضلا أيضا عن مسكنه اللاتقي به وعن عبد يملكه (وتخلية الطريق) والركن الأول بالتحلية فضاء آمن الطريق ظلما بحسب ما يليق بكل مكان فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وإمكان المسير) بآيت في بعض النسخ والمراد بهذا المكان أن يمتد من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة فلما تمكن فيه التحضر المعبود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع مراحلتين في بعض الأيام لم يزل زمة الحج للضرب (وأركان الحج أربعة) أحدها (الإحرام مع النية) أي نية الدخول في الحج (والثاني) الوقوف بعرفة (والمراد بحضور الحرم بالحج بطله) وهو الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الواقف أهلا للعبادة لا مجنوناً ولا معتقاً عليه ويستتبرأ وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو في العاشر من ذي الحجة (والثالث) الطواف بالبيت (سبعة طوافات) طوافه البيت عن يساره مبتدئاً بمحاذية الأسود لمحاذية في مشروبه بجمع بدنه فلو نكح أغير الحجر لم يحسب له (والرابع) السعي بين الصفا والمروة (سبع مرات) بشرطه أن يتدأ في أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة ويحتم بالصفا من الصفا إلى المروة ثمرة وعودته منها إلى مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أبي ثعلبة والمروة بفتح الميم على الموضع المعروف بمكة وبقى من أركان الحج الحلق أو التقصير أن جعلنا كلا منهما شكاً وهو المشهور فإن قلنا أن كلا منهما اشتياحة مخطورة فليست من الأركان ويجب تقديم الإحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كما في بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الإحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرأى الصحيح كما سبق فمما لا يفلأ يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان

① ای فیتہ، فیتن بمصن فی

ثلاثة أشياء: أحدها (الأحرام من المبعث) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج وشوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ولها بالنسبة للعمرة بجميع السنة وقت لإحرامه وللمبقات المكاني للحج على حق المقام مكة مكية كان أو أفاقاً ولها غير المقام في مكة وفي غيرها من المدينة الشريفة ذو الحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب الحليفة والمتوجه من تهامة اليمن يكثر والمتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن فربما هو المتوجه من المشرق ذات عرق (والثاني من واجبات الحج) رمي الجمار الثلاث يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جمره العقبة ويرمي كل جمر سبع حصيات واحدة بعد واحدة فلورمي حصتين كوفية واحدة بحصين واحدة ولورمي واحدة سبع مرات كوفي ويشترط كون المرمى جمرًا أفلاً كوني صغيره كذا وكذا (والثالث) أو التفسير والإفصل للرجل الملقى وللرأفة التفسير وأقل من الحلق في ثلاث شعرات من الرأس حلقاً أو قصراً أو نتفاً أو احراقاً أو فصاً ومن لا شعر برأيه يحسن له أن يرأس المولى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرها بمقام شعر الرأس (والرابع الحج سبع) أحدها (الأفراد) هو نفقة الحج على العمرة) بأن يحرم أو لا بالحج من مفايه ويفرغ منه ثم يخرج عن مكة إلى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتي بعقلها ولو عكس لم يمكن فهداً (والثاني) التلبية وتبين الآثار منها في ذوام الأحرار وجر فعرجه صوته بها ولفظها لعلك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وإذا قرع من التلبية فليقل على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة وغضوائه واستغاضه من النار (والثالث) طواف القدوم ويختص بمحرم دخل مكة قبل الوقوف بعمرة ولا بغيره فإذا طاف العمرة أعجز أعز طواف القدوم (والرابع) المبيت بمنى بولفة) ورعدة من السنه هوه ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذي قد زاد في الروضة وشرح المذهب أن المبيت بمنى بولفة واجب (و) الحرام من (رعدة الطواف) بعد الفراغ منه ويصليها خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسير بها لفراً وفيها يمارك ويحرم بها ليلاً وإذا لم يصليها خلف المقام في الحجر والأفنى المسجد والأفنى بولفة موضع شاء من الحرم وغيره (والسادس) المبيت بمنى (هذا ما صححه الرافعي لكن صحح النووي في زيادته الروضة المصحوب (والسابع) طواف الوداع) عند أداء الخروج من مكة لشرف حاجه كان أو لا طويلاً كان السفر أو قصر أو ما ذكره المصنف من سننه قول من جرح لكن لا يظهر وجوبه (و) التجرؤ (الرجل) لحن كما في شرح المذهب (عند الأحرار عن الخط) من الباب ونحن منسوخها ونحن معقودها وعن غير الباب من خوف وتعل (وبلست أزاراً ورءاء المبتضين) جديدين والأفنى فلفين (فصل) في أحكام مخترعات الأحرار وهي ما يجوز من شجب الأحرار (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخط) كقبضه وقبضه وخف ولبس المنسوج كدرع أو المنقود كلب في جميع بدنه (والثاني) تغطية الرأس أو بعضها (من الرجل) بما يعلو سائر أبعثاه وطينه فان لم يتعد سائر أبعثاه بوضعه يديه على بعض رأيه وكان في يديه في ماء واستظلاله بمخمل أو قنطرة أو (تغطية الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعلو سائر أبعثاه وطينه فان لم يتعد سائر أبعثاه بوضعه يديه على بعض رأيه وكان في يديه في ماء واستظلاله بمخمل أو قنطرة أو (تغطية الوجه) أو بعضه على وجهها ثوباً يعلو سائر أبعثاه وطينه فان لم يتعد سائر أبعثاه بوضعه يديه على بعض رأيه وكان في يديه في ماء واستظلاله بمخمل أو قنطرة أو (تغطية الوجه) أو بعضه ولها اليد التي يعلو سائر أبعثاه وطينه فان لم يتعد سائر أبعثاه بوضعه يديه على بعض رأيه وكان في يديه في ماء واستظلاله بمخمل أو قنطرة أو (تغطية الوجه) أو بعضه (الرجل) أي سريح (الشعر) كذا عده المصنف من المخترعات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكره في كذا مكر الشعر بالظفر (والرابع) حلقه أي الشعر أو نتفه أو احراقه والمكر أداء الله بأي طريق كان ولو ناسه (والخامس) تغطية الأظفار أي أظفار اليد أو رجل أو رجل بقلع أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وناذي به فله إزالته المنكير فقط (والسادس) (الطيب) أي استعماله فصداً بما يقصد منه رائحة الطيب بخوصك

الاحرام من الميقات
ورمى الجمار الثلاث
والحلق : وسنن الحج
سبع الافراد وهو
تقديم الحج على العمرة
والتلبية وطواف القدوم
والمبيت بمزدلفة وركعتا
الطواف والمبيت بمنى
وطواف الوداع وبه تجرد
الرجل عند الاحرام عن
المخيط ويلبس ازارا
وردا. ابيضين

(فصل) وبمحرم على
المحرم عشرة اشياء
لبس الخيط وتغطية
الرأس من الرجل
والوجه من المرأة
وترجيل الشعر وحلقه
وتقليم الاظفار والطيب

وقتل الصيد وعقد
النكاح والوطء والمباشرة
بشهوة وفي جميع
ذلك الفدية لا عقد
النكاح فانه لا ينعقد
ولا يفسده الا الوطء
في الفرج ولا يخرج منه
بالفساد ومن فاته الوقوف
بعرة تحلل بعمل غمرة
وعليه القضاء والمهدي
ومن ترك ركنا لم يحل
من احرامه حتى يأتي به
ومن ترك واجبا لزمه
الدم ومن ترك سنة
لم يلزمه بتركها شيء
(فصل) والدماء
الواجبة في الاحرام
خمسة اشياء احدها الدم
الواجب بترك نسك
وهو على الترتيب شاة
فان لم يجد فصيام
عشرة ايام ثلاثة
في الحج وسبعة
اذا رجع الى اهله
والثاني الدم الواجب
بالحلق والترفه وهو
على التخيير شاة او صوم
ثلاثة ايام او التصديق
بثلاثة اصع على سنة
مساكين والثالث
الدم الواجب بالاحصار
فتحلل ويهدى شاة
والرابع الدم الواجب
بقتل الصيد وهو على
التخيير ان كان
الصيد مما له مثل

وكافور في ثوبه بان يلصقه به على الوجه المعتاد في استعماله وفي بدنه ظاهره او باطنه كما كله الطيب ولا فرق في
مستعمل الطيب بين كونه رجلا او امرأة اختم كان او لا وخرج بقصد اغتالوا القيت عليه الزنج عليه او كونه
على استعماله او جهل تحريمه او نسي تحريمه فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجهل الفدية ومجبت (و) السابع
(قتل الصيد) البري المملوك لول أو ماني أو غيره من كرم كرم طير ويحرم أيضا صيده ووضع البدن عليه
والنعرض لجزئه وشعره وزيش (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره
بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم غواة بجماع في حية أو غمرة في قبل أو دبر من
ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيادون الفرج كليس وقيلة (بشهوة) إنما يفتر
شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية) وسيا في نياتها والجماع المذموم كفدية الغمرة
المفردة أم التي في ضمن حج في قران نفهي تابعة صحة وفساد أو لها الجماع فيفسد الحج قبل التجلل الأول بعد
الوقوف أو قبله أو بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعتقاد النكاح) فانه لا ينعقد ولا يفسده إلا الوطء في الفرج
بمخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضي
في فائده وسقط في بعض النسخ قوله في فائده أي النسك من حج أو غمرة بان يأتي بفدية أعماله (و) من
أي والحاج الذي (فاته الوقوف بقرقة) بغيره (تحلل) حتما (بعمل غمرة) فيأتي بطواف
وسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (للقضاء) طوافا فريضا كان
نسكه أو نفلا وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع
الحصر فيها لزمه شلوها وان علم الفوات فان مات لم يقض عنه في الأصح (و) عليه مع القضاء (المهدي)
وتوجد في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك تركا) مما توقفت عليه الحج (لم يحل من احرامه حتى يأتي
به) ولا يخرج ذلك الركن يدم (ومن ترك تركا) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيا في بيان الدم
(ومن ترك تركا) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيء) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة
(فصل) في أنواع الدماء الواجبة في الاحرام بترك واجب أو فعل حرام: (و) الدماء الواجبة في الاحرام
خمسة اشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك ما موز به كترك الاحرام من المقيات (وهو)
أي هذا الدم (على الترتيب) فيجب أولا بترك المأمور به (شاة) بحز في الأضحية (فان لم يجد) هذا
عاصلا أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فصوم ثلثين
ذي الحجة وسابعه وثامنه (و) صيام (سبعة ايام رجع الى اهله) ووطئه ولا يجوز صيامها في أثناء الطريق
فان أراد الإقامة بمكة ضامها كافي المحرم ولو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة
والسبعة بأربعة ايام ومدة مكان السير الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذموم كوزم ترتيب
موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المنهاج بتعالل الحرز أنه ذم ترتيب وتعديل فوجب
ما ولا يشاة فان عجز عنها اشترى بقيمتها طعاما وتصدق به فان عجز ضام عن كل مئة يوم (والثاني) الدم الواجب
بالحلق والترفه (كالطيب والدهن والحلق اما لجمع الرأس أو لثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على
التخيير) فيجب إما (شاة) بحز في الأضحية (أو صوم ثلاثة ايام أو التصديق بثلاثة اصع على سنة
مساكين) أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام بحز في الفطرة (والثالث) الدم الواجب بالاحصار
فتحلل المحرم بنسبة التحلل بان يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أي يذبح (شاة)
حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع) الدم الواجب بقتل الصيد وهو (أي هذا الدم) (على
التخيير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد مما له مثل) والمراد بمثل الصيد مما يقاربه في الصورة
ميتة

أخرج المثل من النعم
أوقمه واشترى بقيته
طعاما وتصدق به أو صام
عن كل مديوما وإن كان
الصيد مما لا مثل له أخرج
بقيته طعاما أو صام عن
كل مديوما والخامس
الدم الواجب بالوطء
وهو على الترتيب بدنة
فإن لم يجدها فبقرة فإن
لم يجدها فبسم من الغنم
فإن لم يجدها قوم البدنة
واشترى بقيتها طعاما
وتصدق به فإن لم يجد
سما عن كل مديوما ولا
يجزئه الهدى ولا
الاطعام إلا بالحرم
ويجزئه أن يصوم حيث
شاء ولا يجوز قتل صيد
الحرم ولا قطع شجره
والحل والمحرم في ذلك
سواء

كتاب البيوع
وغيرها من المعاملات
البيوع ثلاثة أشياء يبيع
حين مشاهدة لجائز ويبع
شيء موصوف في الذمة
جائز إذا وجدت الصفة
على ما وصف به ويبع
عين غائبة لم تشهد فلا
يجوز ويصح بيع كل
ظاهر منتفع به مملوك
ولا يصح بيع عين نجسة
ولا مالا منفعة فيه

وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي بفتح المثل من النعم وتصديق
به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب من قبل النعماء مديونة في فقر الوسخ وخرابه ونقرة وفي الغزال
فبغيره ونقرة صور الذي له من النعم فذكر كورة في المطلة لايت وذكر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل
مبذرا لهم بقيته مكة ليوم الأخر (واشترى بقيته طعاما) أي بفتح المثل من النعم (وتصدق به) على مساكين
الحرم وفقرائه وذكر المصنف أيضا الثالث في قوله (أو صام عن كل مديوما) فإن تيقنا من مديوما
عنه يوما (وإن كان الصيد مما لا مثل له) فيخرج بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيته طعاما)
وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وإن تيقنا من مديوما (والخامس الدم الواجب بالوطء)
من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو ذكر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب)
فيجب به أولاده (بدنه) وتطلق على الذكر والأنثى من الإبل (فإن لم يجدها فبقرة) فإن لم يجدها فبسم
من الغنم فإن لم يجدها قوم البدنة (بدرهم يسير مكة) وقت الوجوب (واشترى بقيتها طعاما وتصدق به)
على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فإن لم يجد)
طعاما (صام عن كل مديوما) وأعلم أن الهدى على قسمين أحدهما مما كان غن احصار من هذا لا يجزئ
تبعه إلى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام
ويجوز قتل صيد الحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام إلا بالحرم) وأقل
ما يجزئ أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره
(ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على قتله ولو أحرمت ثم جاز فقتل بغير إذن لم يضره في الاظهر
(ولا) يجوز (نقطع شجره) أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقره والصغيرة بشاة كل منهما
نصفه الأنضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبه الناس بل ينبت بنفسه
أما الحشيش السابس فيجوز قطعه لأقله (والجمل) بضم الميم أي الحلال (والحرم في ذلك)
الحكم السابق (فما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقل

(كتاب) أحكام (البيوع) وغيرها من المعاملات
كفراحي وشركة والبيوع فجمع بين البيوع والبيع لغة مقابلة شيء بشيء فدخل مما ليس بمال كحرم ولها شرعا
فأحسن ما قيل في تعريفه أنه تملك عين ماله بما وصفه بآذن شرعي أو تملك منفعة مباحة على التأييد
بشئ مما له فخرج بمعا وصفه القرض وبآذن شرعي الربا ودخل في منفعة تملك حق البناء وخرج
بشئ الأجرة في الإجارة فإنها لا تستعمل (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة
(جائز) إذا وجدت الشروط من كون المبيع ظاهرة مبنية على مقدور أو على تسليمه للعاقبة عليه
ولا يشترط في البيع من أجله وقول لا أول وكقول البائع أو القائم مقامه بملكك بكذا
والثاني وكقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وملكك وبحوها (والثاني من الأشياء) (بيع شيء)
موصوف في الذمة ويستعمل بهذا السلم (الجائز إذا وجدت) عليه (الصفة على ما وصف به) من صفات
السلم الآتية في فصل السلم (والثالث) (بيع عين غائبة لم تشهد) للعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد
بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد شهد قوله لم تشهد بأنها إن شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز
ولكن نهى هذا في عين لا تغير غالب في المدفأة المتخللة بين الرؤية والشراء (وبصح بيع كل ظاهر منتفع به
مملوك) وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا منتجسة كحرم وذهن
وخل منتجس وبحوها لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (مالا منفعة فيه) كعقرب ونمل ولا ينعف

ولم تدخله النار لاحتاله
وأن لا يكون معينا ولا
من معين :: ثم لصحة
المسلم فيه ثمانية شرائط
وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات
التي يختلف بها الثمن وأن
يذكر قدره بما ينفي
الجهالة عنه وإن كان
مؤجلا ذكر وقت محله
وأن يكون موجودا عند
الاستحقاق في الغالب
وأن يذكر موضع قبضه
وأن يكون الثمن معلوما
وأن يتفاضل التفرق
وأن يكون عقد السلم
ناجزا لا يدخله خيار
الشرط

(فصل) وكل ما جاز
يجهاز رهنه في الديون
إذا استقر ثبوتها في
الذمة والراهن الرجوع
فيه ما لم يقبضه ولا يضمنه
المرتهن إلا بالتعدي
وإذا قبض بعض الحق
لم يخرج شيء من الرهن
حتى يقضى جميعه

(فصل) والحجر على
سنة الصبي والمجنون
والسفيه المبذر لماله
والفلس الذي ارتكبه
الديون

الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار لاحتاله) أي بان دخلته أطنخ أو شح فان دخلته النار للتميز كالعسل
والسمن وضع السلم فيه (وبالرابع) (أن لا يكون) المسلم فيه (معتقاً) بل ذنباً فلو كان معينا كاستلكت الك
هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس يسلم قطعا ولا ينعقد أيضا معناه في الأظهر (وبالخامس) (أن لا)
يكون (مخمساً) كاستلكت الك هذا الدرهم في صاع من الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط)
وفي بعض النسخ ويصح السلم ثمانية شرائط إلا أن في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في لائق مثلاً نوعه كبركي أو هندي أو كورني أو
أنوثته ويحسب ثمنه وقدره ظوئاً أو قصراً أو ربعاً أو ثلثاً أو نصفاً ويصفه بخاصة لشجرة أو شجرة
ويذكر في الإبل والبقر والغنم والخيل والغال والحمير الذكورة والأنوثة والسن واللون والنوع ويذكر
في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والأنوثة والسن أن عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن
أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي والظفر والدرع والصفقة والزرقة والنعمه
وبهاش وهذا الصور غير ما يهبط السلم في الثوب بمقتضى على الخاتم لا على المقصور (وبالسادس) (أن لا يكون)
في معدود مؤجل الجاهلية عنه أي أن يكون المسلم فيه معلوم القدر عكلاً في مكيل أو وزن في موزون وعداً
في معدود وذراعاً في مذكوع والثالث مذكور في قول المصنف (وأن كان) المسلم (معتقاً) (أو كورني)
(وقت محله) أي الاجل كسنة كذا فلو أجل السلم بقدر زينة مثلاً لم يصح (وبالرابع) (أن لا يكون) المسلم
فيه (موجوداً) عند الاستحقاق في الغالب أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو سلم فيما لا يوجد عند المحل
كمطلب في الشتاء لم يصح (وبالخامس) (أن لا يكون موضع قبضه) أي محل التسليم أن كان في الموضع
لا يصلح له أو صلح له ولكن كونه في موضع التسليم مؤنثاً (وبالسادس) (أن لا يكون الثمن معلوماً) بالقدر
أو بالرؤية (وبالسابع) (أن يتفاضل) أي المسلم والمسلم عليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا
قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه بطلت بقية خلافه بغير قبض الصفقة والمعتزلة القبض الحقيقي
فلو أحال المسلم برأس مال السلم وقبضه المحال وهو المسلم إليه من المحال فله في ما تجلس لم يكف
(وبالثامن) (أن لا يكون عقد السلم ناجزاً لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله
(فصل) في أحكام الرهن :: وهو ثلثة البوث وشرطه أن يثبت على شيء ماله وثيقه يدين يستوفي منها عند تعذر
الوفاء ولا يصح الرهن إلا بأيجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلق التصرف وذكر
المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جاز يجهاز رهنه في الديون) إذا استقر ثبوتها في الذمة واحتراز
المصنف بالديون عن الاعراض فلا يصح الرهن عليها كعين مقصوبة ومستعارة ومحوها من الأعيان
المضمونة واحتراز باستقرار عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن عند الخيار (والراهن الرجوع
فيه ما لم يقبضه) أي المرتهن فإن قبض العين المرهونة من يبيع إياها لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع
فيه والراهن وضمانه إلا ما نه (و) لا يضمن المرتهن أي لا يضمن المرتهن المرهون (إلا بالتعدي)
فيه ولا يسقط بثلثة شيء من الدين ولو ادعى ثلثه ولم يذكر ثلثه لثقة صدق بثلثه فان ذكر ثلثه ظاهر الرهن
الائنة ولو ادعى المرتهن ركن المرهون على الراهن لم يقبل الا بینه (وإذا قبض) المرتهن (بعض الحق) الذي
على الراهن (لم يخرج) أي لم ينقل (شيء من الرهن حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على الراهن
(فصل) في حجر السفه والمفلس :: (وبالحجر) لغة المنع ومنع التصرف في المال بخلاف التصرف
في غيره كالطلاق فينفذ من السفه ويجعل المصنف الحجر (على سنة) من الأشخاص (الصبي والمجنون
والسفيه) وفقره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي الذي لم يقصره في مقاصده (والمفلس) وهو لغيره خيار ماله
فله خصال كمن كثر من قلة المال أو عديمه أو شرعاً الشخص (الذي ارتكبه الديون) ولا يفي عليه بدينه أو كونه
دووناً ويحجب دينه بدينه

(والمريض) الخوف عليه من مرضه والحجر عليه (فما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لا جمل حق الورثة
هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان فحقه دين مستقر قد روي عنه في الثلث وما زاد عليه (والعبد
الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده ... وسكت المصنف عن استثناء من الحجر
مذكورة في المطولات من الحجر على المتردد لغير المسلمين ومنها الحجر على الراهن لحق الميراث (وتصرف
الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيبة من التصرفات ولما
السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلئق في ذمته) فلو باع سلبا طعاما او غيره او اشترى
او خلع منها بتم في ذمته صحيح (دون تصرفه في اعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح بطلاق او طلاق
او خلع صحيح ولما المرأة المفلئقة فان اخلعت على عيني لم يصح او دين في ذمته صحيح (وتصرف المريض فيما
زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فان اجازوا والراثة على الثلث صحح (والاجازة الورثة
ورثة في حال المريض لا يعتبر ان وانما يعتبر ذلك (من بعده) اي من بعد موت المريض واذا اجاز الورثة
ثم قال انما اجزت لظني ان المال قليل وقد بان خلافه مستوفى بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له
في التجارة (فيكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته انه (يتبع به) بعد عتقه (اذا عتق) فان اذن له السيد
في التجارة صحح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل في الصلح) وهو لغة قطع المنازعة وسرعا عقد يحصل به قطعا (ويصح الصلح مع الاقرار) اي
اقرار المدعي عليه بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (وم) كذا (ما افضى اليها) اي الاموال كمن ثبت له
على شخص مصلح من فصاله عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح او بلفظ البيع فلا (وهو) اي الصلح (نوعان)
اخر اموال مارة فالأمر (اي صلح) (اقتصاره من حقه) اي دينه (على بعضه) فاذا صالحه من الالف الذي له
في ذمته شخص على خمسين منها فانه قال له اعطني خمسين واربعتك من خمسين (ولا يجوز) بمعنى لا يصح
(تعلقه) اي تعليق الصلح بمعنى الا براء (على شرط) كقوله اذا جاءك من الشهر فعد صالحتك (وللعاوضة)
اي صلحتها (بعد وله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه كذا او شقضا منها او قرا له بذلك وصالحه منها على
معين كقوله فانه يصح (ويجوز عليه) اي على هذا الصلح (حكم البيع) فكله في المثال المذكورة باعه الكفار
بالثوب وتحتد فيثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف في قبل القبض ولو صالحه على
بعض العين المدعاة فيه من بعضها المبروك منها فيثبت في هذه الجهة أحكامها التي تدرك في بابها ويستحق بعدها
صلح الخطية ولا يصح بلفظ البيع للبعض المبروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان)
المسلم (ان يشرع) بضم اوقله وكسر ما قبل آخره اي يخرج (تفصيلا) ويستحق ايضا بالجناح وهو اخراج
خشب على جدار (في) هو (طريق تافه) ويستحق ايضا بالشارع (بحيث لا يتضرر المارة) اي التي تمشي
بل ترفع بحيث يمر تحتها المارة التام الطول منتصبا واعترا الماردين ان يكون يحمل رأسه نحو الغلبة وان
كان الطريق التافه مرفوسا وقول اول فافترع الروض بحيث يمر تحت المحمل على البعير مع اخشاب المظلة
الكاتبة فوق المحمل (الذي) فيمنع من اشراغ الروض والساياط وان جاز له المرور في الطريق الناقد
(ولا يجوز) اشراغ الروض (فصل في الدرب المشترك) (في الدرب) في الدرب المشترك (في الدرب) في الدرب المشترك
من نقد باب داره منهم الى الدرب وليس المراد منهم من لا يملكه منهم جداره بلا نفوذ باب اليه وكل من
الشركاء يشترق في انتفاع من باب داره الى راس الدرب دون ما يلي اخر الدرب (ويجوز تقديم الباب
على الدرب المشترك ولا يجوز تأخير) اي الباب (الاباذين الشركاء) حيث منوعة لم يجوز تأخير
وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب مثال صلح

والمريض فيما زاد على
الثلث والعبد الذي لم
يؤذن له في التجارة
وتصرف الصبي والمجنون
والسفيه غير صحيح
وتصرف المفلئق يصح
في ذمته دون اعيان ماله
وتصرف المريض فيما
زاد على الثلث موقوف
على اجازة الورثة من بعده
وتصرف العبد يكون
في ذمته يتبع به اذا عتق
(فصل) ويصح الصلح
مع الاقرار في الاموال
وما افضى اليها وهو
نوعان ابراء ومعاوضة
فالا براء اقتصاره من
حقه على بعضه ولا يجوز
تعلقه على شرط
والمعاوضة عدوله عن
حقه الى غيره ويجوز
عليه حكم البيع ويجوز
للانسان ان يشرع
روشنا في طريق نافذ
بحيث لا يتضرر المارة
ولا يجوز في الدرب
المشترك الا باذن الشركاء
ويجوز تقديم الباب
في الدرب المشترك ولا
يجوز تأخير
باذن الشركاء

والان
و...

(فصل) وشرائط
الحوالة أربعة رضا المحجل
وقبول المحال وكون
الحق مستقرا في الذمة
وانفاق ما في ذمة المحجل
والمحال عليه في الجنس
والنوع والحلول
والتأجيل وتبرأ بها
ذمة المحجل

(فصل) وبصح ضمان
الديون المستقرة في
الذمة اذا علم قدرها
ولصاحب الحق مطالبة
من شاء من الضامن
والمضمون عنه اذا كان
الضمان على ما بينا واذا
غرم الضامن رجوع على
المضمون عنه اذا كان
الضمان والقضاء باذنه ولا
يصح ضمان المجهول ولا
مالم يجب الادراك المبيع
(فصل) والكفالة
بالدين جائزة اذا كان على
المكفول به حق لادى
(فصل) وللشركة
خمس شرائط ان تكون
على ناض من الدراهم
والدنانير وان يتفقا
في الجنس والنوع وان
يغلطا المالكين وان ياذن
كل واحد منهما لصاحبه
في التصرف وان يكون
الربح والخسران على
قدر المالكين
ولكل واحد منهما
فسخها متى شاء

(فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحق تكبيرها...
المحجل الى ذمة المحال بفتح الميم...
ولا يشترط في الحوالة...
الدين على المحجل...
نار افعى...
اللزوم...
والتأجيل...
من دين المحجل...
ونحوها...
(فصل) في الضمان...
وشرط الضامن...
والتفصيل...
نار افعى...
كاسياتي...
وقوله...
بما شرط...
قوله...
ضمان...
بضم...
(فصل) في ضمان غير المال...
فجائزة اذا كان...
تعالى فلا يصح...
المكفول...
(فصل) في الشركة...
فأكثر...
والدنانير...
الشركة...
والنوع...
ان يغلطا...
على التصرف...
فأخيرا...
نفسه...
الشركة...
لم يصح...

ومنى مات أحد
هما بطلت (فصل)
ر كل ما جاز للانسان
التصرف فيه بنفسه جاز
له أن يوكل أو يتوكل
فيه والوكالة عقد جاز
ولكل منهما فسخها
متى شاء وتفسخ بموت
أحدهما والوكيل أمين
فيما يقضه وفيما يصرفه
ولا يضمن إلا بالتفريط
ولا يجوز أن يبيع
ويشتري إلا بثلاثة
شرائط أن يبيع
المثل وأن يكون نقدا
بنقد البلد ولا يجوز أن
يبيع من نفسه ولا يقو
على موكله إلا بأذنه
(فصل) والمقربة
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي لحق الله
تعالى يصح الرجوع فيه
عن الاقرار به وحق
الآدمي لا يصح الرجوع
فيه عن الاقرار به
وتنقصر صحة الاقرار الى
ثلاثة شرائط البلوغ
والعقل والاختيار وان
كان بمال اعتبر فيه شرط
رابع وهو الرشد واذا
أقر بمجهول رجع اليه
في بيانه
ويصح الاستثناء في
الاقرار اذا وصله به

ويصح لأن عن التصرف بفسخها (ومتى مات أحدهما) أو جاز أو أغنى عليه (بطلت) تلك الشريعة.
(فصل) في أحكام الوكالة: وهي بفتح الواو وكسر ها في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص لشخص آخر
مفعلة بما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله بحال حياته وخرج بهذا القيد أيضا وذكر المصنف ضابط الوكالة
في قوله (وكل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه غيره (أو يتوكل فيه) عن غيره
فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون قوكل ولا قوكل ولا قوكل شرط للموكل أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح
التوكيل في عبادة تدنيه إلا الحج ونفقة الزكاة ومثلا وأن يملكه فلو وكل شخص في بيع عبده سئلكه أو في
طلاق امرأته سئلكها بطل (والوكالة عقد جاز) من الطرفين (و) حيث لا (لكل منهما) أي الموكل
والوكيل (فسخها متى شاء وتنفذ) الوكالة (بموت أحدهما) أو تجزئته أو إغنيائه (أو لو وكيل أمين) وقوله
(فيما يقضه وفيما يصرفه) ضابط في أكثر النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن
التفريط تنكحه المستقبل قبض عنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشتري إلا بثلاثة
شرائط) أحدها (أن يبيع بثلث) لا بد منه ولا يفتن فاحش هو ما لا يحتمل في الغالب (و) الثاني
(أن يكون) ثمن المثل (نقدا) فلا يبيع الوكيل سطيحة وإن كان قد ثمن المثل والثالث أن يكون النقد
(بنقد البلد) فلو كان في البلد نقد كان قاي بالاعط منها فان استويا فاع بالانفع للموكل فان استويا فاختار
ولا يبيع بالفلوس وإن راجت رواج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل حيا مطلقا (من نفسه) ولا
من ولده الصغير ولو تصرخ الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلا للبعوى والأصح أنه
يبيع لآله وإن علا ولا يبيعه التالى وإن سفل أن لم يكن شفعيا ولا يجوز أن تصرخ الموكل بالبيع منها فصح
بجزء (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخص في خصوصية لم يملك الاقرار على الموكل ولا الاقرار
من دونه ولا الصلح عنه وقوله (إلا بأذنه) ضابط في بعض النسخ والإصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح
(فصل) في أحكام الاقرار: وهو لغة الأتات وشراها أخبار بحق على المقر فثبت بالشهادة لأنها إخبار
بحق للغير على الغير (والمقر) ضروبان (أحدهما) (حق الله تعالى) كالسيرة والزنا (والثاني) (حق الآدمي)
كحق القذف (حق الله تعالى) يصح الرجوع فيه عن الاقرار به (كان يقول) من أقر بالزنا رجعت عن هذا
الاقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (و) حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار
به (و) فرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى يمتنع على المسامحة وحق الآدمي غيب على المشاحة (وتنقصر
صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح اقرار الصبي ولو مرأهقا ولو جازي قوله (و)
الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمعتق عليه وزائل العقل بما بعد في فيه فان لم يتعدر فحكمه كالسكران
(و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما ذكره عليه (و) أن كان (إلا اقرار) (بمال) اعتبر فيه شرط
رابع وهو الرشد (و) المراد به كون المقر مطلقا للتصرف واختار المصنف بالرجوع عن الاقرار بغيره كطلاق
وظاهر ويحرمهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح من الشخص نفسه (واذا أقر) الشخص
(بمجهول) كقوله فلان على شيء (أو بجمع) بضم أوله (إله) أي المقر (في بيانه) أي المجهول فيقبل تفسيره
بكل ما يمتثل وإن قل كقيل ولو فسر المجهول بما لا يمتثل لكن من جنس حجة خطية أو ليس من جنس
لكن يحل اقتناؤه بجلد مائة وكتب معلم وزبل قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح ومتى أقر
بمجهول وامتنع من بيانه بعد أن طوالت به محض حي بغير المجهول فان مات قبل البيان طوالت به الوارث
ووقف بجمع التركة (ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به) أي وصل ظهره بالاستثناء بالمستثنى منه فان
فصل بينهما سكوت أو كلام كثير أجنبي ضربهما السكوت التبرك كسكته تقيس فلا يصح ويشترط أيضا
مسامحة على منع

فلا يكلف الأمر على خلاف عادته بعدد أو غيره بل الضابط في ذلك أن ما عدا تواتره في طلب
الشفعة لا يشترطها والأفلاح (فإن آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان من جهة الشفعة
مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوساً أو خائفاً من عدو فلو كان قدره والأفلاح على الطلب
فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الأشهاد بطل فحقه في الأظهر ولو قال الشفع لم أعلم أن حق
الشفعة على الفور وكان بمن يحن عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج شخص امرأة على شفيع فآخذها
أي أخذ (الشفيع) الشفيع (بمهر المثل) تلك المرأة (وإن كان ذلك فقهاء جماعة استحقوها) أي الشفعة
(على قدر) حصصهم من (الأملاك) فلو كان لأحد من نصف ثمنها وللآخر ثمنها وللآخر ثمنها

(فصل) في أحكام القراض :: وهو مغلغة مشتق من القرض وهو ما يقطع ويشترط دفع المالك
للمال للعامل يعقل فيه ما يقرض من المال بينهما (و القراض أربعة شرائط) (أ) أن يكون غملي (ب) ناض
أي نقدي (ج) الدراهم والدنانير (د) الخالصة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي ولا مغشوش ولا غرض
ومنها الفلوس (و) الثاني (إن ياذن رب المال للعامل في التصرف) إذاً (مطلقاً) فلا يجوز للمالك
أن يضيق بالتصرف على العامل كقوله لا تشتري شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتري إلا الخطة البيضاء
مثلاً ثم عطف المضاف على قوله سابقاً مطلقاً قوله لها (أو فيما) أي في التصرف في غنى شيء (لا يقطع
وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء يندبر وجوده كالحل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له)
أي يشترط المالك للعامل (جزاً معلوماً من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على
هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيباً منه فعقد القراض أو على أن الربح ثلثنا صح ويكون الربح نصفين
(و) الرابع (أن لا يندبر) القراض (بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يتعلق بشرط كقوله
إذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض أمانة (و) الخامس (لا ضمان على العامل) في مال القراض
(الابعدون) وفي بعض النسخ بمال العدوان (أو إذا حصل) في أعمال القراض (ربح وخسران)
يجز الخسران بالربح واعلم أن عقد القراض مجاز من الطرفين مطلقاً من المالك والعامل منسوخة

(فصل) في أحكام المساقاة :: وهي لغة مشتقة من السقي ثم شرعاً دفع الشخص نخلاً أو شجرة
 عن يمينه لمن يتعهده بسقيه وتريته على أن له قدراً معلوماً من ثمره (والمساقاة نجاسة على) شئتين فقط
 (النخل والكرم) فلا يجوز المساقاة على غيرهما كيند ومشمش وتصح المساقاة من جاز التصرف
 بنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة ويصغرها فأنتك على هذا النخل بكذا أو سبعة
 اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (وله) أي للمساقاة (شرطان) أحدهما أن يقدرها
 المالك (بمدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (والثاني أن يقدر
 المالك للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة) كينصها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به
 من الثمرة فيكون غيبتاً صح وحمل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (حمل يعود نفعه
 إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طلع الذكور في طلع الأنثى (فهو على العامل) والثاني
 (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب الدواليب وحفر الأنهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن
 يشترط للمالك على العامل شيئاً ليس من أعمال المساقاة كحفر نهر ويشترط أن يقرأ العاقل بالعقل
 فلو شرط رب المال حمل غلامه مع العامل لم يصح :: وأعم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين
 ولو خرج الثمر مستحقاً كان أوصى بشجرة النخل المساقى يحملها فللعامل على رب المال شجرة المثل لعمله
 لم يأت

عندي ٢
فان اخرها مع القدرة
عليها بطلت واذا تزوج
امراة على شقص اخذه
الشفيع بمهر المثل وان
كان الشفعاء جماعة
استحقوها على قدر
الاملاك

(فصل) وللقراض أربعة شرائط أن يكون على ^{بناض} ناض من الدراهم والدنانير وأن يأذن رب المال للعامل في التصرف مطلقاً أو فيما لا ينقطع وجوده غالباً وأن يشترط له جزءاً معلوماً من الربح وأن لا يقدر بمدة ولا ضمان على العامل إلا بعدوان إذا حصل ربح وخسران جبراً ^{روى} الخسران بالربح

(فصل) والمساواة
جائزة على النخل
والكرم ولها شرطان
أحدهما أن يقدرها بمدة
معلومة والثاني أن يعين
للعامل جزأ معلوما من
الثمرة ثم العمل فيها على
ضربين عمل يعود نفعه
إلى الثمرة فهو على العامل
وعمل يعود نفعه إلى
الأرض فهو على رب
المال

وكل ما جاز يبعه جازت
 هبة ولا تلزم الهبة الا
 بالقبض واذا قبضها
 الموهوب له لم يكن
 للواهب ان يرجع فيها
 الا ان يكون والداه
 واذ اعمر شيئا او ارقبه
 كان لليعمر او للترقب
 ولورثته من بعده
(فصل) واذا وجد
 لقطه في موات او طريق
 له اخذها وتركها
 واخذها اول من تركها
 ان كان على ثقة من القيام
 بها واذا اخذها وجب
 عليه ان يعرف سنة اشياء
 وهاءها وعفاصها
 ووكاها وجنسها
 وعبدها ووزنها
 ويحفظها في حرز مثلها
 اذا اراد تملكها عرفها
 سنة على ابواب المساجد
 وفي الموضع الذي وجدها
 فيه فان لم يجد صاحبها
 كان له ان يملكها
 بشرط الضمان واللقطة
 على اربعة اضرب احدها
 ما يبق على الدوام فهذا
 حكم والثاني ما لا يبق
 كالطعام الرطب فهو غير
 بين اكله وغرمه او يبعه
 وحفظ ثمنه والثالث
 ما يبق بعلاج كالرطب

والوصية ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول لفظا وذكر المصنف صاحب الموهوب في قوله (وكل ما جاز يبعه)
 تجازت هبة (وكل ما جاز يبعه) كجوز لا تجوز هبة الا بحسن خطه ونحوها فلا يجوز بيعهما ويجوز
 هبتهما وتملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب قبيل قبض
 الهبة لم يفسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقبض (واذا قبضها الموهوب له لم يمكن للواهب ان
 يرجع فيها الا ان يكون والداه) وان علا (واذا اعمر) شخص (شيئا) اي دارا مثلا كقولك اعمرت
 هذه الدار (او ارقبه) كقولك ارقب هذه الدار وجعلها لك فقي اي ان ميت قبل مصادرة ابيه وان
 ميت قبلك استقرت لك قبيل وقبض (كان) ذلك الشيء (لليعمر او للترقب) بلفظ اسم المفعول فبها
 (ولورثته من بعده) ويلقب بالشرط المذكور
(فصل) في احكام اللقطة: وهي بفتح القاف اسم للشيء الملتقط وهبها ما شرعنا مال ضائع من مال
 بسقوط او غفلة ونحوها (واذا وجد) شخص بالغا كان او لا يملكه كان او لا يفسق كان او لا
 سفي موات او طريق فله اخذها وتركها (لكن) لمخذاها اول من تركها ان كان (الاخذها) (معل) نقه
 من القيام بها) فان تركها من غير اخذ لم يضمنها ولا يجب الاشارة على التناظر لملك او حفظ ويترفع
 القاضى اللقطة من الفاسق ويضمنه عند عدله ولا يضمنه غيره بل يضمن القاضى اللقطة
 لا يملكه من الحائز فيها ويترفع القاضى اللقطة من يد الفاسق ويترفعها سم بعد التعريف بملك اللقطة للصبي
 ان رآى المصلحة في تملكها (واذا اخذها) اي اللقطة (وجب عليه ان يعرف) في اللقطة لمحق
 اخذها (ثقة اشياء وعفاها) من جلد او خرقه مثلا (وعفاصها) هو معنى الوعاء (وكاها) بالمد
 وهو الخط الذي ترتبط به (وبجسها) من ذهب او فضة (وبعدها) وزنها (وتعرف بفتح اوله وسكون
 ثانه من المعرفة لا من التعريف) (و) ان (يحفظها) بختم (في حرز مثلها) بعد ما ذكر (اذا اراد)
 الملتقط (بملكها عرفها) فثبت يد الراي من التعريف لا من المعرفة (سنة على ابواب المساجد) عند
 خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس
 ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا ولابد ان يتحقق من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط
 ولا يجب ان يثبت السنة بالتعريف بل يعرف لما لا كل يوم موضعين طرفي النهار لا يلا ولا وقت القبولة
 ثم يعرف بعد ذلك كل ما سبق من مرة او مرتين وبذلك الملتقط في تعريف اللقطة بعض او صافها فان بالغ فيها
 ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ اللقطة ليحفظها على مالها بل يبرئها القاضى من المال او يقرضها
 على المالك وان اخذ اللقطة لملكها وجب عليه تعريفها وزمنه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك
 ام لا ومن النقط شيئا خفي لا يعرفه غيره بل يعرفه زمانا يظن ان فاقده يعرف عنه بعد ذلك الزمان
 (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له ان يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط
 بمجرد مضي السنة بل لا بد من لفظ يدل على التملك كملكته هذه اللقطة فان تملكها وظهر ماليتها
 كونه باقية وانما على ردها او بدله الا من فيه واضمح وان تنازع اطفال المالك و اراد الملتقط العدول
 الى بدله اجبت المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها بغير الملتقط فله ان كانت مثله او تحسنتا
 ان كانت متفوتمة بتمام التملك لها وان نقصت بغيره فله اخذها مع الارض في الاصح (واللقطة) وفي بعض
 النسخ وحلة اللقطة (على اربعة اضرب) احدها ما يبق على الدوام كذهب وفضة (فهذا) اي
 ما يبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (فحكمه) اي حكم ما يبق على الدوام (والمضرب
 الثاني ما لا يبق) على الدوام (كالطعام الرطب فهو) اي الملتقط له (فحكمه) اي حكمه (والمضرب
 اي غرم قيمته) او يبعه وحفظ ثمنه (او الثالث ما يبق بعلاج) (فه) (كالرطب) والغلب

فيعمل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه
بيعه وحفظ ثمنه
أو تحفيقه وحفظه
والرابع ما يحتاج الى
نفقة كالحيوان وهو ضربان حيوان
لا يمتنع بنفسه فهو مخير
بين أكله وغرم ثمنه
أو تركه والتطوع
بالانفاق عليه أو بيعه
وحفظ ثمنه وحيوان
يتمنع بنفسه فان وجدته
في الصحراء تركه وان
وجدته في الحضر فهو مخير
بين الاشياء الثلاثة فيه.

(فيعمل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه) الى ظهور مالكة (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وهو ضربان) (حيوان لا يمتنع بنفسه) من صفار السباع كغريمه وعجل (فهو) أي الملتقط (مخير) فيه (ثلاثة أشياء) (أكله وغرم ثمنه أو تركه) (أو التطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكة (والثاني) (الحيوان لا يمتنع بنفسه) من صفار السباع كغريمه وعجل (فان وجدته) الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم النفاطة للتملك فلو أخذته للتملك (فان وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه) (ولم يراد الثلاثة السباعية فيما لا يمتنع

(فصل) في أحكام اللقيط: وهو فسي من ذل لا كافر له من أبيه وجد أو ما يقوم مقامهما ويملح بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوذاً بقارعة الطريق فلا أخذه منها (و تربيته وكفاله) واجبة على الكفاية فإذا التقطه بعض ممن هو أهل لحضنة اللقيط سقطت الأمتعة عن الباقي فان لم يلقطه أحد أتم الجميع ولو علم به واحد فقط يفتن عليه ويحت في الأصح الإشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (الا في يدا مين) حر مسلم رشيد (فان وجد معه) أي اللقيط (مثال أنفق عليه الحاكم منه) ولا يفتن الملتقط عليه منه إلا بآذان الحاكم (وان لم يوجد معه) أي اللقيط (مثال خففت) كيانته (في بيت المال) ان لم يكن له قال عام كالموقف على اللقيط.

(فصل) في أحكام الوديع: هي فسيلة من ودع إذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعاً على العقد المقضي للاستحفاظ (والوديع مائة) في يد الوديع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها) ان كان يتم غير ذلك لا وجب قبولها كما أطلقه في قول الرضا عليه السلام وهذا محمول على أصل القول دون اتلاف منفعة وحرقه بلحاناً (ولا يضمن الوديع الوديعة) (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها ان يودع الوديع عند غيره بلا إذن من المالك ولا يحذر من الوديع ومنه ان ينقلها من محله أو دار إلى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (يقول في ردها على المودع) بكسر الدال (أو عليه) أي الوديع (ان يحفظها في حرز مثلاً) فان لم يفعل ضمن (وإذا طوّل الوديع (بها) أي بالوديع) فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن (فان آخر آخرها بقدر علم بضمن

(كتاب) أحكام (الفرائض والوصايا)

(والفرائض تجمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير من الفريضة) (شرا عا) اسم نصيب مقدّر لمنفعة (والوصايا تجمع وصية من وصية الشيء بالشئ إذا وصيته به) (والوصية شرعاً تخرج بالمال بعد الموت) (بما لو لم يولد من الرجل) المجتمع على ارثهم (عشرة) بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعدة المصنف (العشرة بقوله) (الابن وابن الابن وابن السفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعد والزوج والمولى المتيقن) ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا امرأة (والوارثات من النساء) المجتمع على ارثهن (شبع) بالاختصار وبالبسط عشرة وعدة المصنف (السبع في قوله) (البنت وبنت الابن) وان سفلت (والام والجد) وان علت (والأخت والزوجة والمولاة المتيقنة) الخ ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنت وبنت الابن والام والزوجة والأخت (التي لا يشقة) ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا رجلاً (ومن لا يشقة) (ومن الورثة) (بحال خمسة الزوجان) أي الزوج والزوجة (والابوان) أي الاب والام (وولد الصلب) ذكر أو أنثى (ومن لا يرث بحال شعبة القند) والأخوة ولو غير بالرقق لكان أولى

٦٠ ابن قاسم (كتاب الفرائض والوصايا) والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعد والزوج والمولى المتيقن: والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن والام والجد والأخت والزوجة والمولاة المتيقنة ومن لا يسقط بحال خمسة الزوجان الابوان وولد الصلب: ومن لا يرث بحال سبعة العبد

وتسقط الجدات بالأم
والاجداد بالاب
ويسقط ولدالأم مع
أربعة الولد وولد الابن
والاب والجد ويسقط
الاخ للاب والام مع
ثلاثة الابن وابن الابن
والاب ويسقط ولد
الاب بهولاء الثلاثة
وبالاخ للاب والام
وأربعة يعصبون
أخوانهم الابن وابن
الابن والاخ من الاب
والام والاخ من الاب
وأربعة يرثون دون
أخوانهم وهم الاعمام
وبنو الاعمام وبو الاخ
وعصبات المولى المتفق.
(فصل) وتجوز
الوصية بالمعلوم والمجهول
وبالموجود والمعدوم
وهي من الثلث فان زاد
وقف على اجازة الورثة
ولا تجوز الوصية لو ارث
الا أن يجزها باقي الورثة
وتصح الوصية من كل
بالغ عاقل لكل مملك
وفي سبيل الله تعالى
وتصح الوصية الى من
اجتمعت فيه خمس
خصال الاسلام والبلوغ
والعقل والحريه والامانة
(كتاب النكاح وما

أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بقدر (بالأم) فقط (و) تسقط (الأجداد بالآب ويسقط ولدالأم)
أي الاخ للأم (مع) وجود (أربعة الولد) ذكر أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع
(الاب والجد) وإن علا (ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وإن سفل (و) مع (الاب
ويسقط ولد الاب) بأربعة (بهولاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالأخ للاب والام
وأربعة يعصبون أخواتهم) أي الأناث للذكر مثل حظ الذكور (والابن وابن الابن والاخ من الاب
والام والاخ من الاب) أما الاخ من الأم فلا يعصب (أخته بل هي لثلث) (وأربعة يرثون دون أخواتهم
هم هم الاعمام وبنو الاعمام وبو الاخ وعصبات المولى المتفق) وإنما انفردوا عن أخواتهم لأنهم عصبة
وأرثون وبأخواتهم من ذوي الارحام لا يرثون
(فصل) في أحكام الوصية: وسبق معنا ما كان في شرعنا أوائل كتاب الفرائض ويشترط في الموصي به أن
يكون معلوما وموجودا (و) حقيقيا (بجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللبن في الضرع (وبالموجود والمعدوم)
كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصي (فان زاد) على
الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فأجازوا بغير تنفيذ الوصية بالزائد وان
ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث) وإن كانت ببعض الثلث (الا أن يجزها باقي الورثة)
المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ شرط تجوز الوصية (من كل
بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافرا أو محجورا عليه يسقط فلا تصح وصية مجنون ومغنى عنه وصبي ومكره
وذكر شرط الموصي له إذا كان ممثلا في قوله (لكل مملك) أي لكل من يتصور له الملك من صغير وكبير
وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية بأن يفصل لا قل من سنة أشهر وقت الوصية وخرج بمغني
فما إذا كان الموصي له جهة عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معينة كعمارة كنيسة من مسلم
أو كافر للتعبير (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للزكاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي
سبيل البر أي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الا بقبض المدينون وتنفيذ الوصايا
والنظر في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحريه
والامانة) واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح الا بقبض الا ضد ما ذكره لكن الاصح تجواز وصية
ذمي الى ذمي عدل في دينه على أو لا ذلك الكفار ويشترط أيضا في الوصية أن لا يكون عاجزا عن التصرف في ماله عاجزا
عنه ككفر أو هزم مثلا لا يصح الا بقبض اليه وإذا اجتمعت في أم الطفل الشروط المذكورة فهي أولى من غيرها.
(كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) وفي بعض النسخ (من الاحكام والقضايا) وهذه
الكلمة شافطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد
مستعمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) يتوقان نفسه للوطء ويجزأ أهله
كتمت ونفقة فان فقدت الامه لم يستحب له النكاح (وبجوز للحر أن يجتمع بين أربع حررات) فقط الا أن
تتبع الواحدة في سبعة نكاح سبعة ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعمى) ولو مدبرا
أو معتقا أو مكاتبا أو معتقا غتفه بصفة (أن يجتمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا نكح الحر أمة)
سلفيه (الا بشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية أو عدم رضاها به (وخوف العنت) أي الزنا مدة
فقد الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسئلة أو كناية
تصلح للاستمتاع والثاني اسلام الأمة التي نكحها الحر فلا يحل لمسلم عامة كناية وإذا نكح
الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم يفسخ نكاح الأمة (ونظر الرجل الى المرأة
على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان سبعة أضرب أحدها نظره (الى أجنبية لغير حاجة)

اليه ويجوز للحر أن يجتمع بين أربع حررات وللعميان يجتمع بين اثنتين ولا ينكح الحر أمة الا بشرطين عدم
صداق الحرية وخوف العنت: ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره الى أجنبية لغير حاجة
٥٥ اولاده

ضربين ثيات وأبكار
فالبكر يحوز للاب
والجد اجبارها على
النكاح واليب لا يحوز
نزويها الا بعد بلوغها
واذنها.

(فصل) والمحرمات
بالنص أربع عشرة
سبع بالنسب ومن الام
وان علت والبنت وان
سفلت والاخت والحالة
والعمة وبنت الاخ
وبنت الاخت واثنان
بالرضاع الام المرضعة
والاخر من الرضاع
وأربع بالمصاهرة أم
الزوجة والريبة اذا
دخل بالام وزوجة
الاب وزوجة الابن
وواحدة من جهة الجمع
وهي أخت الزوجة ولا
يجمع بين المرأة وعمها
ولا بين المرأة وخالها
ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
ويحرم المرأة بخمسة
عيوب بالجنون والجذام
والبرص والرتق
والقرن: ويرد الرجل
بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص
والجب والعمى.

(فصل) ويستحب
نسبة المهر

ضربين ثيات وأبكار) واليبت من زالت ثياتها بوط من حلال أو حرام واليبت عكسها (فالبكر يحوز
للأب والجد) عند عدم الأب أصلاً أو عدم أمه (الخيارها) أي البكر (على النكاح) أن وجدت شروط
الاجبار يكون الزوجة غير موطوءة قبله وأن تزوج بكف مهر مثلها من نقد البلد (والليبت لا يحوز)
لولاها (نزويها الا بعد بلوغها) بوطاً لا سكوكة
(فصل: والمحرمات) أي المحرمات (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ ثمانية عشر
(سبع بالنسب ومن الام) وان علت والبنت وان سفلت (أما المخلوقة من ما دون ناسخ فدخل لهم على الأصح
ليكن مع الكراهة وسواء كانت المخرقة من غير موطوءة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والأخت)
شقيقة كانت أو لا بد أو لا أم (والحالة) محققة أو بتوسط كالأب أو الأم (والعمة) محققة أو بتوسط
كعمة الأب (وبنت الاخ) وبنت أو لده من ذكره أو أنثى (وبنت الاخت) وبنت أو لدها من ذكر
أو أنثى وعطف المصنف على قوله ما يقاس به (واثنان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع)
وهما (الأم المرضعة والاخر من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والآ
خامسة المحرمات بالنسبة تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتي التوضيح به في كلام المتن (والمحرمات بالنص) أربع
بالمصاهرة (أما الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع شو أو وقع دخول الزوج بالزوجة
أم لا (والريبة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الأب) وان علا (وزوجة الابن) ثم ان سفلت
والمحرمات الشقيقة محرمات على التام (والأخت) محرماتها لا على التام بل (من جهة الجمع) فقط (وهي)
أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما نسب أو رضاع أو لو رضى أختها بالجمع
(ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمها ولا بين المرأة وخالها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما
بغير واحد فكهما فيه بطل نكاحهما أو لم يجمع بينهما بل نكحهما فالكافي هو الباطل ان علت الشقيقة
فان تجملت بطل نكاحهما وان علت الشقيقة ثم نسبت منعهما وقت حرم جمعتهما بنكاح حرم جمعتهما
ما أيضاً في الوطء بملك العين وكذا لو كانت أحداهما زوجة والأخرى مملوكة فان وطئها واحدة من
المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بطريق كيمي أو نزويها وأشار لخصايط كلتي
بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ومسبق فان الذي يحرم من النسب يسبغ فيحرم بالرضاع تلك
السبع أيضاً: ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب)
أحدها (بالجنون) سواء أطلاق أو تقطع قبل العلاج أو لا يخرج الأعماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح
ولودام خلافاً للقول (و) ثانياً بوجود (الجذام) بذال معجبة وهو علة تحرم فيها العضو يسقط ثم
تقطع ثم يتأثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو بياض في الجلد يذهب ثم الجلد وعمامة من اللحم
خارجة التقرح وهو ما يغير الجلد من غير أذهب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرتق)
وهو انشداد محل الجماع بغير (القرن) وهو انشداد محل الجماع بغير وبها أخذ هذه
العيوب كالخبر والصناعة لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضاً أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكر كله أو بعضه والباقي منه موقوف
على شفة فان بقي بقدرها فأكبر فلا خيار (و) بوجود (العمى) بضم العين وهو عجز الزوج عن الوطء في القبل
لسقوط القوة الناشئة للضعف في قلبه أو أكله ويشترط في العيوب المذكورة الزمعة فيها إلى القاضي ولا
ينفرد الزوجان بالراضى بالفسخ فيها كما ينقضه كلام الماوردي وغيره لكن مظاهر النص خلافه.
(فصل) في أحكام الصدق: وهو بفتح الصاد أفصح من كسر هامش من الصدق بفتح الصاد وهو اسم
أشد بـ الصلح شرطاً اسم المال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب نسمة المهر

و يزوج له ان سالت
ذلك أربعة أشهر ثم
يخير بين الفسنة والتكفير
أو الطلاق فان امتنع
طلق عليه الحاكم
(فصل) والظهار أن
يقول الرجل لزوجته
أنت على كظهر أمي فإذا
قال لها ذلك ولم يتبعه
بالطلاق صار عاتدا
ولزمته التكفارة
والكفارة عتق رقبة
مؤمنة سليمة من العيوب
المضرة بالعمل والكسب
فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم
يستطع فاطعام ستين
مسكينا كل مسكين مد
ولا يحل للظاهر وطؤها
حتى يكفر.

(فصل) واذا رمى
الرجل زوجته بالزنا
فعله حد القذف الا
ان يقر بالنية أو يلاع
فيقول عند الحاكم في
الجامع على المنبر في
جماعة من الناس أشهد
بالله اني لمن الصادقين
فيما رميت به زوجتي
فلانة من الزنا وان هذا
الولد من الزنا وليس
مني أربع مرات ويقول
في الخامسة بعد أن
يعظه الحاكم وعلى لغة
الله ان كنت من الكاذبين
ويعلق بلعانه خمسة
أحكام سقط الحد عنه

تفلا أو صوم أو حج أو عتق فانه يكتون مولا أيضا (ويؤجل له) أي يمهل المولى حتى يحل له أن يكون أو عبدا
في زوجة مطقة كوطي (ان سالت ذلك أربعة أشهر) وللمتد أوها في الزوجة من غيلا بلا وفي الرجعة من
الرجعة (ثم) بعد انقضاء المدة (يخير) المولى (بين الفسنة) بأن يزوج المولى خشيته أو قدرها من مطلقها
لبيقتل المراف (والتكفير) للمين أن كان يجله فثله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للحلوف فعملها
(فان امتنع) الزوج من الفسنة والطلاق (يطلق عليه الحاكم) طلاقه وأحدة رجعية فان طلق أكثر منها
لم يقع فان امتنع من الفسنة فقط مرة واحدة (الحاكم بالطلاق) بالفسنة رجعية واحدة

(فصل) في بيان أحكام الظهار وهو لغة مأخوذ من الظن وكبرها تشبيه الزوج زوجته غير البائن
بأنثى لم تكن خلا له (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي) ويخص الظاهر دون البطن مثلا
لان الظاهر موضع الزوج والزوج كوت الزوج (فإذا قال لها ذلك) أي أنت على كظهر أمي (ولم
يتبعه بالطلاق) صار عاتدا (من زوجته) (ولزمته) (التكفارة) وهي حرته وذكر المصنف بيان
ترتيبها في قوله (والتكفارة عتق رقبة مؤمنة) مثلية ولو باسلام أحد أبوتها (تليقة من العيوب المضرة
بالعقل والكسب) أضر أربابنا (فان لم يجد) المظاهر الرقة المذكورة بأن عجز عنها جميعا أو شرعا (فصيام
شهرين متتابعين) ويختار الشهر أن يهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما غنة
الكفارة من الليل ولا يشترط ثبوتها في الأصل (فان لم يستطع) المظاهر صوم شهرين أو لم يستطع
ثلاثيها (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الخبز المخرج في زكاة
الفطر ويحسب فيكون من غالب قوت بلو المسكين كبر وشعير لادق وسويق و إذا عجز المكفر عن
الحصال الثلاث اشتقرت التكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصلة فعليا ولو قدر على بعضها كد طعام
أو بعض مدي آخرجه (ولا يحل للظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر) بالكفارة المذكورة

(فصل) في بيان أحكام القذف واللعان وهو لغة مضد رخصا خوذ من اللعن أي البعد وشرعا كلمات
مخصوصة جعلت حجة للتصطير إلى قذف من لطم فرأشه وألحق بالعارية (واذا رمى) أي قذف (الرجل
زوجه بالزنا فعليه حد القذف) وسيأتي أنه ثمانون جلدة (الا أن يقر) الرجل القاذف (النية) بزنا المقدوفة
(أو يلاعن) زوجته المقدوفة وفي بعض النسخ أو يلتزم بأمر الحاكم أو من في حكمه كالحكم (فيقول)
عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت بها
زوجتي) (فلانة من الزنا) وأن كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وإن كان معها ولد تنفيه
عن ذكره في الكلمات فيقول (وأن هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاح عن هذه الكلمات (أربع
مرات ويقول في) المرة (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم تخويفه له من عذاب الله تعالى في الآخرة
وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا ويقول المصنف
على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويعلق بلعانه) أي الزوج وأن لم تلاعن الزوجة
(خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد) أي حد القذف للملاعة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير
عنه ان كانت غير محصنة (والثاني) (وجوب الحد عليها) أي حذر زناها خسلمة كانت أو كافرة ان
لم تلاعن (والثالث) (زوال الفرائض) وعنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي محاصلة ظاهرا وباطنا
وأن كذب الملاعن نفسه (والرابع) (نفي الولد) عن الملاعن أنها الملاعة فلا يفتي عنها نسب الولد (و)
الخامس (التعزير) للزوجة الملاعة (على الأبد) فلا يحل للملاحن نكاحها ولا وطئها بملك المين
ولو كانت أمة واشترها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصانها في حق
الملاحن

ويسقط الحد عنها بان
تلتعن فتقول أشهد بالله
ان فلا نامد المن الكاذبين
فبارماني به من الزنا
أربع مرات وتقول في
المرّة الخامسة بعد أن
بعظها الحاكم وعلى
غضب الله ان كان
من الصادقين.
(فصل) والمعنة على
ضر بين متوفى عنها
وغير متوفى عنها فالمتوفى
عنها ان كانت حاملا
فعدتها بوضع الحمل وان
كانت حائلا فعدتها أربعة
أشهر وعشر وغير المتوفى
عنها ان كانت حاملا
فعدتها بوضع الحمل وان
كانت حائلا وهي من
ذوات الحيض فعدتها
ثلاثة قروء وهي
الاطهار وان كانت صغيرة
وآيسة فعدتها ثلاثة
أشهر والمطلقة قبل
الدخول بها لعدة عليها
عدة الامة بالحمل كعدة
الحرّة وبالأقراء ان
تعتمد بقرآين وبالشهور
عن الوفاة ان تعند
بشهرين وخمس ليال وعن
الطلاق ان تعند بشهر
ونصف فان اعتدت
بشهرين كان أولى.
(فصل) ويجب للمعنة
الرجعية السكنى والنفقة
ويجب للبائن السكنى
دون النفقة الا ان
تكون حاملا ويجب على
المتوفى عنها الاحداد

الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بزنا بعد ذلك لا يحد (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أي تلعن الزوج
بعد تمام لعانها (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن محاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا ملعن الكاذبين فيما زعماني
به من الزنا) وتكرر الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن
يعظها الحاكم) أو المحكم يتخوفه شيئا من عذاب الله في الآخرة وأنة أشد من عذاب الدنيا (وعلى
غضب الله ان كان ممن الصادقين) فيما زعماني به من الزنا وهما في كرم من القول المذكور في الناطق لهما
الاخرين فيلعلن بأشارة مفهومة ولو تبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاعن
أحلفت بالله أو لفظ الغضب بالتعني أو عكسه كقول له لعنة الله على قوله غضب الله على أو ذكر كل من
الغضب والتعني بمثل تمام الشهادات الأربع لم يتصح في الجميع.
(فصل) في أحكام العدة وأنواع المعنة: وهي لغة الاسم من اعتد لا شرعا تزوج المرأة مدة تعرف
بغيرها براءة زوجها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعنة على متوفى عنها زوجها) (وغير متوفى عنها
بموتها في عنها) (ان كانت) حرة (حائلا فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كيلة حتى تأتي نواتين
مع امكان نسبه الحمل للبيت ولو احتيا لا كنز بليان فلو ماتت صبي لا يؤخذ كيلة عن حامل فعدتها بالأشهر
لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الايام بليا لها وتعد الأشهر بالاهلة
فما أمكن ويكمل المنكسر ثلثين يوما (وغير المتوفى عنها زوجها) (ان كانت حائلا فعدتها بوضع الحمل)
المنصوب لطاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قروء
وهي الاطهار) وان طلقت طاهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطقن في تحيضه
مثالته أو طلقت حائلا أو نساء انقضت عدتها بطعن في حصة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرآ
(وان كانت) تلك المعنة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت حرة (أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر) فلا كيلة ان انطق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في آيسة شهر فعدتها ثلاثة أشهر
ويكمل المنكسر ثلثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعنة في الأشهر وجب عليها العدة بالأقراء
أو بعد انقضاء الأشهر لم يحسب الأقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها) شوامر ما شرها الزوج فيما
دون الفرج أم لا (وعدة الامة) الحائلا اذا طلقت طلاقا رجعيًا أو بائنا (بالحمل) أي بوضعية بشرط
نسبه إلى صاحب العدة وقوله (كيفية الحرة) الحامل على في جميع ما سبق (أو بالأقراء) ان تعند بقرآين
نزل المتعنة والمكاتبه وأم الولد كالأمة (وبالشهور عن الوفاة ان تعند بشهرين وخمس ليال) عدتها
(عن الطلاق ان تعند بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهرين وكلام الغزالي يقتضي تزويجها وأمل
المصنف في قوله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو
الاحوط كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الأصحاب.
(فصل) في أنواع المعنة وأحكامها: (ويجب للمعنة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقى هله
(والنفقة) والكسوة الا ان تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة بجهتها
الكون الا آلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا) فتجب لها النفقة بسبب
الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها) (الأحداد وهو) لغة مأخوذ
من الحد وهو المنع ومنزعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ يقصد به الزينة كثوب أصفر أو أحمر
وبساح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان ولينيم ومصبوغ لا يقصد به زينة (و) الامتناع من
(الطيب) أي من استعماله في بدني أو ثوب أو طعام أو كل غير محرم أما المحرم كالا كتحال بالأيام الذي
لا يطيب فيه فحرام الا الحاجة كرمه فيرخص فيه للضرورة ومع ذلك فاستعمله لالا وتمسكه بماء الا ان دعيت
واعتدت عليه

وعلى المتوفى عنها زوجها
والمتوفى ملازمة البيت
الا للحاجة.

(فصل) ومن

استحدث ملك أمة حرم
عليه الاستمتاع بها حتى
يستبرأ ان كانت
من ذوات الحيض
تحتضن وان كانت من
ذوات الشهور بشهر فقط
وان كانت من ذوات
الحمل بالوضع واذا مات
سيد أم الولد استبرأت
نفسها كالامة.

(فصل) واذا أرضعت

المرأة بلبنها ولدا صار
الرضع ولدا بشرطين
أحدهما أن يكون
له دون الحولين والثاني
أن ترضعه خمس
رضعات متفرقات
وبصير زوجها أباه
ويحرم على الموضع
التزويج اليها والى كل
من ناسبها ويحرم عليها
التزويج الى الموضع
وولده دون من كان
في درجته أو أعلى
طبقة منه.

(فصل) ونفقة

العمودين من الاهل
واجبة للوالدين
والمولودين

ضرورة لاستعماله نهارا وللزوجة من يحد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل
وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لا يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها
زوجها والمتوفى عنها ملازمة البيت) أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة إن لاقى بها وليس
لزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فراها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الإلحاح)
فيجوز لها الخروج كان خروج في النهار لشرط طعام أو كتمان ونحو ذلك ويجوز
لها الخروج ليلا إلى دار جارية لغيره حديث ومحوها بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز
لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات.
(فصل) في أحكام الاستبراء: وهو غلغلة غلظت المرأة وشربها تربص المرأة بسبب حدوث الملك
فيها أو زواله عنها نعتا أو لمرأة زوجها من الحمل أو الاستبراء بسبب حدوث الملك أو زوال الفرائش
وسبب في قول المتن وإذا ماتت نكح الوكيل الخ والسبب الثاني حدوث الملك وذكر المصنف
في قوله (ومن استحدثت ملك أمة) بشرطه لا خيار فيه أو بارث أو وصيه أو جهة أو غير ذلك من
طرق الملك لها ولم تكن زوجته (بحرم عليه) عند زيادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأ ان كانت
من ذوات الحيض بحضنة) ولو كانت حرة أو لو استبرأها بكنها قبل بيعها ولو كانت متفلة من ضمير أو امرأة
(وان كانت) الأمة (عين ذوات الشهور) فغيرها (فبشرطه) وان كانت من ذوات الحمل فغيرها
(بالوضع) وإذا اشترى زوجته بين له اعتبارها ولو لم يملكها إلا المدة أو المعتدة إذا اشتراها شخص
فلا يجب استبرأؤها حالاً فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلق الأمة قبل الترخول أو بعده وانقضت
العدة ونجس الاستبراء بخنز (واذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجة ولا عدة نكاح (اشترأت)
حتماً (نفسها كالامة) أي فيكون استبرأؤها بشهر ان كانت من ذوات الأشهر والأفحصة ان كانت
من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته المتوطأة ثم أعقبت فلا استبرأ عليها ولها أن تزوج في الحال.
(فصل) في أحكام الرضاع: بفتح الراء وكسرها وهو غلغلة اسم لخص الثدي وشرب لبنه وشربها
ووصول لبن آدمية مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة
مخبة بلبنت نطفة مربية بكرة كانت أو نيبا بخلية كانت أو مزوجة (واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا)
أحدهما أن يكون له أي الرضيع (دون الحولين) أي لا يله ولا يله وابتداءهما من تمام انفصال الرضيع
عن من يلبغ ستين لا يؤثر انقطاعه محرم (و) الشرط (الثاني) أن ترضعه أي المارضة (خمس)
رضعات متفرقات وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فاقضى بكونه رضعة أو رضعات
اعتبر والأفلا فلو قطع الرضيع الألفاضع بين كل من الحولين أعراضا عن الثدي تعدد الألفاضع
(ويصير زوجها) أي المارضة (أباه) أي الرضيع (ويحرم على المارضة) بفتح الصاد (التزويج اليها)
أي المارضة (والى كل من ناسبها) أي انتسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المارضة
(التزويج الى المارضة وولده) غوان سفل ومن انتسب اليه فإن علا (دون من كان في درجته)
أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا أمه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع
كأعمامه ونقدم في فصل محرمات النكاح فما يحرم بالنسب والرضاع مفصلاً فأرجع إليه
(فصل في أحكام نفقة الاقارب) وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده ونفقة ما خوذة
من الاتفاق وهو الآخر لا يستعمل إلا في الخير وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة واليمين والزوجة
وذكر المصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين) أي ذكورا

[illegible]

التميز يقع فيها غالباً لكن المميز هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (بغير)
 المميز بين أبويه فإتبعها اختار سلم الدين فان كان في أحد الأبوين نقص جنون فالحق فلا خرمادام النقص
 قائم به وإذا لم يكن إلا بدمو جوذاً اختر الولد بين الجد والأب وكذا بقع الخبر بين الأم ومن على حاشية
 النسب كالج وعم (وشرائط الحضانة سبع) (أولها) العقل فلا حضانة لمجنون أو أبلق جنونها أو يقطع فان
 قل جنونها كيو في سنة لم يقطع بحق الحضانة بذلك (والثاني) الحرمة فلا حضانة لرقبة وإن أذن لها
 سيدها في الحضانة (والثالث) الدين فلا حضانة لكافرة على مسلم (والرابع) والخامس العفة والأمانة
 فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الظاهرة بل تكفي العدالة الظاهرة (والسادس)
 (الأقامة) في بلد المميز بان يكون أبواه غيبين في بلد واحد فلو أراد أحدهما الحفر حاجة كالحج وتجاره طويلاً
 كان الشفر أو قصيراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود الكافر منهما ولو أراد أحد
 الأبوين الحفر نقلة فالأول من الأبوين الحضانة فيزعه منها (والسابع) الخلوة أي خلوة أم المميز
 (من زوج) ليس ممن محارم الطفل فان نكحت شخصاً من محارمه كعم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى
 كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانته بذلك (فان اختل شرط منها) أي السبعة في الإلزام (تسقط)
 حضانته كما تقدم شرطه مفصلاً

(كتاب أحكام الجنابات)

جمع جنابة أعم من أن تكون قتلًا أو قطعاً أو جرحاً (القتل على ثلاثة أضرب) (أولها) عمد محض وهو
 مصدر عمد بوزن ضرب ومفعلة القصد (وخطأ محض وعمد خطأ) وذكر المصنف تفسير العمد في قوله
 (فالقصد المحض هو أن يعبد الجاني (أي ضربه) أي الشخص (بذلك) أي بشئ (يقتل غالباً) وفي بعض
 النسخ في الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) أي الشخص (بذلك) الشئ وجنيد (فوجب القود)
 أي القصاص (عليه) أي الشخص الجاني وبما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه
 ويشترط لوجوب القصاص في نفس القتل أو قطع أطرافه أو اختلاص أو أمان فهدر الحربي والمرتكب في
 حق المسلم (فان عفا عنه) أي عفا الجاني بغيره عن الجاني في صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل
 (دية مغلظة حالة في مال القاتل) وسد ذكر المصنف بيان تغليظها (وخطأ المحض أن يرمي إلى شئ) كصد
 (فصيت زجلاً فقتله فلا قود عليه) أي الرأى (بل يجب عليه دية مخففة) وسد ذكر المصنف بيان تخفيفها
 (على العاقلة مؤجلة عليهم) (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة أو على الغني
 من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله المتوكل وغيره
 والمراد بالعاقلة عتية الجاني لا أصله وفرعه (وعمد الخطأ أن يقصد ضربة بما لا يقتل غالباً) كان ضربه
 بعضاً خفيفة (فيموت) المضروب (فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين)
 وسد ذكر المصنف بيان تغليظها (في شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص
 الأثر أي تبعه لأن الجاني عليه عتية الجاني فباخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص في القتل
 أربعة) وفي بعض النسخ فصل في شرائط وجوب القصاص أربع الأول (أن يكون القاتل بالغاً) فلا
 قصاص على صبي ولو قال لنا الآن صبي صدق بلا عتية الثاني أن يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع القصاص من
 مجنون إلا إن تقطع جنونه فيقتل منه زمن أفاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرط مسكر معتد
 في شره يخرج من لم يعتد بأن شرب شيطاؤه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (والثالث) (فان لا يكون)
 القاتل (والد للمقتول) فلا قصاص على والد المقتول ولده فأن سفل الولد قال ابن كعب ولو حكى حاكم بقتل
 والد له يقتص حكمه (والرابع) (أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو رقة) فلا يقتل مسلم
 أو يدين دين فائتين ودين توار

مميز
 ثم بخير بين أبويه فإتبعها
 اختار سلم الدين
 الحضانة سبع سنين
 والحرية والدين والعفة
 والأمانة والاقامة
 والخلو من زوج فان
 اختل شرط منها سقطت
 (كتاب الجنابات)
 القتل على ثلاثة أضرب
 عمد محض وخطأ محض
 وعمد خطأ فالعمد المحض
 هو أن يعبد إلى ضربه
 بما يقتل غالباً ويقصد
 قتله بذلك فيجب القود
 عليه فان عفا عنه وجبت
 دية مغلظة حالة في مال
 القاتل والخطأ المحض أن
 يرمي إلى شئ فيصيب
 رجلاً فيقتله فلا قود عليه
 بل يجب عليه دية مخففة
 على العاقلة مؤجلة في
 ثلاث سنين وعمد الخطأ
 أن يقصد ضربه بما لا
 يقتل غالباً فيموت فلا
 قود عليه بل يجب دية
 مغلظة على العاقلة مؤجلة
 في ثلاث سنين وشرائط
 وجوب القصاص أربعة
 أن يكون القاتل بالغاً
 عاقلاً وأن لا يكون
 والدًا للمقتول وأن لا
 يكون المقتول أنقص
 من القاتل بكفر أو رقة
 أو يدين دين فائتين ودين توار

وتقتل الجماعة بالواحد
وكل شخصين جرى
القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما في
الاطراف وشرائط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد الشرائط
المذكورة اثنان الاشتراك
في الاسم الخاص البني
بالبني واليسرى باليسرى
وان لا يكون باحد
الطرفين شلل وكل عضو
أخذ من مفصل فيه
القصاص ولا قصاص في
الجروح الا في الموضحة
(فصل) والدية على
ضربين مغلظة ومخففة
فالمغلظة مائة من الابل
ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفه
في بطونها أولادها
والمخففة مائة من الابل
عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون بنت
مخاض فان عدت
الابل انتقل الى قيمتها
وقيل ينتقل الى ألف
دينار أو اثني عشر ألف
درهم وان غلظت زيد
عليها الثلث وتغلظ دية
الخطأ في ثلاثة مواضع
اذا قتل في الحرم أو قتل
في الأشهر الحرم أو قتل
زارحم محرم ودية المرأة
على النصف من
دية الرجل .

تكاثر جرماً كان أو ذمياً أو معاهداً ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أنقص من القاتل بكم أو صفة
أو طول أو قصر مثلاً فلا عبرة بذلك (مقتل الجماعة بالواحد) ان كافهم وكان قتل كل واحد منهم لو اقترد
كان قاتلاً ثم اشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في
الاطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل تكونه فكذلك يشترط في القاطع لظرفي تكونه فكذلك
نحو جند من لا يقتل شخصاً لا يقطع لظرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط
المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) اثنان هما (الاشتراك في الاسم الخاص) للظرف المقطوع وبنه
المصنف بقوله (البني بما لبني) أي تقطع البني مثلاً من أذن أو يد أو رجل بالبني من ذلك (بالتسري) بما ذكر
(بالتسري) بما ذكر (والمخففة) فلا تقطع بغيره ولا عكسه (والثاني) فان لا يكون باحد الطرفين شلل
فلا تقطع بغيره أو رجل صحيحه بشلل أو رجل صحيحه بشلل (فان لا يكون باحد الطرفين شلل) فلا تقطع
يقول عدلان من أهل الحيرة ان الشلاء اذا قطعت لا يقطع الذم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالجسم
ويشترط مع هذا ان يقع بها فتشترط فيها ولا يطلب أن يشل الشلل ثم اشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو
أخذ من مفصل) كرق و كوع (بقية القصاص) ثم لا يفصل له لا قصاص فيه : واعلم ان
شجاج الرأس والوجه عشرة جراحه بمهمات وهي غلظت الجلد قليلاً ودائمة تدمه وباضعة تقطع
واللحم ومثلاً حقه يوضع فيه ويحرق بطلع الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم من اللحم
وهل سمه تكسر العظم سواء لم يصبه أم لا ومثقة تقطع العظم من مكان الى مكان آخر ومثومة تبلغ
آخر بطة الدماغ المستأمة أم الرأس وذائفة بغين معجمة تحرق تلك الجرحطة وتصل الى أم الرأس واستثنى
المصنف من هذه العشرة ما لم يصبه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الا في الموضحة) فقط
لا في غيرها من بقية العشرة

(فصل) في بيان الدية وهي المال الواجب بالجناية على حرق نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) لا ثالث لها (فالمغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم (فأما من الابل) والمانه من ثلث
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وتسبق ثمنها في كتاب الزكاة (أربعون خلفه) بفتح الخاء المعجمة
وكسر اللام وبالفاء وقصرها المصنف بقوله (في بطونها أولادها) وللعلم ان الأربعين جوائل ويثبت
ثمنها بقول أهل الحيرة بالابل (والمخففة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم (مائة من الابل) والمانه بخمسة
عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض (وتمى
وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت من ابل من وثقت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة
بلدية أو قبيلة بدوية فان لم يكن في البلدة أو القبيلة نابل فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد أو القائل الى
موضع المزدكي (فان عدت الابل انتقل الى قيمتها) أي في نسخة أخرى قلن أغورت الابل بانتقل الى قيمتها هذا
غماي القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل الى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو)
ينتقل الى (اثني عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة ومثواه فيما ذكره المغلظة والمخففة (وان غلظت)
على القديم (زيد عليها الثلث) أي قدره في الدينارين ألفاً وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وفي
الفضة مئة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (اذا قتل في الحرم) أي حرم مكة
أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الأحرار فلا تغلظ فيه على الأصح (والثاني) عند كور في قول المصنف
(أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذي القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب (والثالث) عند كور في قوله (أو قتل)
غير ناله (زارحم محرم) يسكون التهمة فان لم يكن الرقيم محرماً له كنت المم فلا تغلظ في قتلها (ودية المرأة)
والحنث المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسها وأجزاؤها دية حرة مسلمة في قتل عمة أو شقيقة
منهن من الابل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض

(فصل) وتقطع يد

السارق بثلاثة شرائط
أن يكون بالغاً عاقلاً
وأن يسرق نصاباً قيمته
ربع دينار من حرز مثله
لا ملك له فيه ولا شبهة
في مال المسروق منه
وتقطع يده اليمنى من
مفصل الكوع فإن
سرق ثانياً قطعت رجله
اليمنى فإن سرق ثالثاً
قطعت يده اليسرى فإن
سرق رابعاً قطعت رجله
اليمنى فإن سرق بعد ذلك
عزروا وقيل يقتل صبراً.

(فصل) وقطاع

الطريق على أربعة أقسام
أن قتلوا ولم يأخذوا المال
قتلوا فإن قتلوا وأخذوا
المال قتلوا وصلبوا وإن
أخذوا المال ولم يقتلوا
تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف فإن أخافوا
السييل ولم يأخذوا مالا
ولم يقتلوا حبسوا
وعزروا ومن تاب منهم
قبل القدرة عليه سقطت
عنه الحدود وأخذ
بالحقوق.

(فصل) ومن قصد

بأذى في نفسه أو ماله
أو خربمه فقاتل عن ذلك
وقتل فلا ضمان
عليه وعلى ركب الدابة
ضمان ما ألتفته دابته

(فصل) في أحكام قطع السرقة: في كل ما أخذ المال خفية وشراً أخذته خفية ظليماً من حرز مثله
(وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ نهيته شرائط (أن يكون) (الشارق) (بالغا عاقلاً)
تختار أمثله كان أو ذمياً فلا قطع على صوته ومجنون ومكره وتقطع يده اليمنى بثلث دينار من حرز مثله
المعاهد فلا قطع عليه في الأظهر ولا يقدّم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق
في قوله (وأن يسرق نصاباً قيمته ربع دينار) أي تحالفاً بضر وبما أو يسرق قدر أمشوشاً يبلغ خالصه ربع
دينار محض وبما أو قيمته (من حرز مثله) فإن كان المسروق في بصره أو مستجدياً أو شارباً أو شارباً في الحراره
قدراً أو أم الحياض وإن كان يحصن كبيت كني على ما ذكره في مثله ونحوه ومتاع وضعه شخص بمقر به لصحره
بمثلاً أن لا يحفظه بنظره له وقتاً فوقتاً ولم يكن فيها من حرز مثله إلا فلا وشروط الملاحظة
قدرة على منع السارق ومن شرط المسروق في هذا ذكره المصنف في قوله (لا يملكه فيه ولا شبهة) أي للسارق
(في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصيل وفرع للشارق ولا يسرق قدر في نفسه سببه (وتقطع)
من السارق (يد اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها منه بجمل تجر بعنف وأما تقطع اليمنى في السرقة
الأولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بخلافه في الثانية دفعه واحدة بعد
خلعها من مفصل القدم (فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعها (فإن سرق رابعاً قطعت رجله
اليمنى) بعد خلعها من مفصل القدم كافيلاً اليسرى وبمقتضى محل القطع عزروا أو ذمروا (فإن سرق
بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزروا وقيل يقتل صبراً) وتحدثت الأئمة في المدة الحاشية فيلزمه فيلزمه
(فصل) في أحكام قاطع الطريق: وتسمى بذلك لا متاع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو قسمان
مكلف له شتره فلا يشترط فيه ذكره ولا عدد يخرج بقاطع الطريق المحقق الذي يتعزز عن أخذ القافلة
ويعتد المؤثر (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأولى من ذكره في قوله (أن قتلوا) أي عمدًا وعدوًا
ومن تكافؤته (ولم يأخذوا ولم يمالأوا) أي قتلوا خطأ أو شبه عمد أو ممن لم يصيبوا قتلوا ويقتلوا
مذكور في قوله (فإن قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكبر (قتلوا وصلبوا) على خشبة
ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم وذلك في قوله (فإن قتلوا وأخذوا المال ولم
يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكبر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف)
أي تقطع منهم ما لا يملكه اليمنى والرجل اليسرى فإن عاذوا أو فسرهم ومنهم من يقطعان فإن كانت اليمنى أو
الرجل اليسرى مفقودة أو كسفت فمالو جردة في الأصح والراجح مذكور في قوله (فإن أخافوا) المارين
بغير السيل أي الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفساً (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا)
أي حبسهم الأمام وعزروهم (من تاب منهم أي) قاطع الطريق (قبل القدرة) من الأمام (عليه سقطت
عنه الحدود) أي العقوبات المحضة بقاطع الطريق قاضي قتلته وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي
الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقة بعد التوبة ونهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تتعلق
بالأدمين كفصاين وحدقوق ورد مال فانه لا يسقط شيء منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك.
(فصل) في أحكام القتيال وأتلاف الهائم: (ومن قصد) بضم أوله (بأذى في نفسه أو ماله أو خربمه)
بأن ماله عليه شخص يربد قتله أو أخذ ماله وإن قاتل أو وطء خربمه (يقاتل عن ذلك) أي عن نفسه
أو ماله أو خربمه (وقتل) الضائل على ذلك دفنًا لحياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة
(وعلى ركب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مسافر جرها أو غاصبها (ضمان ما ألتفته دابته) سواء
كان الأتلاف فيها أو غيرها أو غير ذلك ولو بالثأر أو رائت بطريق فلتف بذلك نفس أو مال فلا ضمان
عنه على ركب الدابة

منع اي غير مكره اثنان

كلوان سيدان عثمان

(فصل) ويقابل اهل

البنى ثلاث شرائط ان

يكونوا في منعة وان

يخرجوا عن قبضة الامام

وان يكون لهم تاويل

سائق ولا يقتل اسيرهم

ولا ينتم مالهم ولا يدق

على جرحهم

(فصل) ومن ارتد عن

الاسلام استيب ثلاثا

فان تاب والاقبل ولم

يفسل ولم يصل عليه ولم

يدفن في مقابر المسلمين

(فصل) وتارك الصلاة

على ضربين احدهما ان

يتركها غير معتقد

لوجوبها لحكمه حكم

المرتد والثاني ان يتركها

كلام معتقدا لوجوبها

فيستتاب فان تاب

وصلى والاقبل حدا وكان

حكمه حكم المسلمين

(كتاب الجهاد)

وشرائط وجوب الجهاد

مع خصال الاسلام

(فصل) في احكام البغاة

وهو الظلم (ويقاتل) بفتح ما قبل آخره (اهل البغى) اي بقائهم الامام (بثلاث شرائط)

(ان يكونوا في منعة) بان يكون لهم شوكة بقوة وعقد ويطاع فيهم وان لم يكن المطاع تاما متصرا بان يجب

بجناح الامام العادل في رد مطاعه الى كلفه فن يذل ماله ويحبط رجاله فان كانوا افرادا بسطوا مضطرب

فليستوا بغاة (والثاني) ان يخرجوا عن قبضة الامام (الوادي) ان يترك الانقياد او يمنع حتى يوجه عليهم

رسولهم ان كان الحق ماليا او غيره كحد وقصاص (والثالث) ان يكون لهم (اي البغاة) تاويل (ثاني) اي تخيل

كاعتباره بعض اصحاب كطالته اهل صقيع بدم عثمان حيث اعتقدوا ان عليا رضي الله عنه يعرف من قبل

عثمان فان كان التاويل قطعي الظلال لم يعتبر بل مهاجته متعدي ولا يقابل الا بالام البغاة حتى يبعث اليهم

رسولا امنا فليقتلوا ثم يهاجروا فان ذكروا له بطلته في السب في امتناعهم عن طاعة اهلها

وان لم يذكروا شيئا او اجبروا بعد ازالة المظلة على البغى يصحهم ثم اعلمهم بالقتال (ولا يقتل اسيرهم)

اي البغاة فان قتله شخص عادى فلا يقصاص عليه في الاصل ولا يطلق اسيرهم وان كان صديقه او امرأة حتى

تفضي الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطبع اسيرهم مختارا متابعه للامام (ولا ينتم مالهم) ويرد

غسلهم ويختلهم اليهم اذا انقضى الحرب واقتتلت غنائمهم بغيرهم او ردتهم للطاعة ولا يقاتلون بغيرهم

كنازل من جنس الا يضروا بقاتلون بذلك كان قاتلوا نابه او احاطوا بنا (ولا يذق فملى جرحهم)

والذيفت بفتح القتل وتعجبه دين - در عظيم

(فصل) في احكام الردة

وهي الخس انواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وشراعا

قطع الاسلام بنية كفر او قول كفر او فعل كفر كسجود لصنم شوا كان على جهة الاستهزاء او العناد

او الاعتقاد كمن اعتقد خدوت الصانع (وهو ارتد عن الاسلام) من رجل او امرأه كمن انكر وجود الله

او كذب رسولا من رسل الله او خالف محمدا بالاجماع كالزنا وشرب الخمر او حرم حلالا بالاجماع كالنكاح

والبيع (استيب) وجوبا في الحال في الاصح فيها ومقابل الاصح في الاولى انه يسق الاشتباه وفي الثانية

بأنه يهمل (مثلا) اي الى ثلاثة ايام (فان تاب) بقوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان

يؤمن بالله آية لا ثم برسوله فان عكس لم يصح كقوله النوني في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء

(والا) اي وان لم يثبت المرتد (قتل) اي قتله الامام ان كان غرا يضرب عنقه لا باخراقي ونحوه فان قتله

غير الامام عزر وان كان المرتد زرقا جاز للبيد قتله في الاصح: ثم ذكر المصنف بحكم الفسل وغيره في

قوله (ولم يفسل) ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين وذكر غير المصنف بحكم تارك الصلاة في ربع

العبادات واما المصنف فذكر ونها فقال

(فصل) وتارك الصلاة

المعتقده الصادقة باحدى الخس (على ضربين احدهما ان يتركها) وهو

مكلف (غير معتقد لوجوبها لحكمه) اي التاويلها (حكم المرتد) وسبق فرميا بيان حكمه (والثاني ان يتركها

كلاما) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة

(والا) اي وان لم يثبت (قتل حذا) لا تكفرا (وكان حكمه بحكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس

قبره وله حكم المسلمين ابضا في الفسل والتكفين والصلاة عليه وله اعلم

(كتاب) احكام الجهاد

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية ولما بعده فليكتفوا بها لان

الجهاد ان يكونوا ايلادهم للجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا فعله ثمن فيه كفاية شق

حالات

الحرج

الخروج عن السابقين والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريباً منها فالجهاد
مستحب فرض عين عليهم قبل ذلك البلد الذي دفع الكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد
مستحب جبال) أحدها (السلام) فلا جهاد على كافر (والثاني) (البلوغ) فلا جهاد على صبي (والثالث)
(العقل) فلا جهاد على مجنون (والرابع) (الخربة) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولا بعض
ولا مدبر ولا مكاتب (والخامس) (الدورية) فلا جهاد على امرأة وتختي مشكل (والسادس)
(الصحة) فلا جهاد على مريض مريض بمرض يمنع عن قتال وركوب الاطمشقة شديدة حتى مطلقه
(والسابع) (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يد مثلاً ولا على من عديم رغبة القتال كسلاح
ومركوب ونفقة (ومن أسير من الكفار فعلى ضربين ضرب في الأختير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض
النسخ مكدل يكون نصير (رفقة بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار
ونسائهم ويخلق مما ذكر الخنا والمجانين وخرج بالكفار من المسلمين لأن الاشترا لا يتصور في المسلمين
(وشرط لا يرق بنفس السبي) (الكفار الأصليون) (الرجال البالغون) (الأحرار العاقلون) (والإمام
مختار فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقة لا تحرق ولا تغرق مثلاً (والثاني) (الاسترقاق)
وحكمهم بعد الاسترقاق بكيفية أموال الغنمة (والثالث) (الحق) عليهم بتخليه سيدهم (والرابع)
(الفدية) أما (بالمال أو بالرجال) أي الأشرى من المسلمين ورجال فدانهم بكيفية أموال الغنمة ويجوز
أن يفادى بمشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (فعل) بالإمام (من ذلك ما فيه المصلحة)
للمسلمين فإن خوفه لا يحط بخسهم حتى يظهر له الأخطار فيفعله وخرج بقولنا شافياً الإصليون
الكفار غير الأصليين كالمتردين فقطالهم بالإمام بالسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار
قبل (الاسترقاق) أي أسر الإمام له (أحرز ماله ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكم بأشلائهم بقباله
بخلاف البالغين من أولاده فلا يعصمهم إسلام أبيهم وإسلام الجد يعصم أيضاً الولد الصغير والسلام
الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملاً فإن استرققت أقطع نكاحها في الحال (وحكم للصبي
بالإسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فتحكم بأشلائه بقباله ما لم يبلغ
مجنوناً أو بلغ عاقلانم جرح فكالمصبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسلم مسلم) حال كون الصبي
(منفرداً عن أبويه) فإن سبي الصبي مع أحد أبويه فلا يتبع الصبي الثاني له وهو معنى كونه مع أحد أبويه
أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن ما بينهما يكون واحداً ولو سباه في نفسه وحمله إلى دار الإسلام
لم يحكم بأشلائه في الأصح بل هو على دين الثاني له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي الصبي
(لقطافي دار الإسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فإنه يكون مسلماً وكذا لو وجد في دار كافر وفيها مسلم
(فصل) في بيان أحكام السلب وقسم الغنمة ((ومن قتل مسلماً أعطى سلبه)) فتح اللام بشرط كون القاتل
مسلماً ذكره كان أو أثنى حجراً أو عبداً شرطه الإمام له أولاً (السلب ثبات القبيل التي عليه والخف والران
وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط والآث الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو أمسه بعينه والسرّج
واللجام ومقود الدابة والسيور والطرق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط والخاتم والنفقة التي معه
والجنيحة التي تقاد معه وإنما يستحق القاتل سلب الكافر إذا غر نفسه في حال الحرب في قتله بحيث يكتفي
بركوبه هذا الفرار بشر ذلك الكافر فلو قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد انضمام الكفار فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن يربط أمثاله كان بقفا عليه أو يقطع يديه أو رجله (والغنيمة لغة ما خذ من الغنم هو
الربح وشرعاً المغانم الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال وإجفاف خيل أو ابل وخرج بأهل
الغنمة نظراً لشرعي

١) فله ضرب
٢) مستحب
٣) مستحب
٤) مستحب
٥) مستحب
٦) مستحب
٧) مستحب
٨) مستحب
٩) مستحب
١٠) مستحب
١١) مستحب
١٢) مستحب
١٣) مستحب
١٤) مستحب
١٥) مستحب
١٦) مستحب
١٧) مستحب
١٨) مستحب
١٩) مستحب
٢٠) مستحب
٢١) مستحب
٢٢) مستحب
٢٣) مستحب
٢٤) مستحب
٢٥) مستحب
٢٦) مستحب
٢٧) مستحب
٢٨) مستحب
٢٩) مستحب
٣٠) مستحب
٣١) مستحب
٣٢) مستحب
٣٣) مستحب
٣٤) مستحب
٣٥) مستحب
٣٦) مستحب
٣٧) مستحب
٣٨) مستحب
٣٩) مستحب
٤٠) مستحب
٤١) مستحب
٤٢) مستحب
٤٣) مستحب
٤٤) مستحب
٤٥) مستحب
٤٦) مستحب
٤٧) مستحب
٤٨) مستحب
٤٩) مستحب
٥٠) مستحب
٥١) مستحب
٥٢) مستحب
٥٣) مستحب
٥٤) مستحب
٥٥) مستحب
٥٦) مستحب
٥٧) مستحب
٥٨) مستحب
٥٩) مستحب
٦٠) مستحب
٦١) مستحب
٦٢) مستحب
٦٣) مستحب
٦٤) مستحب
٦٥) مستحب
٦٦) مستحب
٦٧) مستحب
٦٨) مستحب
٦٩) مستحب
٧٠) مستحب
٧١) مستحب
٧٢) مستحب
٧٣) مستحب
٧٤) مستحب
٧٥) مستحب
٧٦) مستحب
٧٧) مستحب
٧٨) مستحب
٧٩) مستحب
٨٠) مستحب
٨١) مستحب
٨٢) مستحب
٨٣) مستحب
٨٤) مستحب
٨٥) مستحب
٨٦) مستحب
٨٧) مستحب
٨٨) مستحب
٨٩) مستحب
٩٠) مستحب
٩١) مستحب
٩٢) مستحب
٩٣) مستحب
٩٤) مستحب
٩٥) مستحب
٩٦) مستحب
٩٧) مستحب
٩٨) مستحب
٩٩) مستحب
١٠٠) مستحب

رفيق ولا على سببه أيضا والمكتب والمدبر والمعض كالرفيق (وب) الرابع (الذكورية) فلا جزية على
امرأة وتختي فان بابت ذكورية اخذت منه الجزية للسنة الماضية كما تحته النووي في زيادة الروضة وجزم
به في شرح المذهب (وب) الخامس (ان يكون) الذي تقدر له الجزية (فمن اهل الكتاب) كاليهودي والنصراني
(او ممن له شبهة كتاب) وتقدر ايضا لا ولد من يهود او تنصرت قبل النسخ او شككتنا في وقته وكذا تقدر
على من اجد ابوية ونسب الاخره كتابي ولا اعلم التمسك بصحف احوالهم المتزلة عليه او يورد او ذكرا المتزلة عليه
(فهر اقل) ما يجب في (الجزية) على كل كافر (دينا في كل حول) ولا تحمله كثر الجزية (ويؤخذ) اي يسن
للاتمام ان يسلك من تحققت له الجزية وتعتد بتؤخذ (من المتوسط) الحال (دينا ران ومن الموسر
اربعة دنانير) احتجاجة اذا لم يكن كل منهما شفيها فان كان شفيها لم يسكن بالامام سوى السفيه والفقير
وفي المتوسط واليسار باخر الحول (ويجوز) اي يسن للاتمام اذا صالح الكفار في بلدهم لاني دار الاسلام
(ان يشترط عليهم الضيافة) لمن يبرهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) اي زائدا (عن مقدار)
اقل (الجزية) وهو دينار لكل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد الجزية) بعدة صحته (اربعة اشياء)
الاحد ما (ان يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برقي كما قال الجمهور لا على وجه الامانة (وب) الثاني (ان تجرى
عليهم احكام الاسلام) فيضمنون كما يثقفونه على المسلمين من نفيس او مال وان فعلوا ما يتفقون تحكيمه
كالزناقيم عليهم (وب) الثالث (ان لا يذكروا دين الاسلام الا بخير) (وب) الرابع (ان لا يفتكروا ما يقع
من ضرر على المسلمين) اي بان او امن بطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد
عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا او في بلد مجاور لنا فمناذ فاع اهل الحرب عنهم
(ويعرفون بلبس الغيار) بكسر العين المعجمة وهو تغيير اللباس وان يخطب الذي على ثوبه شيئا يخالف لون
ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودي الاصفر والنصراني الازرق والمجوسي الاسود
والاحمر وقول المصنف ويعرفون بغيره النووي ايضا في الروضة بعبارة لا صليها لكنه في المناجاة قال
ويؤمر اي الذي ولا يعرف من كلامه ان الامر للوجوب او النيب لكن يقتضي كلام الجمهور الاصل
وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنا) وهو بزي اي معجمة فخط غلط في الوسط فوجب الشاب
ولا يكتفي بعبارة (ويمنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيرها ولا يمتنعون من ركوب الخيل ولو كانت
نفيسة ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول الشريك كقولهم لله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
(كتاب) احكام (الصيد والذبايح والضحايا والاطعمة)
والصيد مصدر اطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد (وبما) اي الحيوان البري المباح كقول الذي (قيد)
بضم اوله (على ذكاته) اي ذبحه (بضم كاته) تكون (في خلقه) وهو اعلى العنق (وليه) اي بلام مفتوح
وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال معجمة ثمنا مغلطة التطبيق لما فيها من تطيب اكل اللحم
المذبح وشرا ما اطلق الحرارة العززية على وجه مخصوص من اهل الحيوان المأكل كقول الحرى فيجل على
الصحيح بلا ذبح (وبما) اي والحيوان الذي (لم يقدر) بضم اوله (على ذكاته) كشاة انسنة تورجشت او بعير
ذهب شاردا (فله ذكاته عقره) بفتح العين عقر امره للزوج (رحم قدره) اي في أي موضع كان القدر
(وكال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب في الذكاة (اربعة اشياء) احدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء
المهملة وهو تجرى النفس دخولا وخروجا (وب) الثاني (قطع المري) بفتح ميمه وهو اخره ويجوز
تسليمه وهو تجرى الطعام والشراب من الخلق الى المعدة والمري تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكر
بذفة واحدة لا في دفتين فانه يجزم المذبح جيلد ومتى بقي شيء من الحلقوم والمري لم يجل
اصلا

والذكورية وان يكون
من اهل الكتاب او ممن
له شبهة كتاب وقل
الجزية دينار في كل حول
ويؤخذ من المتوسط
ديناران ومن الموسر
اربعة دنانير ويجوز ان
يشترط عليهم الضيافة
فضلا على مقدار الجزية
ويتضمن عقد الجزية
اربعة اشياء ان يؤدوا
الجزية وان تجرى عليهم
احكام الاسلام وان
لا يذكروا دين الاسلام
الا بخير وان لا يفعلوا
ما فيه ضرر على المسلمين
ويعرفون بلبس الغيار
وشد الزنا ويمنعون
من ركوب الخيل
(كتاب الصيد
والذبايح) وما قدر
على ذكاته فذكاته
في خلقه لته وما لم يقدر
على ذكاته فذكاته
عقره حيث قدر عليه
وكال الذكاة اربعة اشياء
قطع الحلقوم والمري

ناتون

محلان

والودجين والمجزى منها
شأن قطع الحلقوم
والمرى ويجوز
الاصطياد بكل جارية
معدة من السباع ومن
جوارح الطير وشرائط
تعليمها أربعة أن تكون
إذا أرسلت استرسلت
وإذا زجرت انزجرت
وإذا قتلت صيد الم تأكل
منه شيئا وأن يتكرر ذلك
منها فان عدت إحدى
الشرائط لم يحل ما أخذته
الا أن يدرك حيا فيذكي
وتجوز الذكاة بكل
ما يجرح الا بالسنة
والظفر وتحل ذكاة كل
مسلم وكتابي ولا تحل
ذبيحة مجوسي ولا وثني
وذكاة الجنين بذكاة أمه
الا أن يوجد حيا فيذكي
وما قطع من حي فهو ميت
الا الشعر المنتفع بها
في المفارش والملابس
(فصل) وكل حيوان
استطابته العرب فهو
حلال الا ما ورد الشرع
بتحريمه وكل حيوان
استخبطته العرب فهو
حرام الا ما ورد الشرع
باباحته ويحرم من
السباع ماله ناب قوي
يعدوه ويحرم من
الطيور ماله مخلب قوي
يجرح به ويحل للضطر
في الخنصة أن يأكل من
الميتة المحرمة ما يسد به
رمده ولنا مئتان

المذبوح (والثالث والرابع قطع) (الودجين) بواو ودال مفتوحين تشبة ودح يفتح الدال وكسر هاء وها
في غير قان في صفحتي العنق بخيطان بالخلقوم (والجزى منها) أي الذي يكون على الذكاة (شأن قطع الحلقوم
والمرى) فيقسط ولا يشترط قطع ما وراء الودجين (وتجوز) أي يحل (الا صطياد) أي أكل المصيد (بكل
مجارحة معلقة من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم كالقهد والتمر والكلب (ومن جوارح الطير)
كصقر وبان في أي موضع كان جوارح السباع والطيور والجوارح مشقة من الجوزج وهو الكشت
(وشرائط تعليمها) أي الجوارح (أربعة) (أحدها) أن تكون (الجارية) معلقة بحيث (إذا أرسلت) أي
أرسلها صاحبا (استرسلت) (والثاني) أنها (إذا زجرت) بضمة أوله أي زجرها صاحبا (انزجرت) و
الثالث أنها (إذا قتلت) صيد الم تأكل (منه شيئا) (الرابع) أن يتكرر ذلك منها أي تكرار الشرائط الأربعة
من الجارية بحيث يظن تأذيها ولا يرجع في التكرار لعددي بل للمرجع فتؤا هل الخيرة بطباع الجوارح
(فان عدت) منها (إحدى الشرائط) لم يحل ما أخذته (الجارية) (الا أن يدرك) ما أخذته الجارية (حيا)
فيذكي (فيحل) حينئذ ثم ذكر المصنف آله الذبح في قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محدّد (تجرح)
يكذب ويحيي (الا بالسنة والظفر) ويساقى العظام فلا تجوز الذكاة بها ثم ذكر المصنف من
تصح منه الذكاة بقوله (ويحل ذكاة كل مسلم بالغ أو مجنون يطبق الذبح) (و) ذكاة كل (كتابي) يهودي
أو نصراني ويحل ذبح مجنون وسكران في الأظفار وتكره ذكاة الأعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسي
ولا وثني) ولا يحومها من لا كتاب له (وذكاة الجنين) فحاصلة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لذكاة هذا الجنان وجد
ميتا أو فيه حياة غير مسيطرة اللهم (الا أن يوجد حيا) بحيا في مسيطرة بعد خروجه من بطن أمه
(فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت) (الا الشعر) أي المقطوع من حيوان
حما كقول وفي بعض النسخ لا الشعور (المنتفع بها في المفارش والملابس) وغيرها
(فصل) في أحكام الأظفار الحلال منها وغيرها: (وكل حيوان استطابته العرب) (الذي من أهل تروقة
ولا استطابته العرب) (وكل حيوان استطابته العرب) أي عدوه حينا فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحته فلا
يكون محرما (ويحرم من السباع ماله ناب قوي) أي على الحيوان كاسد ونمر (ويحرم من
الطيور ماله مخلب) بكسر الميم وفتح اللام أي ظفر (قوي يجرح به) كصقر وباز وشاهين (ويحل للضطر
في الخنصة) على عدم الأكل (في الخنصة) موتا أو مرضا أو زيادة مرض أو
انقطاع رقيقه ولم يجد ما يأكله حلالا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه (أي شيء) يشده فيمقته أي بقية
روحه ولنا مئتان حلالا (وهما) (القتك) والجراد (لنا) (حيوان حلالا) (وهما) (الفكد) والطحال
وقد عرفت من كلام المصنف هنا وفما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها غلا لا يؤكل فذبيحته وميتة
موتها والشأن ما يؤكل فلا يحل الا بالذكية الشرعية والثالث غلا يحل ميتته كالسمك والجراد
(فصل) في أحكام الأضحية: بضم الهمزة في الأضحية اسم لما يذبح من الثمن يوم عيد النحر وأيام
التشريق تقربا إلى الله تعالى (والأضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى
عن جميعهم ولا يجب الأضحية الا بالنذر (ويجزى فيها الجذع من الضأن) وهو خاله عنه وطقن في الثانية
(والثني من المعز) وهو ماله مئتان وطقن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمسين سنين وطقن في السادسة
(والثني من البقر) ماله مئتان وطقن في الثالثة (ويجزى) البدنة عن تنبعث (أشركوا في التضحية بها) (و)

حلالا السمك والجراد ودمان حلالا السمك والطحال
(فصل) والأضحية سنة مؤكدة ويجزى فيها الجذع من الضأن والثني من المعز والثني من الابل والثني من البقر ونجزى البدنة عن سبعة

(كتاب السبق والرمي)

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم اذا كانت المسابقة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويخرج العوض احد المتسابقين حتى انه اذا سبق استرده وان سبق اخذه صاحبه له وان اخرجاه معاه لم يجز الا ان يدخل بينهما محلا فان سبق اخذ العوض وان سبق لم يعزم .

(كتاب الايمان والنذور)

لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى او باسم من اسمائه او صفة من صفات ذاته ومن حلف بصدقة ماله فهو مخير بين الصدقة او كفارة اليمين ولا شيء في لغو اليمين ومن حلف ان لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله لم يحنث ومن حلف على فعل امرين ففعل احدهما لم يحنث وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة اشياء عتق رقبة مؤمنة او اطعام عشرة مساكين مدا او كسوتهم ثوبا

(كتاب احكام السبق والرمي)

اي سهم ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) اي على ما هو الاصل اي في المسابقة عليها من خيل وابل وفيل وبعلة وجرار في الاظهر ولا تصح المنافسة على بقره ولا على نطاح الكباش ولا على سباع الدببة لا بعوض ولا غير (و) تصح (المناضلة) اي المزاومة (بالسهم اذا كانت المنافسة) اي مسابقة ما بين قوتيف الرامي والغرض الذي يرمى اليه (معلومة) كانت (صفة المناضلة معلومة) ايضا بان يبين المتناضلان كيفية الرمي من قوتيف ووهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه او من خشق وهو ان يثبت السهم الغرض ويثبت فيه او من مرقه وهو ان ينفذ السهم من الجانب الاخر من الغرض : واعلم ان عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج اخذ المتسابقين وقد يخرج بجانبه كما ذكر المصنف الاول في قوله (ويخرج العوض من اخذ المتسابقين حتى انه اذا سبق) اي العوض الذي اخذه (اي العوض) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان اخرجاه) اي العوض المتسابقين (معا لم يجز) اي لم يصح اخرجهما للعوض (الا ان يدخل بينهما محلا) بكسر اللام الاولى وفي بعض النسخ (الا ان يدخل بينهما محلا) (فان سبق) بفتح السين كلا من المتسابقين (اخذ العوض) الذي اخرجاه (وان سبق) بضم اوله (لم يفرم) لهما شيئا بل يمين محلا

(كتاب احكام الايمان والنذور)

الايمان بفتح الهمزة مجمع بين واصلها لغة الدائمي ثم اطلقت على الحلف وشهرعا تحقيق ما يحنث الحالفه او ناكده بذكر اسم الله تعالى او صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسبقا في الفصل الذي بعده (لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى) اي بذاته كقول الحالف والله (او باسم من اسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كالحلق الخلق (او صفة من صفات ذاته) القائمة به كعليه وقدرته وضابط الحالفه كل من حلف بغيره فانه يحنث (و) يحنث بصدق ماله (كقوله الله علي ان تصدق بمالي ويصدق عن هذا اليمين تارة يمين الججاج والغضب وتارة نذر الججاج والغضب (يفر) اي الحالف امر الناذر (يخبر) بين الوفاء بما حلف عليه والتزيم بالنذر من (الصدق) بماله (او كفارة اليمين) في الاظهر وفي قوله يحنث منه كفارة يمين وفي قوله يحنث الوفاء بما التزمه (ولا شيء في لغو اليمين) وفتر مما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير ان يقصد ما كفو له في حال غضبه او غلته او غلته لا والله مرة في وقت آخر (و) يحنث بغيره لا يفعل شيئا اي كسب غيره (فامر غيره بفعله) ففعله بان باع عبد الحالف (لم يحنث) ذلك الحالف بفعله غيره الا ان يريد الحالف ان لا يفعل هو ولا غيره فيحنث بفعله ما موره امله لو حلف ان لا ينكح فوكل غيره في النكاح فانه يحنث بفعله ويكفيه في النكاح (فتر) بفتح الف على فعل امرين (كقوله والله لا اتس هذين الثوبين) (يفعل) اي ليس (احدهما لم يحنث) فان لبسهما معا او مرتبا يحنث فان قال لا اتس هذين ولا هذا يحنث باحدهما ولا يحنث بغيره بل اذا قيل لا اتس هذين (وكفارة اليمين نفوس) اي الحالف اذا حنث (مختر فيها بين ثلاثة اشياء) (اعتق رقبة مؤمنة) تسليمه من عبث يحنث بفعله او كسب ثوبينها مذكور في قوله (او اطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا) اي رطلين وثلثين من خبز من غالب قوت بلد المكفر ولا يجوز بغيره غير الخبز من ثمره واطط وثلثها مذكور في قوله (او كسوتهم) اي بدفع المكفول لكل من المساكين (ثوبا ثوبا) اي شيئا يسوي كسوة مما يتناول لبسه كقبض او عمامة او ثوب او كساء ولا يحنث بغيره ولا يحنث في القيصير كونه صالحا للدفوع طلبة فيجزيه ان يدفع للرجل ثوب صغير او ثوب امرأة ولا يحنث ايضا كونه المدفوع عذبا فيجوز دفعه

ملو ساء لم تذهب قوته (فان لم يجد) المكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فصيام) اي فليزمه
صيام (ثلاثة ايام) ولا يجب تشايعها في الاظهر

(فصل) في احكام النذر وجمع نذر هو جرد ال التعجمة متا كنه و تحكي فتحها : ومعناه لغة الوعد بخير
او شر وبشرع التزمه بآية بالشرع والنذر ضربان احدهما نذر التراجع بفتح او كنه وهو التماضي
في الخصوصية والكراد هذا النذر ان يخرج مخرج الميم بان يقصد كنه نفسه من شيء ولا يقصد القرينة
وفي كفاية تميم او ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نذر عان احدهما ان لا يعلقه بالنذر على شيء
كقوله ابتداء لله على صوم او غيره والثاني ان يعلقه بالنذر على شيء وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم
في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) اي الناذر (ان شئ الله مني يصي) وفي بعض النسخ من يصي او
كقوله شئ عدي (فله على ان يصلي او اصوم او اتصدق ويلزمه) اي الناذر (من ذلك) اي ما يذره بين
صلاة او صوم او صدقة (فما يقع عليه الا شئ) من صلاة او صوم او صدقة (فان كان) اي ما يذره بين
قاهي نفل شئ مما يتناول وكذا لو نذر التصدق بمال عظيم كما قال القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف
بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا ينفذ في معصية) اي لا ينفذ نذرها (كقوله ان قتلت فلانا) بغير
حق (فله على كذا) او خرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فيعقده نذره ويلزمه الوفاء به
ولا يصح ايضا نذر واجب على التمين كالصلوات الخمس لما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام
الروضة واصليا (ولا يلزم النذر) اي لا ينفذ (على ترك مباح) او فعله فلا قول (كقوله لا اكل لحم
ولا اشرب لبن وما يشبه ذلك) من المساج كقوله لا اقبل كذا والثاني نحو اكل كل شيء
واللبن كذا واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة تميم على الرجوع عند التغوى وتبعه المحذور
والمباح لكن قضية كلام الروضة اصلها عدم اللزوم

(كتاب) احكام (الاقضية والشهادات)

والا قضية جمع قضاء بالمد وهو لغة احكام الشئ وامضاؤه وبشرع فضل الحكومة بين خصمين يحكم الله
تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد ما خوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فريض كفاية فان
تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز ان يبل القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس
عشرة (خطة) احدهما (الاسلام) فلا يصح ولا له الكافر فلو كانت على كافر مثله قال المارودي وما جرت
بعادة الولاية من نصب رجل من اهل الذمة فتقدر بآية ورعاية لا تقلد حكم وقضاء ولا يلزم اهل الذمة
الحكم بالزامة بل بالتزامه (والثاني والثالث) البلوغ والعقل فلا ولا يلزمه بخلاف اهل الذمة او لا
(والرابع) الحرية فلا يصح ولا له فقيهه او بعضه (والخامس) الذكورة فلا يصح ولا له امرأة ولا
حتى ولو ولي الخلق حال الجهل محكم ثم بان ذكره لم ينفذ تحكما في المذهب (والسادس) العدالة وسباني
نيانها في فصل الشهادات فلا ولا له لغاتني بشئ ولا شبهة له في (والسابع) معرفة احكام الكتاب
والسنة على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آيات الاحكام ولا احاديثا المتعلقة بها عن ظهر قلب
وخرج بالاحكام القصص والمواظ (والثامن) معرفة الاجماع هو اتفاق اهل الحل والعقد من
امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور ولا يشترط معرفته لكل فرد من افراد الاجماع بل يكفي
في المسألة التي يفتي بها او يحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها (والتاسع) معرفة الاختلاف الواقع
بين العلماء (والعاشر) معرفة طرق الاجتهاد اي كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام (والحادي عشر)
(معرفة طرف من لسان العرب) من لغو وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) والثاني عشر
(ان يكون متقنا) ولو يصح في اذنيه فلا يصح ثولية أصغر (والثالث عشر) (ان يكون بصيرا) فلا يصح
ثولية أصغر ويجوز كونه أعور كما قال الرؤياني (والرابع عشر) (ان يكون كاتب) وما ذكره المصنف من

فان لم يجد فصيام
ثلاثة ايام.

(فصل) والنذر يلزم
في المجازاة على مباح
وطاعة كقوله ان شئ
الله مني فله على ان
اصلي او اصوم او اتصدق
ويلزمه من ذلك ما يقع
عليه الاسم ولا نذر
في معصية كقوله ان
قتلت فلانا فله على كذا
ولا يلزم النذر على ترك
مباح كقوله لا اكل
لحما ولا اشرب لبنا وما
اشبه ذلك.

(كتاب الاقضية
والشهادات) ولا
يجوز ان يلى القضاء الا
من استكمل فيه خمس
عشرة خصلة الاسلام
والبلوغ والعقل
والحرية والذكورة
والعدالة ومعرفة احكام
الكتاب والسنة
ومعرفة الاجماع
ومعرفة الاختلاف
ومعرفة طرق الاجتهاد
ومعرفة طرف من
لسان العرب ومعرفة
تفسير كتاب الله تعالى
وان يكون بصيرا
وان يكون كاتب

وأن يكون مستقيظا.
ويستحب أن يجلس في
وسط البلد في موضع
بارز للناس ولا حجاب
له ولا يقعد للقضاء.
في المسجد ويسوى بين
الحصين في ثلاثة أشياء.
في المجلس وفي اللفظ
واللحظ ولا يجوز أن
يقبل الهدية من أهل عمله
ويجتنب القضاء في عشرة
مواضع عند الغضب
والجوع والعطش وشدة
الشهوة والحزن والفرح
المفرط عند المرض
ومدافعة الأخبين
وعند النعاس وشدة
الحر والبرد ولا يسأل
المدعي عليه إلا بعد كمال
الدعوى ولا يحلفه إلا
بعد سؤال المدعي ولا
يلقن خصما حجة ولا
يفهمه كلاما ولا ينعث
بالشهاد ولا يقبل
الشهادة إلا ممن ثبتت
عدته ولا يقبل شهادة
عدو على عدوه ولا
شهادة والدولده ولا
ولد الولده.

(٣) أي انفصل - لفاسه ن
يريمو

أشراط كون القاضي كاتبه ونجته من جوع ولا يصح خلافه (والخامس عشر) أن يكون مستقيظا
فلا يصح نومه معقل بأن اختل نظره أو فكره أو أكثره أو غير ذلك مما يفسد العقل من شروط
القاضي شرع في أدائه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن يبرز في القضاة (في وسط البلد)
لهذا استعملت بخطه فإن كانت البلد صغيرة نزل تحت شجرة أو في مكان عال يراه المستوطن والغريب والقوي
فجلوس القاضي (في موضع) فيسبح (بارز) أي ظاهر للناس بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي
والضعيف ويكون مجلسه مضمونا من أذى حر وبرد بأن يكون في الضيق ممتلئ الرخ وفي الشاذل كن
(ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجبا أو ثوبا كره (ولا يقعد) القاضي
(للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كرهه فإن أتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غير ما يخصه لم
يكزه فضله فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لغيره من مطر ونحوه (ويسوى) القاضي وجوبا (بين الحصين
في ثلاثة أشياء) أحدها النسوية (في المجلس) فيجلس القاضي بالحصين بين يديه إذا استويا في
المسلم وقبر فعن الذم في المجلس (و) الثاني التسوية في اللفظ أي الكلام فلا يستمع كلام أحد
دون الآخر (و) الثالث التسوية في (اللفظ) أي النظر فلا ينظر أحد هما دون الآخر (ولا يجوز)
للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهله لم يجز في الأصح
وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومه ولا عاقل له بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (ويجتنب)
القاضي (القضاء) أي يكزه له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ (أحوال) (عند الغضب)
وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجه الغضب عن حاله الاستقامة حرم عليه القضاء
في عشرة (والجوع) والشبع المفرط (والعطش) وشدة الشهوة والحزن المفرط (وعند المرض)
أي المزمن (ومدافعة الأخبين) أي البول والغائط (وعند النعاس) (وعند شدة الحر والبرد)
والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكزه للقاضي القضاء في كل حال يتصور خلقة وإذا حكم في محال
مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوبا أي إذا جلس الحصان بين يدي القاضي لا يسأل
(المدعى عليه إلا بعد كمال) أي بعد فراغ الدعوى من (الدعوى) الصحيحة ومجيب بقول القاضي
للمدعى عليه أخرج من دعواه فإن أقر بما ادعى به عليه كرهه ما أقر به ولا يقضه بعد ذلك رجوعه وإن
أنكر ما ادعى به عليه فليقاضي أن يقول للمدعى الكذب أو شاهد مع يمينك أن كان الحق مما ثبتت
بشاهد ويمين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي عليه (ولا بعد)
سؤال المدعى من القاضي أن يحلف المدعى فحلفه (ولا يلحق) القاضي (خصما حجة) أي لا يقول
لكل من الخصمين قل هكذا وكذا أما استفسار الخصم بما رآه كان يدعي شخص فلا على شخص
فيقول القاضي للمدعى قلته عمدا أو خطأ (ولا يفهمه كلاما) أي لا يلقنه بكف يدعي وهذه المسألة
شائعة في بعض نسخ المتن (ولا ينعث بالشهاد) وفي بعض النسخ ولا ينعث بشاهد كان
يقول له القاضي كيف تحملت ولعلك شاهدت (ولا يقبل الشهادة إلا ممن) أي شخص (ثبتت عدته)
فإن عرف القاضي عددا له الشاهد بمثل شهادته أو عرفه فشققة شهادته فإن لم يعرفه فثبتت
ولا يقبل طلب منه التزكية ولا يكتفي في التزكية قول المدعى عليه أن الذي شهد علي غدر بل
لا بد من احضار من يشهد عند القاضي بقوله أشهد أنه غدر ويعترف في المزكي شروط
الشاهد من العد القو عدم العداوة وغير ذلك وبشرط مع هذا معرفة أسباب الجرح والتعد بل
وحرارة باطن من ينعث له بصحة أو جوار أو ماملة (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه)
والمراد به (الشخص) من ينعث له (ولا يقبل) القاضي (شهادة والد) وإن علا
(لولده) وفي بعض النسخ لولده أي وإن (ولا) شهادة (ولولده) (ولا) (ولا)

لها الشهادة عليها فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الا بعد شهادة
شاهدان يشهدان) على القاضي الكاتب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب عليه وأشار المصنف
بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له مال حاضر
فقضاه القاضي منه وان لم يكن له مال حاضر وسأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه
لذلك وفقر الاصحاح انهاء الحال بان يشهد قاضي بلد الحاضر بعدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب
ثم صنف الكتاب في قسم الله الرحمن الرحيم حضره عندنا غافا فاعلمه وبالك فلان وادعى على
فلان الغائب المقيم على بلدك بالشئ والفلا في واقم عليه شاهدين وبها فلان وفلان وقد عدلنا عندي
وحلفت المدعي وحكمت له بالمال واشهدت بالكتاب فلا فلان وبشروط في شهر الكتاب
والحكم ظهر عدالتهم عند القاضي المكتوب عليه ولا ثبت عدالتهم عند القاضي المكتوب عليه
(فصل) في احكام القسمة وهي بغير القايي الاسم من قسم الشئ فتقسم القايي شرعا بمسكن
بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي (وبغير القايي) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة)
وفي بعض النسخ الى سبع (شراطة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب)
فمن انصف بعد ذلك لم يكن قايي ومن لم يكن القايي فنصوب من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف
بقوله (فان تراضى) وفي بعض النسخ تراضيا (على شئ كان بمن يقسم بينهما) المال المشترك
(لم يقسم) في هذا القايي (الى ذلك) أي الى الشروط السابقة واعلم ان القسمة على النوع احدى
القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة التشابهات كقسمة الثليات من جنس واحد فجزأ الانصاء كلاً
في مكمل وزنا في موزون وذو زحافي مدروع ثم بعد ذلك يفرع بين الانصاء لتعين لكل نصيب منها
واحد من الشركاء وكيفية الاقراء ان تؤخذ ثلاث رقايع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك
من الشركاء او جزء من الاجزاء ثم يمزجها ويخرج تلك الرقايع في بناءق متساوية من طين مثلاً
بعد تحفيقهم موضع في حجر من لم يحضر الكفاية والادراج ثم يخرج من لم يحضرهما رقعة على الجزء
الاول من تلك الاجزاء ان كتبت اسم الشريك في الرقايع كزبد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه
في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة اخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول من تلك الاجزاء فيعطى من خرج
اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشراكة ثلاثة او يخرج من لم يحضر الكفاية
والادراج رقعة على اسم زبد مثلاً ان كتبت في الرقايع اخرج الانصاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الثاني
للتابع النوع الثاني القسمة بالتعدد للشهام وهي الانصاء بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها بقوة ابناء
او قرب ما وتكون الارض بينهما نصفين وتساوي تلك الارض لملكه جودته ثلثها فتجعل الثلث سهماً
والثلاث سهماً ويكنى في هذا النوع والذي عليه ما يسمونه واحد من النوع الثالث القسمة بالرقعة بان يكون في احدى
جانبي الارض الشريك الذي لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه بالقسمة التي اخرجتها القرعة
فيستطع قسمه كل من البر او الشجر في المثال المذكور فلو كانت رقعة كل من النوعين الشجر الفاذه النصف
من الارض ركة لا يحد ما بينه وبين الشريك خسانة ولا يحد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة
تقوم لم يقسم) أي في المال المقسوم (على اقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القايي فكل في التقويم
تقسمه فان حكم في التقويم عمر فيه فهو كقضائه بعينه الاصح جوازه بعينه (واذا دعا أحد الشريكين
شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لم يلزم الشريك) (الآخر اجابته) الى القسمة املا الذي في قسمة ضرر
حكماء لا يمكن بمقتضى حمايتهم اذا طلب أحد الشريكة قسمته وامتنع الآخر فلا يجازي طالب قسمة في الاصح
(فصل) في الحكم بالينة (واذا كان مع المدعي بينة يثبتها الحاكم كحكم له بها) ان عرف بعد التها

نخبه وان كان مع

ولا يقبل كتاب قاض
الى قاض آخر في الاحكام
الا بعد شهادة شاهدين
يشهدان بما فيه

(فصل) وبغير
القاسم الى سبعة شرائط
الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية
والعدالة والحساب فان
تراضى الشريكان بمن
يقسم بينهما لم يقسم
الى ذلك وان كان
في القسمة تقويم لم يقصر
فيه على اقل من اثنين
واذا دعا أحد الشريكين
شريكه الى قسمة
مالا ضرر فيه لم يلزم

الآخر اجابته
(فصل) واذا كان مع
المدعي بينة سمح
الحاكم وحكم له بها

عادل بينة

واما حقوق الله تعالى فلا
تقبل فيها النساء وهي على
ثلاثة اضراب ضرب لا
يقبل فيه اقل من أربعة
وهو الزنا وضرب يقبل
فيه اثنان وهو ما سوى
الزنا من الحدود وضرب
يقبل فيه واحد وهو لملال
رمضان ولا تقبل شهادة
الاعمى الا في خمسة
مواضع الموت والنسب
والملك المطلق والترجمة
وما شهد به قبل العمى
وعلى المضبوط ولا تقبل
شهادة جارية لنفسه نفعا
ولا دافع عنها ضررا.

(كتاب العتق)

ويصح العتق من كل مالك
جائز الامر في ملكه
ويقع العتق بصريح العتق
والكناية مع النية واذا
اعتق بعض عبد عتق عليه
جميعه وان اعتق شركاه
في سب وهو موسر سري
العتق الى باقية وكان عليه
قيمة نصيب شريكه ومن
ملك واحدا من والديه
او مولوديه عتق عليه.

(فصل في الولاء من)

حقوق العتق وحكمه
حكم التعصيب عند
عدمه وينقل الولاء عن
المعتق الى الذكور من
عصبته وترتيب
العصبات في الولاء
كترتيبهم في الارث

بامر ائمن وبعين (واما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (او هي) أي حقوق الله تعالى
(على ثلاثة اضراب) ضرب لا يقبل فيه اقل من أربعة (او هو الزنا) ويكون نظره ملة لا يقبل
الشهادة فلو تعقدوا النظر لغير ما عصفوا او زكوت شهادتهم اطلاقا من شخصين بالزنا فيمكن في الشهادة عليه
و جلال في الاظهر (او ضرب) أي من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي من جلال وفصل المصنف
هذا الضرب بقوله (او هو غاصبي الزنا من الحدود) كحشر (او ضرب) أي من حقوق الله تعالى (يقبل
فيه واحد وهو لملال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المسرطات موضع يقبل فيها شهادة
الواحد فقط غيرها شهادة التوثيق ومنها ان لا يقبل في الحدود (او لا تقبل شهادة الاعمى الا
في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما ثبت بالاستفاضة مثل الموت
والنسب) لذكرا وانثى عن اب او قيلة وفي كذا الملام ثبت النسب فيها بالاستفاضة على الاصح (او)
مثل (الملك المطلق والترجمة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) شيئا قطري في بعض نسخ المتن وبهذه ان
الاعمى لو تحمل الشهادة فلما يحتاج للضرب قبل عروض العمى لم يسم بعد ذلك شهيدا بما يحمله ان كان
على المشهود وله وعليه نفي في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وهو من ان يقتر شخص في
اذن اعمى يفتي او يطلق لشخص يعرف اسمه ونسبه وذلك الاعمى فعلى رأس ذلك المقر فتعلق
الاعمى به وبصطته حتى يشهد عليه بما سمعه منه لمند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (تجار لنفسه نفعا
ولا دافع عنها ضررا) حيث ذكر في الشهادة السبيل لعدله المأذون له في التجار ومكاتبه.

(كتاب أحكام العتق)

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل وشتر عازا لملك عن آدمي لا الى ملك تقر با الى الله
تعالى وخرج بآدمي الطير والنبه فلا يصح عتقها (ويصح العتق من كل مالك مجازا الا في بعض
النسخ مجازا التصرف في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويصح
العتق بصريح العتق) وكذلك في بعض النسخ وفي بعضها لا يقع صريح العتق: واعلم ان صريح العتق
والحرير وما تصرف منها كانت عتق او حرير ولا فرق في هذا بين مازل وغيره ومن صريحه في الاصح
هك القيد ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق ايضا بصريح الصريح كقوله (كقول السيد
عليه جمعة) وهو حرير او لا يمتنع ان كان ذلك البعض اولا (وان اعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا)
أي نصيبا (له في عبد) مثلا او اعتق جمعة (وهو موسر) باقية (تري العتق الى باقية) أي العبد او سري الى
فالمعتق به من نصيب شريكه على الصحيح ويقع العتق في الحال على الاظهر وفي قول باءا القيمة وليس
الميراث المورث منها فالعتق بل من له من المال وقت الاغتيا فيقتبى قيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوت
من تتركه يفتق في يومية وليكفي وعن دشت ثوب يلقى به وعن سكتي يومية (او كان عليه) أي المقتق (قيمة نصيب
شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحد من والدته او من) (مولوديه عتق عليه) بعد ملكه سواء
كان المالك من اهل التبرع او لا كصبي ومجنون.

(فصل في أحكام الولاء: وهو لغة مشتق من الموالاة وهو عاصوة شهابا والملك عن رقيق معتق)

(والولاء) بالمد (من حقوق العتق) ويحكمه أي يحكم الارث بالولاء. (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق
معتق التعصيب في الفرائض (وينقل الولاء عن المعتق الى الذكور من عصبته) المقتضين بانفسهم
لا كنبى المعتق وأخته (وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان
أحوال المعتق وابن أخته مقدمان على أجداد المعتق بخلاف الارث أي بالنسبة فان الاخ والجدة شركان ولا يرث
سدا ولولا ناسي

ولا يجوز بيع الولاء ولا
عنه. (فصل) ومن قال
لعبده اذا مت فانت حر
فهو مدبر يعتق بعد
وفاته من ثلثه ويجوز له
أن يبيعه في حال حياته
ويبطل تدبيره وحكم
المدبر في حال حياة
السيد حكم العبد القن.
(فصل) والكتابة
مستحبة اذا أسأها العبد
وكان مأمونا مكنسبا
ولا تصح الا بمال معلوم
ويكون مؤجلا الى أجل
معلوم أقله نجمان وهي
من جهة السيد لازمة
ومن جهة المكاتب
جائزة فله فسخها متى شاء
وللمكاتب التصرف فيما
في يده من المال ويجب
على السيد أن يضع عنه
من مال الكتابة
ما يستعين به على أداء
فهوم الكتابة ولا يعتق
الاباء جميع المال.
(فصل) واذا أصاب
السيد أمته فوضعت
ماتين فيه شيء من خلق
آدمي حرم عليه بيعها
ورهنها وهبتها وراز

المرأة بالولاء الا من شخص مباشرت لعقته أو من أولاده وعقته (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء
ولا هبة) ولا يجزئ لا يتقبل بالولاء عن مستحقه.
(فصل) في أحكام التدبير: وهو لغة النظر في عواقب الأمور وتدبيرها عن ذكر الحياة وذكر المصنف
بقوله (ومن) أي السيد إذا (قال لعبده) مثلا (إذا مت) أنا (فانت حر) أي العبد (مدبر يعتق بعد
وفاته) أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان
لم يخرج الثلث وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه اعتقك بعد موتني ويصح التدبير بالكتابة أيضا
مع النية فقلت عليك بعد موتني (و يجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته) ويقتل تدبيره
وله أيضا التصرف فيه بكل ما يربى الملك كهبه بعد قبضها وجعله حذافا والتدبير يتعلق بصفة في
الظاهر وفي قول (وصية العبد بعتقه) لا يظهر لو باعته السيد ثم ملكه لم يفتق التدبير على المذهب (و حكم المدبر
في حال حياة السيد بحكم العبد القن) ولا يجزئ تكون أن يكتب المدبر للسيد وأن قيل للمدبر في السيد القسمة أو قطع
المدبر في السيد لا يثبت ويصح التدبير بحاله وفي بعض النسخ (و حكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن.
(فصل) في أحكام الكتابة: بكسر الكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة لما خذوة من
الكتب وهو بمعنى الصم والجمع لأن فيها ضم نجم الى نجم وشرعا يعتق على مال متجم هو ثمن متقو من
فأكثر (والكتابة مستحبة اذا أسأها العبد) أو الأمة (وكان) لكل مله (مأمونا) أي أمين (مكتسبا)
أي قويا على كسبه توفي بما التزمه من أداء النجوم (ولا تصح الا بمال معلوم) كقول السيد لعبده كاتبتك
على دينارين مثلا (ويكون) المال معلوم (مؤجلا الى أجل معلوم أقله نجمان) كقول السيد في المثال
المدكور لعبده تدفع اليك الدينارين في كل نجم دينار ناذا أدت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة
الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها الا أن يعجز المكاتب عن أداء النجم أو
بعضه عند المحل كقوله تجزيت عن ذلك فللسيد فسخها وفي معنى العجز لامتاع المكاتب من أداء
النجوم مع القدرة عليها (و) (الكتابة) (من جهة) العبد (المكتسب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تعجز
نفسه بالطريق السابق وله أيضا فسخها متى شاء وإن كان معة فأتوفي به نجوم الكتابة وأفهم قول المصنف
بمعنى شاء أن له اختيار الفسخ أم لا الكتابة القاسدة فجازة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب
التصرف فيما في يده من المال) بيع وشراؤه وإيجاره ونحو ذلك لا يبيعه ويحوها وفي بعض نسخ المتن (و مالك
المكاتب التصرف فيما في يده من المال) والمكاتب فملك بعقد الكتابة بغيره وأكسبه الا أن
تجوز عليه لا أجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابه عنده (أن يضع)
أي يحفظ (عنه من مال الكتابة) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط أن
يدفع له السيد مجزا معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أقوى من الدفيع لأن القصد من الخط الاعانة على
العتق وهي حقيقة في الخط موقوفة في الدفيع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال) أي مال الكتابة
بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد.
(فصل) في أحكام أمهات الأولاد: (واذا أصاب) أي وطئ (السيد) بسله كان أو كافرا (أمته) ولو
كانت عاتقا أو غير ماله أو من رجة أو لم يهنها ولكن استدخلت ذكرا أو مائة المحترم (فوضعت) نجبا
أو ميتا أو ما يجب فيه نكحة وهو (فما) أي لحم (نبت فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق
الآدميين لكل أحد أو لا هل الخيرة من النساء وثبت بوضوحها ما ذكره السيد ها والمجيز (حرم
عليه شيئا) مع بطلانها أيضا الا من نفسها فلا يحرم ولا يظل (و) حرم عليه أيضا (رهنها وهبتها والوصية

بها (وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْإِسْتِخْدَامِ وَالرُّوْطَةِ) أَوْ بِالْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَهُوَ أَيْضًا لِمَنْ جُنِبَ عَلَيْهِ
 وَعَلَى أَوْلَادِهَا التَّابِعِينَ لَهَا وَفِيهَا إِذَا قُتِلَتْ وَفِيهِمْ إِذَا قُتِلُوا أَوْ زَوْجُهَا بغيرِ إِذْنِهَا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ كَافِرًا
 تَمْرِي عَمَلِيَّةٌ فَلَا يَزَوِّجُهَا (وَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ) فَلَوْ بَقِيَ لَهَا (تَحَقُّقٌ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ) وَكَذَا عَتَقَ أَوْلَادَهَا
 (فَبَلَّغَ) (الدَّيُونِ) الَّتِي عَلَى السَّيِّدِ (وَالْوَصَايَا) الَّتِي أَوْصَى بِهَا (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيْ الْمَشْتَرَكَةِ (مِنْ غَيْرِهِ)
 أَيْ غَيْرِ السَّيِّدِ بَانَ وَلَدَتْ بَعْدَ اسْتِبْلَاكِهَا وَلَدًا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مِنْ زَوْجٍ (فَمِنْ ذَلِكَ) وَحِينَئِذٍ فَالْوَلَدُ الَّذِي وَلَدَتْهُ
 لِلْسَّيِّدِ بِعَقْدِ مَوْنِهِ (وَمِنْ أَصْحَابِ) أَيْ وَطْنِ (أُمَّةٍ غَيْرِهِ بِنِكَاحٍ) أَوْ زَوْجًا وَأَحْتَلَّهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ (فَمِنْ ذَلِكَ) مِنْهَا
 (مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا) أَمَّا الْغَيْرُ فَخَصٌّ بِحَرِّبَةِ أُمَّةٍ فَالْوَلَدُ الْحُرُّ وَعَلَى الْغُرُورِ فَبَعَثَ لِسَيِّدِهَا (وَإِنْ أَصَابَهَا)
 أَيْ أُمَّةٌ غَيْرُهُ (بَشْبَهَةٍ) مُنْشَقَّةٌ لِلْفَاعِلِ كُظْنُهُ أَيْ أُمَّةٌ أَوْ زَوْجٌ أَوْ حُرَّةٌ (فَوَلَدَتْ مِنْهَا حُرٌّ عَلَيْهِ فَبَعَثَ لِسَيِّدِهَا)
 وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ فِي الْحَالِ بِإِخْلَافٍ (وَإِنْ مَلَكَ) الْوَاطِئُ بِالنِّكَاحِ (الْأُمَّةُ الْمُطْلَقَةُ بِعَدْلٍ) لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ
 بِالرُّوْطَةِ فِي النِّكَاحِ (السَّابِقِ) (وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ بِالرُّوْطَةِ) بِالشَّبْهِةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَا تَصِيرُ)
 أُمُّ وَلَدٍ وَهِيَ الرَّاحِجَةُ فِي الْمَذْهَبِ وَاللَّهْ أَكْثَرُ بِالْقِسْوَابِ (وَقَدْ خَرَجَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِكِتَابِهِ بِالْعَتَقِ رَجَاءً
 لِعَتَقِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ النَّارَ وَلِيَكُونَ مَسْبُوعًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ذَارِ الْإِبْرَارِ) وَهَذَا إِذَا خَرَجَ مَرْجُوحٌ الْكِتَابُ غَاثُ
 الْإِخْتِصَارِ بِإِطْلَاقِ الْخُذْلُوعِ لِمَا لَمْ يَنْتَقِمْ الْوُثْبَابُ (وَقَدْ أَلْفَتُهُ) عَمَّا جَلَّ فِي خِدْيَةِ بَسِيرَةٍ وَالْمَرْجُوعُ مِمَّنْ أُطْلِعَ فِيهِ
 عَلَى هَفْوَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كِبْرَةٍ أَنْ يَصْلَحَ لَهَا أَنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَوَابُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ خَيْرٍ لِيَكُونَ مِمَّنْ يَدْفَعُ السَّيِّئَةَ
 بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَنْ يَقُولَ مَنْ أُطْلِعَ فِيهِ عَلَى الْفَوَائِدِ عَمَّا بِالْخَيْرِ أَنْ الْحَسَنَاتِ تَذْهَبُ السَّيِّئَاتِ جَعَلَنَا اللَّهُ
 وَأَيُّكُمْ بِحَسَنِ الْيَتِيمِ تَالْفَيْهِمْ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ وَالشَّهِيدُ وَالصَّالِحُ وَحَسَنُ أَوْلَادِكَ وَفِيهِ دَارُ الْجَنَّةِ
 وَنَسَاكَ اللَّهُ الْكَرِيمُ الْجَنَانُ تَمَلَّكَتْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِجَاهِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَخَلَّيْمِ النَّبِيِّينَ وَحَبِيبِ
 رَبِّ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ السَّيِّدِ الْكَامِلِ الْفَاتِحِ الْخَاصِمِ وَالْمُجِدِّدِ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ
 السَّبِيلِ وَحَسْبُنَا اللَّهُ نَصِيرًا (وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
 وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِذَا مَلَكَتْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(يقول الفقير إليه تعالى) رئيس لجنة التصحيح (١) أوردنا دايًا سوميكيو سكيو مصدقة

حمدا لمن غمر العباد بطلائقه وعمر قلوبهم بأنوار الدين ووظائفه وصلاة وسلاماً على القائل
 من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين سيدنا محمد وعلى آله الهادين وأصحابه البررة المتقين.

(وبعد) فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب شرح العلامة محمد بن قاسم الغزالي على

مستن القريب للعلامة أحمد بن الحسين الشيرازي بأبي شجاع على مذهب

الامام الشافعي صلب الله على جديهما صيب رحما ومنحهما

صعوا المشارب في دار رضاه وذلك (بالمطبعة المصرية)

في اواخر شهر ربيع الاول من عام ١٣٥٦

محمديه على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التسليم

آمين.

له التصرف فيها
 بالاستخدام والروطة
 واذامات السيد عتقت
 من رأس ماله قبل الديون
 والوصايا وولدها من
 غيره بمنزلتها ومن أصاب
 أمة غيره بنكاح فولده
 منها مملوك لسيدها
 وان أصابها بشبهة فولده
 منها حر وعليه قيمت
 للسيد وان ملك الأمة
 المطلقة بعد ذلك لم تصر
 أم ولد له بالروطة في النكاح
 وصارت أم ولد له بالروطة
 بالشبهة على أحد القولين
 والحمد لله رب العالمين.

فهرست

(شرح العلامة ابن قاسم الغزى المسمى بفتح القريب المجيب على متن التقريب لابی شجاع)

صفحة	
٢	كتاب أحكام الطهارة
١١	كتاب أحكام الصلاة
٢٢	كتاب أحكام الزكاة
٢٥	كتاب بيان أحكام الصيام
٢٧	كتاب أحكام الحج
٣٠	كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات
٤١	كتاب أحكام الفرائض والوصايا
٤٣	كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
٥٣	كتاب أحكام الجنايات
٥٦	كتاب أحكام الحدود
٥٨	كتاب أحكام الجهاد
٦١	كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة
٦٤	كتاب أحكام السبق والرمى
	كتاب أحكام الأيمان والندور
٦٥	كتاب أحكام الأقضية والشهادات
٦٩	كتاب أحكام العتق

(تمت الفهرست)

